

الإرهاب.. موضة العصر

بات الإرهاب هذه الأيام هو العدو اللدود المشترك لكل شعوب وحكومات الأرض، والمسلمون دائماً هم الضحية. ليس رياءً ولا مراوغة.. فكلنا ندين ونكره ونستنكر الإرهاب.. ولو تسنى لوسيلة إعلامية أو مؤسسة استمزاز رأي أن تنزل إلى الشارع، في بيروت أو القاهرة أو الدار البيضاء، لوجدت أن الجميع يستنكر ويدين الإرهاب ويتبرأ من الإرهابيين، سواء كان إرهابهم في بطرسبورغ أو باريس أو حتى في الولايات المتحدة، لأن الإرهابي ليس ابن بيته، وليس له مرجعية من قرآن أو حديث.. أما إذا انتقلنا إلى المقلب الآخر، إلى الطيران الحربي الذي يقصف ويدمر المنازل والمشافي والمساجد في عدد من ساحات العالم الإسلامي، فلا تكاد نرى أو نسمع استنكاراً حقيقياً جاداً لما يجري.. كان القرعيزي الذي فجر عبوة في بطرسبورغ بعد عودته من سوريا التي شهد فيها القصف الجوي لحلب والغوطة وخان شيخون.. كأنه وحده الإرهابي، بينما عمليات القصف الجوي وتفجير البراميل واستعمال الأسلحة الكيماوية هي مجرد عروض فلكلورية يمارسها من لا زال يسمى وينادي «سيادة الرئيس»، ولا أدري ما إذا كان إعلاننا أو شعبتنا هو المسؤول، لكن الأهم من كل هذا هو أن نفكر قليلاً ونسترجع ممارساتنا الإعلامية وتوجهاتنا السياسية إزاء كل قضايانا العربية والإسلامية.

هل يهتز الاستقرار
الأممي في لبنان؟

عن الانتخابات النيابية
والفراغ الذي يهدد مصير لبنان

النظام السوري وروسيا
يصعدان بالغوطة وريف إدلب

مجزرة خان شيخون
السايرين لقتل السوريين



اغتيال مازن فقهاء

هل يؤسس لمعادلة جديدة في المقاومة؟

الفلسطينيون في الداخل يحيون «يوم الأرض»

بفعاليات من الجليل إلى النقب

تظاهرتان مؤيدة ومعارضة للسياسي
أمام البيت الأبيض

مغزى تراجع ترامب عن توصيف جماعة «الإخوان»
كتنظيم «إرهابي»



وجهة نظر

الفراغ النيابي: الثأر من الفراغ الرئاسي

بقلم: أيمن حجازي

ما زالت التعقيدات السياسية اللبنانية تنمو وتتطور على وقع التحالفات المستجدة التي طرأت على الساحة اللبنانية في العام الأخير وقربت بين التيار الوطني الحر وحزب القوات اللبنانية، وكرست الفجوات بين هذا التيار وحركة أمل، في مقابل اختصار المسافة بين تيار المستقبل والتيار العوني، وبضياء «حزب الله»، والحزب التقدمي الاشتراكي على علاقاتها السابقة مع باقي الأطراف السياسية اللبنانية. وكان القانون الانتخابي الموعود هو عنصر الخلاف الرئيسي الذي حل بعد الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي حملت العماد ميشال عون إلى سدة الرئاسة الأولى في قصر بعبدا، حيث استحضرت القوى والأحزاب والتيارات كل ما لديها من عناصر تناقض حالت دون التوصل إلى هذا القانون المرتجى.

ويعمل الجميع في إطار البحث عن النظام الانتخابي، للمحافظة على قوة تمثيله النيابي أو على تعزيز هذا التمثيل، ما يشعل التضارب في مصالح الجميع المحتشد سياسياً وحزبياً وطائفيًا، وتنشط مراكز البحث والاستطلاع التابعة للجهات أو المكلفة من قبل جهات أخرى من أجل بلورة نتائج افتراضية للانتخابات التي يمكن أن تجري على أساس هذا القانون أو ذلك، ما وفر فرص عمل واسعة لعدد كبير من العاملين في هذا القطاع. وعلى قاعدة الخلاف حول القانون الانتخابي يتراكم العديد من الخلافات اللاحقة التي تبدأ بالموازنة و«سلسلة الرتب والرواتب»، ولا تنتهي بمشروع الكهرباء الذي عصف وضرب مرة أخرى جدار العلاقة بين التيار الوطني الحر وحركة أمل. في هذا الخضم يبدو أن التفاؤل بالتوصل إلى قانون انتخابي جديد يعم رئيسي الجمهورية والحكومة، فيما يحل التفاؤل النسبي لدى «حزب الله» في الوقت الذي يسود فيه الحذر موقفي رئيس المجلس النيابي نبيه بري، والنائب وليد جنبلاط. وتتعلل لغة الكلام عند الساسة الآخرين الذين يراقبون ما يحصل من مواقعهم المهتدة برياح القوانين المختلفة، ويستمر النقاش بين اللاعبين حول النسبي والأكثري، والصافي والمختلط وحول حجم الدوائر الانتخابية، هل هي كبيرة وشاهقة أم أنها متوسطة ومتفاوتة من محافظة إلى أخرى ومن طائفة إلى طائفة ومن مذهب إلى مذهب؟ وقد أطلق رئيس المجلس النيابي نبيه بري في الأسبوع الأخير مواقف رفع فيها عقيرته محذراً من مغبة الوقوع تحت وطأة الفراغ النيابي الذي يهدد الواقع اللبناني إثر نفاذ المهل القانونية، وبفعل اقلع الجميع وابتعادهم عن «رديلة التمديد» للمجلس النيابي الحالي ما خلا مطية التمديد التقني الذي قد يلجأ إليه الجمع السياسي اللبناني في نهاية المطاف لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. وقد أضاف الرئيس بري في إطار تحذيره من الوقوع في الفراغ النيابي، سلبية أخرى إلى سلبيات هذا الاحتمال حيث الشرعية ستكون مطعوناً فيها لدى كل المواقع الرسمية اللبنانية، بما فيها الرئاسة الأولى في حال حصول الفراغ النيابي المشؤوم. وفي ذلك إشارة واضحة وموجهة إلى الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر، بأن الفراغ النيابي سيكون أفدح خسارة بالنسبة إلى لبنان من الفراغ الرئاسي الذي دام أكثر من سنتين من الزمن. ويسترسل البعض في أقوالهم ليخلصوا إلى نتيجة مفادها أن الفراغ النيابي المفترض أو المحتمل لن يفلح في أداء دوره الثأري من الفراغ الرئاسي الذي يظن البعض أنه استهداف طائفة بعينها. لذا يستحسن ألا يفضى الطابع الذهبي أو الطائفي على أي من الفراغات الرئاسية أو الحكومية أو النيابية السابقة أو اللاحقة أو الموعودة، والتعامل مع كل حالة من هذه الحالات المؤلمة ببعدها السياسي المنزه عن كل موبقات التطييف والمذهبة غير المهذبة. ■

شركة عالمية لمناقشة هذا الطرح، من دون إغفال وجود مستشفيات في معظم مناطق العاصمة».

دريان: إغاثة النازحين السوريين واجب ديني



أكد مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ عبد اللطيف دريان أن «إغاثة النازحين السوريين في لبنان واجب ديني ووطني وإنساني»، داعياً إلى «مزيد من جهودها لبليسة جراح النازحين الذين يعانون أوضاعاً معيشية صعبة».

وخلال استقباله في دار الفتوى مجلس عمدة هيئة الإغاثة والمساعدات الإنسانية التابعة لدار الفتوى برئاسة رياض عيتاني، شدد دريان على «أهمية الدور الإنساني الذي تقوم به الهيئة لمساعدة النازحين السوريين بالتعاون مع الهيئات والجمعيات الأهلية اللبنانية بدعم مشكور من دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والكويت وغيرها من الدول التي تساهم في تقديم العون للحاجات الضرورية والملحة التي يجب توفيرها للاجئين وتنفيذ البرامج التدريبية والتوعوية في المجالات الاجتماعية والتربوية والصحية والتنمية».

جمع جعجج لوفد العشائر العربية: التصرف يأتي بالولايات

أكد رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجج «التصميم على خوض المعركة حتى النهاية»، مشيراً إلى «أن المشاكل كثيرة، لذا سنبدأ بالموازنة وملف الكهرباء أولاً، وسنكمل تبعاً في باقي الملفات». وكان استقبال في معراب وفداً كبيراً من مجلس الشورى للمشايخ والعشائر العربية برئاسة رئيس مجلس العشائر العربية في لبنان الشيخ كرم الضاهر، في حضور منسق «القوات» في عكار نبيل سركيس. وتطرق البحث إلى شؤون عكار والإهمال المزمن الذي تعاني منه، ووعده جعجج بعمل ما في وسعه من أجل إعطاء عكار حقها، مناشداً الحكومة وضع خطة إنمائية كاملة لعكار.

لا دين له، وينبغي للعالم أجمع أن يعمل معاً للقضاء عليه»، مشدداً على أن «لبنان ملتزم بقوة مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله، ولتحقيق ذلك، يجب الاستثمار في الأجهزة الأمنية اللبنانية ودعمها». وشكر ألمانيا على التزامها الطويل بالمشاركة في قوات «اليونيفيل» في لبنان. وأعلن أنه «سيكون هناك قانون انتخاب جديد خلال أيام وفي وقت قريب».

كلام الرئيس الحريري جاء خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في مقر المستشارية.

فنيش: لا يوجد حل وسط لقانون الانتخابات

شدد وزير الشباب والرياضة محمد فنيش، على أن «قانون الانتخابات يحتاج إلى توافق سواء أكان داخل الحكومة أم خارجها»، موضحاً أنه «في حال حصول هذا التوافق فسيترجم في الحكومة وفي مجلس النواب». وأشار في حديث إلى وكالة «أخبار اليوم»، إلى أن «مجلس النواب يقوم بدوره»، متوفاً ب«أداء الرئيس نبيه بري في هذا المجال، وهو انطلاقاً من النظام الداخلي للمجلس دعا إلى عقد جلسة مناقشة عامة للحكومة حول ادائها وسياساتها». وتوقع «أن يحضر قانون الانتخاب، في الجلسة التي ستعقد الخميس المقبل، من خلال مداخلات النواب».

ونفى وجود تباين بين موقفي «حزب الله» وحركة «أمل» حول قانون الانتخاب، قائلاً: «الرئيس بري يؤيد النسبية الكاملة على أساس الدوائر الموسعة أو الدائرة الواحدة، لكنه في الوقت نفسه يبحث دائماً عن الحلول انطلاقاً من حسنه الوطني، وهو بالتالي يحاول دائماً الوصول إلى المشترك بين كل الطروحات».

تزو: «الطاسة ضايعة»

وصف عضو «اللقاء الديموقراطي» النائب علاء الدين ترو النقاش الدائر حول قانون الانتخابات بالقول: «ضايعة الطاسة»، مستبعداً «حصول تصويت على أي اقتراح أو مشروع». ورأى أن «الذين طالبوا بالميثاقية والديموقراطية التوافقية، قد تناسوا وجود مكونات لا يمكن تجاهلها»، مذكراً بأن «ملفات عدة كان يفترض أن يتم التصويت عليها، لكن هذا البعض كان دائماً يرفض ويعترض تحت شعار الميثاقية، هؤلاء يطلبون مراعاتهم، فيما لا يراعون الميثاقية عند الآخرين».

فرعون: ندرس الحرق بعد فشل المطامر

أكد وزير الدولة لشؤون التخطيط ميشال فرعون أن «ليس هناك حماسة عند أحد في موضوع إنشاء محارق، إلا أن هذا الخيار عاد إلى الدرس بعد فشل خيار المطامر والعودة إلى خطة ٢٠١٠، وهذا ما تدرسه اللجنة الوزارية المتخصصة بملف النفايات».

وقال في حديث إذاعي: «موضوع الحرق مرتبط بالفرن، إذ طالب أكثر من وزير في اللجنة الوزارية باستكمال الدراسة لتشمل تفاصيل أحجام الفرن قبل الحرق، ما يخفف حجم الكميات التي سيتم حرقها، كما يحصل وفق الأصول»، مشدداً على أنه «يجب أن تكون هناك دراسة مفصلة عن الأثر البيئي والصحي لأي محرقة في أي موقع أو منطقة. أما في بيروت، فلا أرى كيف يمكن طرح إنشاء محرقة، لأن نظام المدينة لا يسمح أساساً بإنشاء أي معمل مصنع من الدرجة الأولى، قبل دراسة الأثر البيئي من

بري: لا تأجيل تقنياً قبل إقرار قانون الانتخاب

قال رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري إن الحكومة محكومة بأن تتقدم من البرلمان بمشروع قانون انتخاب ليكون في وسعه مناقشته وإقراره. ورأى، كما نقل عنه زواره، أن لا مفر من هذا الاستحقاق لأنه لا يمكن تمرير التأجيل التقني للانتخابات من دون وجود قانون يبرر هذا التأجيل لشهور عدة. ولفت إلى أن التأجيل التقني غير المقرون بقانون جديد، أو بقواعد تشكل الإطار العام للقانون، قد يدخلنا في مآتات ويقحم البلد في حال من الفوضى هو بغنى عنها.

وجدد بري قوله إن الفراغ في السلطة التشريعية يقود حتماً إلى انهيار الدولة الذي سينسحب على المؤسسات الدستورية الأخرى. وقال إن هناك فرصة للتوصل إلى قانون على رغم أن الوقت يدهمنا، مذكراً بأن الحكومة كانت قد تعهدت في بيانها أمام البرلمان الذي نالت على أساسه ثقته وضع قانون جديد وإجراء الانتخابات النيابية على أساسه وورد هذا التعهد في خطاب القسم.

الحريري أبلغ هولاند تفاؤله بقانون انتخاب جديد



نقل مصدر فرنسي رفيع عن رئيس الحكومة اللبنانية سعد الحريري تفاؤله، في لقائه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، بالتوصل إلى قانون انتخاب جديد خلال الأيام العشرة المقبلة من دون أن يدخل في تفاصيل هذا القانون.

إلا أن المصدر قال إن الحريري أوضح أن إجراء الانتخابات قد يتأخر بضعة أشهر وربما حتى نهاية السنة، كي يتمكن لبنان تقنياً من تنظيم انتخابات فيها جزء من النسبية. وطلب الحريري دعم فرنسا للتمكن من زيادة ما يقدمه البنك الدولي من مساعدات للاجئين السوريين في لبنان، وقال إن لبنان يتلقى بليوناً ونصف بليون دولار لمساعدته على مواجهة عبء اللاجئين وهو يحتاج إلى مضاعفة البنك الدولي هذا المبلغ على الأقل إلى ٣ بلايين دولار كي يتمكن من تعبئة بقية المناصب لتقديم ١٢ بليون دولار على مدى سبع سنوات لمشاريع البنى التحتية والمدارس لتحمل هذا العبء. وذكر المصدر الفرنسي الرفيع أن الحريري قدم صورة جيدة عن علاقته بالرئيس ميشال عون أثناء لقائه هولاند، قائلاً إن التفاهم بينهما أفضل بكثير مما كان متوقعا.

الحريري: اللجوء السوري يحتم المساعدة الدولية

أكد رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري أن «لبنان يقدم نموذجاً للتعايش والحوار للمنطقة والعالم، ويوفر للنازحين خدمة عامة نيابة عن العالم»، لافتاً إلى أن «اللجوء السوري أرخى بظله على الاقتصاد اللبناني، ما يحتم المساعدة الدولية لمعالجة هذا الموضوع». وأشار إلى أن «الإرهاب وباء

النائب الحوت: أطالب وزير السياحة بالاعتذار من اللبنانيين وتقديم استقالته من الحكومة.. والوزير يرد

من مواطن عادي، فكيف بوزير في الحكومة يشارك في رسم سياستها، ثم بعد ذلك يقدم على الإساءة إلى علاقاتها الخارجية على عكس توجهها.

ولاحقاً، أعلن وزير السياحة في حديث تلفزيوني أنه «أخطأ»، قائلاً: أنا وزير سياحة لبنان، وقلت أنا أرمني لأنني قلت بصدق ما أشعر به وأخطأت بطريقة الجواب، لأنني وزير أعمل للمصلحة اللبنانية، مؤكداً «أنني لم أسئ لأحد، وإن طلب مني رسمياً الاستقالة سأستقيل».



استنكر النائب الدكتور عماد الحوت إقدام وزير السياحة اللبنانية أوديس كدانيان على التصريح في برنامج تلفزيوني عن تفضيله في الحب والاهتمام لدولة أرمينيا على دولة لبنان، وإقدامه على الإساءة إلى العلاقة مع الشعب والدولة التركية، التي يعتبرها لبنان الرسمي والشعبي دولة صديقة.

وطالب النائب الحوت وزير السياحة بالاعتذار من اللبنانيين وتقديم استقالته من الحكومة، إذ إن تفضيل أي بلد على لبنان غير مقبول

كلمة الأمان

بات الإرهاب هو الحدث الأبرز على مستوى العالم هذه الأيام. وقد بدأ الأسبوع الماضي بتفجير إرهابي في مدينة سان بطرسبورغ الروسية، في ساعة الذروة من مساء الإثنين، في إحدى محطات المترو، مما تسبب في مصرع خمسة عشر مواطناً وجرح خمسة وأربعين. وقبل معرفة أسباب التفجير، وهل كان عملاً إرهابياً أم بسبب خلل فني، توجهت أصابع الاتهام إلى الشباب العائدين من سوريا.. إلى أن تبين عبر كاميرات التصوير في المحطة أن الفاعل يدعى أكبر جون جيلوف، وهو قرغيزي مسلم، سبق له أن شارك في الحرب الدائرة على الأراضي السورية. وهنا انطلقت بيانات الإدانة والاستنكار من كل أطراف الأرض، لا سيما من زعماء الأقطار الإسلامية، لأن سكوتهم عن التفجير المرؤع يحمل في طياته مسؤوليتهم عن الحدث المرعب، فيما لو سكتوا عن الإدانة والاستنكار.

ومرّ يومان فقط على حادث التفجير الإجرامي المدان، ليفاجأ العالم بحادث إجرامي أوقع أضعاف ما وقع في بطرسبورغ، جلهم من الأطفال والنساء، ليس بسبب تفجير قام به قرغيزي جندته منظمة إرهابية، لم تعرف بعد هويتها أو مرجعيتها، بل هو نتيجة غارات جوية نفذها الطيران الحربي السوري أو الروسي فوق مدينة خان شيخون الواقعة في ريف ادلب. ومعروف لدى الجميع أن مثل هذه الغارات تنفذها طائرات حربية، سورية أو روسية، وليست نتيجة قصف مدفعي أو تفجير أرضي. وأفاد مراسلون في المنطقة بأن أربع غارات نفذت الهجوم، بصواريخ انفجرت منها ثلاثة فوق المدينة، أما الرابع فقد جرى توجيهه إلى منشأة طبية كان يجري نقل المصابين إليها، وبقي الصاروخ ما زالت موجودة في المنطقة، وهي تشير إلى نوعية الصاروخ. وقد سارعت مصادر رسمية عسكرية في موسكو إلى ادانة التفجير، وأن القوات الجوية الروسية لم تشارك في أي عمليات عسكرية في هذه المنطقة. أما الجانب السوري فقد أفاد ناطق عسكري بأن المنطقة التي استهدفها القصف تابعة للمعارضة، في محاولة منه لإدانة قوات المعارضة، غافلاً عن أن أياً من فصائل المعارضة لا تملك قوات جوية ولا صواريخ روسية، وبالتالي فإن المعارضة المسلحة لا يمكن أن تقصف مناطق تابعة لها أو واقعة تحت سيطرتها.

في شهر آب من عام ٢٠١٣ نفذت طائرات حربية عدة غارات بصواريخ حملت أسلحة كيميائية. ويومها وقف العالم وهو يتفجر على ضحايا الأسلحة الكيميائية وهم يتساقطون، وعلى النظام السوري وهو ينفذ يده من هذه الغارات. يومها عقد مجلس الأمن الدولي أكثر من جلسة ادان فيها استعمال الأسلحة الكيميائية، لكنه وقف عاجزاً عن ادانة النظام السوري الذي نفذ العمليات ضد مناطق الغوطة الشرقية قرب دمشق، لأن الفيتو الروسي حال دون توجيه الاتهام إلى قوات النظام، كما قد يحدث اليوم. لكنه اكتفى بمطالبة النظام بإتلاف ما لديه من الأسلحة الكيميائية،

ليستعملها مرة أخرى فوق خان شيخون في ريف ادلب الشمالي. تلك الوقائع كانت خلال ولاية الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما. أما اليوم فإن الولايات المتحدة، التي تعتبر أكبر وأقوى دولة في العالم فهي تقع تحت ولاية المسمى «دونالد ترامب» الذي يفاخر ويركز جهده على مقاومة «الإرهاب الإسلامي» معتبراً أن أوباما كان يتساهل مع هذا الإرهاب ويدعمه في بعض الأحيان. لذلك فقد التقى الرئيس السيسى منذ أيام في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض، ونظر إليه قائلاً: «لديك صديق عظيم وحليف في الولايات المتحدة ورئيسها..» واستطرد موجهها كلامه إلى السيسى: «سنحارب الإرهاب وأشياء أخرى، وستكون أصدقاء لفترة طويلة جداً.. لدينا رابط وثيق مع الشعب المصري، وننتقل لعلاقة قوية وطويلة لقتال الإسلاميين المتشددين..» وهنا لا بد من التوقف عند التوصيف الأخير، فليس المطلوب فقط مقاومة الإرهاب، أو المتطرفين المسلمين، وإنما «لقتال الإسلاميين المتشددين»، وهذا توصيف فكري وليس سياسياً، فما علاقة ترامب أو السيسى أو سواهما بالإسلاميين أو بالمسيحيين، سواء كانوا متشددين أو متساهلين؟! وكيف يمكن تحقيق هذا التوجه الأمريكي، أو الغربي عموماً، سواء في العمل السياسي أو التوجه الفكري؟

والأخطر من كل ما سبق، أننا إذا توجهنا إلى القارة الأوروبية مثلاً، نرى حدة بالغة في توجهات القوى السياسية والتيارات الفكرية والحزبية، ففي فرنسا التي تتحضر لإجراء انتخابات رئاسية ونيابية قريبة، نجد أن المرشحة مارين لوبن تتزعم «الجبهة الوطنية» اليمينية المتطرفة، وقد استلمت راية والدها (جان ماري لوبن) في رئاسة الجبهة، وتعرف بخطابها الشعبوي المعادي للمهاجرين والأجانب عموماً، وتسعى لفصل فرنسا عن الاتحاد الأوروبي كما فعلت بريطانيا. وفي ألمانيا تشتهر فراوكة بيترى بخطابها المعادي للإسلام والمهاجرين واللادئين، داعية إلى حظر الأذان والمآذن والحجاب بالنسبة إلى النساء. وفي بولندا تعد بياتا سيدلو (رئيسة حزب العدالة والقانون) ثالث امرأة تتولى رئاسة الحكومة في البلاد، وقد أعلنت أنها لن تستقبل لاجئين على أراضيها. كذلك في النرويج، نجد حزب «التقدم» المعادي للإسلام برئاسة سيف ينسن، وفي الدنمارك «حزب الشعب الدنماركي» اليميني المتطرف برئاسة بياكير سفارد المعروفة بعدائها للمهاجرين.

أمام هذا الواقع الجديد، الذي بات ثقافة عامة في معظم دول العالم، يواجه المسلمون، لا سيما الذين يوصفون بالالتزام الديني الفكري والسلوكي، موجة عاتية من العداوة، وهذا ما يستدعي دراسات فكرية وسياسية، يتولى بعضها الأزهر الشريف، والمؤسسات الإسلامية. أما الأنظمة في العالمين العربي والإسلامي، فبعضها يمارس ما انغمست فيه الدوائر الغربية الحاكمة على الإسلام والمسلمين.. وبعضها الآخر تتلمس طريقها لمواجهة الموجة العاتية والعداء للإسلام والمسلمين.. لكن هل ستكون في مستوى هذه المواجهة؟!؟

الإرهاب.. خبر الإعلام العالمي فهل من مخرج؟

العمل الحكومي.. هل أصبح أسير التفاهات والمصالح الحزبية والخاصة؟



قد أخرجه عن طوره، فقال إن «سبب رغبته في الاستقالة كان الشعور بأن الممارسة الوزارية تتعرض للكثير من التسلسل الحزبي والطائفي»، وأضاف: «لا أشعر بأن عناوين الإصلاح التي حملها العهد والحكومة تنتج الإصلاح الحقيقي»، وتابع: «هناك تحالفات في الحكومة تغلب المنطق».

وقد كان يمكن المرور مرور الكرام على موقف الوزير حمادة مما يجري في الحكومة، ووضع في إطار الخلاف السياسي القائم حول قانون الانتخاب. لكن الخلاف الذي برز إلى العلن بين الوزراء علي حسن خليل وغازي زعيتر ووزير الكهرباء سيزار أبي خليل حول قرار مجلس الوزراء الأخير بخصوص خطة الكهرباء لناحية أن «الخطة اقترت في المبدأ وسيتم عرض تفاصيلها وما سيتم استدرجه من عروض للبوأخر وللخطة الفوتوفولتية وما إلى ذلك على مجلس الوزراء»، وما نشر عن مجلس الوزراء عن «إقرار خطة الكهرباء»، وهو ما اعتبره الوزير علي حسن خليل قراراً مختلفاً عن قرار مجلس الوزراء، وتأكيد الأمانة العامة لمجلس الوزراء أن ما صدر عنها

باسيل للدبلوماسيين الأوروبيين موقفاً مختلفاً عن موقف الرئيس الحريري عشية مؤتمر بروكسل، وعمل على تغطية مخالفة صريحة لقرار مجلس الوزراء بخصوص ملف الكهرباء، وهو ما أثار أزمة مع الفريق الوزاري للرئيس بري الذي اعتبر ما نشر عن الكهرباء في الجريدة الرسمية مزوراً ومخالفاً لقرار مجلس الوزراء، وهو ما ترك تساؤلات عن خلفيات ما يجري في الحكومة، وعن أسباب غض النظر والتساهل، إن لم نقل أكثر من ذلك، الذي يمارسه الرئيس الحريري تجاه فريق الرئيس ميشال عون.

فهل ما يجري في الحكومة من تفاهات وتسويات، هو الوسيلة الوحيدة لحفظ الأمن والاستقرار، أم أن المصالح السياسية الخاصة هي التي تفرض نفسها؟ في البداية، لا بد من التوقف عند موقف لافت لوزير التربية مروان حمادة أطلقه الأسبوع الماضي وقال فيه انه كان على وشك الاستقالة من الحكومة.

وكما هو معروف، فالوزير حمادة من الوزراء الجديين الذين يقيسون الأمور بمقاييس المصلحة العامة أولاً، ولكن يبدو أن ما يجري في مجلس الوزراء

هو القرار الصحيح، أثار تساؤلات كثيرة عما يجري في الحكومة مثل تلك التي تحدثت عنها الوزير مروان حمادة.

وموضوع الكهرباء ليس الموضوع الوحيد المثير للتساؤل والاستغراب، فهناك أيضاً الخلاف الذي ظهر إلى العلن بين موقف رئيس الحكومة والوزير جبران باسيل بخصوص موضوع النزوح السوري في خلال التحضيرات لمؤتمر بروكسل. حيث أبلغ الرئيس الحريري الدبلوماسيين الأوروبيين أن موقف لبنان من النزوح السوري يتلخص بضرورة إيجاد حل سياسي من شأنه أن يسهل عودة النازحين السوريين إلى ديارهم، مع تحقيق عودتهم في خلال المرحلة الانتقالية، شرط أن تتوفر لهم الضمانات من قبل الأمم المتحدة التي يجب أن ترعى عودتهم إلى مناطق آمنة في سورية.

لكن الوزير جبران باسيل، وعبر الوزير السابق الياس بو صعب، وموظف في وزارة الخارجية أبلغ الجهات الأوروبية موقفاً مغايراً لذلك، من خلال نص صيغة ملتبسة تتيح اللعب عليها لتحقيق عودتهم، طبعاً بالتنسيق مع النظام السوري، بذريعة أن هناك «مناطق آمنة»، وهو ما ووجه باعتراض من الجهات الأوروبية، ما دفع الوزير باسيل إلى الطلب من موظف كبير في الخارجية الاتصال بسفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان كريستينا لاسن، لإبلاغها بوجهة نظره، وهو ما فاجأ السفيرة لاسن.

ويظهر ما يجري في ملف الكهرباء، ومحاولة الالتفاف على موقف الحكومة اللبنانية في ملف النازحين السوريين من قبل الوزير باسيل وفريقه الوزاري والسياسي، وعدم اتخاذ الرئيس الحريري موقفاً مما يجري على عكس موقفه من رسالة الرؤساء الخمسة إلى القمة العربية أن المصالح السياسية الخاصة هي العنوان الأبرز للعمل الحكومي، وأن أي اعتراض على هذه السياسة التي لن تؤدي إلى أي اصلاح أو تغيير مرفوض لأسباب مصلحة فقط لا غير دونما اعتبار لمصالح لبنان واللبنانيين. فهل بهذه الطريقة نعيد الأمن والاستقرار إلى لبنان. ■

باسم غنوم

فيما تفرق البلاد في جدل بينظلي حول قانون الانتخاب، ومع اقتراب نفاذ المهل الدستورية في ١٥ نيسان الجاري، وهو ما يهدد بالفراغ على مستوى السلطة التشريعية، إذ بدأت تلوح في الأفق بوادر أزمة حكم بكل ما في الكلمة من معنى.

فهناك فريق يتصرف في الدولة والحكومة وكأنه أصبح القيم على الشأن العام في ما يخص مصلحة لبنان واللبنانيين دون سواء من القوى السياسية الموجودة في البلد. واللافت أن هذا الفريق المتماهي في فرض هيمنته على السلطة، مستغلاً ما يسمى التفاهم الرئاسي بين الرئيسين عون والحريري لم يعد يقيم اعتباراً لأحد، حتى لمن شاركه التفاهم الرئاسي.

والغريب في الأمر، أن الرئيس الحريري الذي استنكر استنكاراً شديداً رسالة الرؤساء الخمسة إلى القمة العربية، التي ركزت بصورة أساسية على الثوابت السياسية والسيادية للبنان واللبنانيين، خصوصاً في ما يتعلق بحصرية سيادة الدولة على السلاح، وعلى عدم المس بعلاقات لبنان مع الدول العربية، ولا سيما السعودية ومجلس التعاون الخليجي، لم تثر حماسته لتدخلات وزير الخارجية جبران باسيل في شأن خاص برئيس الحكومة مثل ملف النازحين السوريين في لبنان، حيث أبدى الوزير

الأمان

عبر شبكة الإنترنت

www.al-aman.com

في ظل تصاعد المخاوف من تطورات مفاجئة: هل يهتز الاستقرار الأمني في لبنان؟

في شوارع البرج، ما أحدث ردود فعل سلبية عديدة على هذه الخطوة التي لقيت ارتياحاً كبيراً لدى أبناء الضاحية.

ولا تقتصر التوترات الأمنية على مناطق الضاحية الجنوبية والمخيمات الفلسطينية، بل إن هذه التوترات تنتقل من منطقة إلى أخرى في الجبل والبقاع والشمال وبعض مناطق الجنوب وتتنوع بين أحداث فردية أو اشتباكات عائلية أو سرقات وعمليات خطف أو أحداث لها أبعاد سياسية وحزبية.

وتتخوف بعض الأوساط اللبنانية المطلعة «من زيادة التوترات الأمنية والسياسية مع بدء العد العكسي لحسم ملف الانتخابات اللبنانية، في ظل ازدياد الخلافات حول الانتخابات والصراعات التي تشهدها بعض المناطق اللبنانية».

لكن رغم تزايد التوترات الأمنية والأحداث المتنقلة، فإن المسؤولين اللبنانيين يؤكدون في مواقفهم وتصريحاتهم «أهمية الاستقرار الأمني في لبنان وضرورة تعزيز الإجراءات الأمنية وتعاون جميع المعنيين لمحاصرة التوترات المتنقلة والعمل لمنع امتداد هذه التوترات أو انتشارها».

إذن، في الخلاصة فإن لبنان يمر حالياً في مرحلة أمنية حساسة، سواء بسبب المخاوف والتحذيرات الخارجية، أو بسبب تصاعد التوترات الداخلية، وكل ذلك ينطلق المزيد من اتخاذ الإجراءات الأمنية والعسكرية لحماية الاستقرار الأمني ومنع حصول أية اختراقات إن كان من قبل المجموعات الإرهابية أو بعض الجهات التي تعمل لتخريب الوضع الأمني.

ويبدو حتى الآن أن الاستقرار الأمني سيستمر ولن يهتز بقوة، لكن الحذر والانتباه واتخاذ المزيد من الإجراءات مطلوب كي لا يسمح لأحد باختراق هذا الاستقرار. ■

قاسم قصير

ببزايد، وإن الأوضاع اللبنانية ستستمر بالحفاظ على استقرارها وإن كان المطلوب زيادة الإجراءات الأمنية المتخذة».

التوترات المتنقلة

وبموازاة المخاوف من تطورات أمنية لها علاقة بالصراعات في المنطقة والحرب على داعش، فإن مخاوف أخرى انتشرت في لبنان من جراء حصول العديد من التوترات الأمنية في العديد من المناطق اللبنانية وفي بعض المخيمات الفلسطينية، ولا سيما ما جرى ويجري في مخيم عين الحلوة ومخيم برج البراجنة.

وقد شهدت منطقة الشويفات أخيراً إشكالات بين مناصرين لحزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي، وتخوفت القيادات المعنية من أن يكون الهدف من وراء ذلك توتير الأجواء بين الشويفات والضاحية الجنوبية. كذلك تشهد منطقة برج البراجنة وبعض المناطق الأخرى في الضاحية الجنوبية المزيد من الأحداث الأمنية، ولا سيما من قبل تجار مخدرات، ما دفع القوى الأمنية إلى البدء بتنفيذ خطة أمنية متكاملة لاعتقال هؤلاء والعمل لضبط الأوضاع في هذه المناطق.

وبالمقابل، عمد المسؤولون في حزب الله في منطقة برج البراجنة إلى تشكيل سرية خاصة سميت «سرية العباس» لملاحقة تجار المخدرات ومروجيها، وقام أفراد السرية باستعراض قوتهم

الأوضاع في مطار بيروت الدولي.

وتلا الاجتماع الأمني في بعيدا، إقامة ورشة متخصصة بالتعاون بين وزارة الأشغال اللبنانية والاتحاد الأوروبي تحت عنوان «أمن المطارات»، وكان الهدف منها تعزيز التعاون اللبنانية الأوروبي في تعزيز الإجراءات في المطار. هذه المعطيات تؤكد أن المخاوف المنتشرة من احتمال حصول تطورات أمنية في المرحلة المقبلة لها أسبابها الوجيهة، ولا سيما في ظل تصاعد الأحداث في سوريا والعراق وما يتعرض له تنظيم داعش من هجمات كبيرة قد تدفعه إلى نقل المعركة إلى بلدان ومناطق أخرى، ولبنان إحدى الحلقات الضعيفة التي قد يتمدد إليها الإرهابيون.

لكن رغم هذه التحذيرات والمخاوف، فإن المسؤولين العسكريين الأمنيين اللبنانيين يؤكدون في مواقفهم وتصريحاتهم «أن الأجهزة العسكرية والأمنية اللبنانية قادرة على مواجهة المخاطر المقبلة وأن كشف واعتقال المجموعات التي كانت تستعد لتنفيذ عمليات إرهابية

تصاعدت المخاوف في الأيام القليلة الماضية من تعرض الاستقرار الأمني في لبنان لاهتزازات مفاجئة قد يكون لها انعكاسات خطيرة على الأوضاع العامة في لبنان».

وقد تحدثت مصادر لبنانية متعددة عن «ورود تحذيرات عديدة للمسؤولين اللبنانيين من احتمال قيام مجموعات إرهابية بالتسلل إلى لبنان عبر المناطق الحدودية أو عبر المرافق الجوية البحرية».

وقد أشار الوزير نهاد المشنوق بشكل صريح إلى هذه المعطيات التي كانت السبب وراء عقد اجتماع طارئ للقيادات الأمنية والمسؤولين اللبنانيين برئاسة الرئيس العماد ميشال عون في قصر بعيدا يوم الاثنين الماضي، وقد جرى اتخاذ سلسلة قرارات لتعزيز الإجراءات الأمنية في المطار وفي المرافق الحدودية والبحرية.

وتزامنت هذه المعطيات مع عودة التوترات الأمنية إلى العديد من المناطق اللبنانية، وكذلك في بعض المخيمات الفلسطينية، ما أثار علامات استفهام حول أبعاد هذه التوترات، وهل الهدف منها تخريب الوضع الأمني في لبنان؟

فما هي حقيقة المعطيات حول التحذيرات الأمنية التي تلقاها المسؤولون اللبنانيون؟ وهل ستواصل الأجهزة الأمنية والعسكرية اللبنانية نجاحاتها في منع انتقال المجموعات الإرهابية إلى لبنان وفي كشف الشبكات التي يجري تشكيلها للقيام بتفجيرات أمنية؟ وما هي أبعاد التوترات الأمنية المتنقلة في المناطق اللبنانية؟ وهل سيهتز الاستقرار الأمني في المرحلة المقبلة؟

التحذيرات الأمنية

والإجراءات المتخذة

بداية، ما هي حقيقة التحذيرات الأمنية التي تلقاها المسؤولون اللبنانيون من جهات خارجية؟ وما هي طبيعة الإجراءات التي اتخذت لحماية المرافق الحدودية والجوية والبحرية؟

في خلال الأسابيع الماضية انتشرت في بعض مواقع التواصل الاجتماعي تقارير إعلامية تشير إلى أن بعض أجهزة المخابرات الأجنبية أرسلت رسائل إلى المسؤولين اللبنانيين، تحذروهم فيها من احتمال قيام مجموعات إرهابية بالدخول إلى الأراضي اللبنانية لتنفيذ عمليات تفجير وقتل، وتضمنت التقارير معلومات عن احتمال إرسال تنظيم داعش مقاتلين له إلى بعض المناطق اللبنانية الحدودية.

وكان يمكن هذه التقارير أن ترمز دون أية ردود فعل، لولا الاجتماع الأمني الموسع الذي عُقد يوم الاثنين الماضي في قصر بعيدا برئاسة الرئيس العماد ميشال عون وحضور الوزراء المختصين والمسؤولين الأمنيين، وقد خصص الاجتماع لدراسة الأوضاع في عدد من المرافق الحدودية، ولا سيما المطار والمرافق، وكذلك لوضع خطة عامة لتعزيز الإجراءات الأمنية.

وقد أعلن بعد الاجتماع وزير الداخلية نهاد المشنوق، أن المسؤولين اللبنانيين تلقوا تحذيرات من جهات خارجية بضرورة تعزيز الإجراءات الأمنية في لبنان، وتلقى المسؤولون أيضاً ملاحظات عديدة حول

وائل نجم

أيام قليلة ومعدودة تفصل لبنان عن الموعد الأخير الممكن لاستدراك أزمة قانون الانتخابات النيابية، وتالياً إنقاذ هذا الاستحقاق قبل الدخول في المجهول الذي بات يقلق ويخيف أكثر من طرف في البلد.

المجلس النيابي الحالي الذي مدد لنفسه في عام ٢٠١٣ تنتهي ولايته الممددة في العشرين من شهر حزيران المقبل. والقوى السياسية ترفض إجراء الانتخابات وفقاً للقانون الناقد المعروف بـ«قانون الستين». ورئيس الجمهورية، ميشال عون، رفض توقيع مرسوم دعوة الهيئات الناخبة، وبالتالي فلا إمكانية لإجراء الانتخابات وفقاً لهذا القانون في الفترة الباقية، والشيء الوحيد الممكن في هذه الفترة الباقية من عمر المجلس النيابي هو الاتفاق على قانون انتخاب جديد، وإقراره في الهيئة العامة للمجلس، ومن ثم إصداره في الجريدة الرسمية حتى يصبح نافذاً، ولكن دون ذلك عقبات في السياسة. عقبات تتمثل بمصالح كل طرف من الأطراف. إذا إن كل طرف يريد الفوز لنفسه من خلال تطويع هذا القانون

عن الانتخابات النيابية.. والفراغ الذي يهدد مصير لبنان



المنتظر لمصلحته. وكلما مرّ يوم، بات هامش المناورة أمام الجميع أضيق، وبالتالي الخيارات أقل، ولكن ذلك في المقابل يهدد مصير البلد، ويفتح أبوابه على المجهول.

المؤكد الآن أنه لا انتخابات نيابية في الفترة التي تمتد إلى العشرين من حزيران،

أي إلى نهاية ولاية المجلس النيابي الحالي. ولكن البحث الآن يتركز على إمكانية استدراك الفراغ من خلال الاتفاق على قانون انتخاب جديد يفتح المجال على إمكانية التمديد التقني للمجلس النيابي لبضعة أشهر. ولكن دون ذلك أيضاً عقبات وشروط وشروط مضادة. رئيس الجمهورية ميشال عون يرفض التمديد للمجلس النيابي، ويشدد على ضرورة إنتاج قانون جديد. ولكن ذلك قد يوصل إلى الفراغ في السلطة التشريعية، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر.

ورئيس المجلس النيابي، نبيه بري، يرفض التمديد العادي، ولكنه يرفض أيضاً الفراغ في السلطة التشريعية على اعتبار أنها أمّ السلطات، وفي النظام البرلماني كل السلطات الأخرى تنبثق منها، إما من خلال انتخابها كرئاسة الجمهورية، وإما من خلال منحها الثقة كالحكومة، وعليه فإنه يعتبر الفراغ في السلطة التشريعية بمثابة انهيار بقية السلطات وبالتالي البلد. ولذلك يدعو بري إلى الاتفاق على قانون انتخاب جديد، أو على الأقل على مبادئ عامة لقانون انتخاب جديد، والتمديد التقني للمجلس النيابي لبضعة أشهر من أجل التصديق على هذا القانون، حتى لا يقع البلد في الفراغ. ولكن حتى هذا الطرح هناك من القوى السياسية من يرفضه، ولا يبدي رئيس الجمهورية ميشال عون حتى اليوم موقفاً واضحاً وفاصلاً من مسألة التمديد التقني في ظل الفشل في الاتفاق على قانون جديد.

لأن الوصول إلى التمديد التقني من دون الاتفاق على قانون انتخاب جديد قد يجرّ إلى تمديد ثان وثالث ورابع لسنوات بدل الشهور، وعلى قاعدة الضرورة، وعدم الدخول في الفراغ، أو عدم انهيار البلد، وبالتالي فإن ذلك يجرّ المزيد من الازمات، وتالياً قد

تكون بحاجة إلى حوار معمّق هو عبارة عن «مؤتمر تأسيسي» يعيد إنتاج النظام السياسي لحساب فئة على بقية الفئات، من ضمن تحقيق الطموحات التي يعمل وفقها البعض في لبنان، خاصة أن هذا البعض لا يخفي نياته بخصوص إعادة النظر بهذا النظام الذي يعتبره قد فشل في إرساء نوع من الاستقرار السياسي، والحقيقة أن المسؤول الأول والأخير عن عدم هذا الاستقرار السياسي ليس النظام بقدر ما هو سياسة الهيمنة التي يمارسها البعض بفعل فائض القوة التي أتاحت له.

ولكن في المقابل فإن عدم الاتفاق على الحد الأدنى من المبادئ على قانون انتخاب، سيبقي الأمور على حالتها، وبالتالي فإن الفراغ في السلطة التشريعية سيكون هو المصير الذي نسير إليه، وبالتالي إن الخروج من هذه الإشكالية سيكون أيضاً عبر حوار يكون في عمقه «مؤتمراً تأسيسياً» يعيد إنتاج النظام، إلا أن الخطورة في هذا الطرح أنه قد يفتح البلد بسرعة على المجهول وعلى الحرب الأهلية، خاصة إذا تذكرنا أن كل الجهات المشتعلة من حولنا أساسها الصراع على النفوذ والتمثيل والدور في إدارة البلدان، وبمعنى آخر هو الصراع على التحكم بمقاييد البلد، في حين أن السبيل الأول قد يقضي إلى النتيجة ذاتها ولكن بتأخير اندلاع شرارة أية مواجهة.

الفترة الباقية من عمر المجلس النيابي يجب أن تشكل الفرصة التي تنهي هذه الإشكالية من خلال قيام الحكومة بدورها عبر الاتفاق على قانون انتخاب، واقتناع القوى السياسية في لبنان بالشراكة الحقيقية التي تضع حداً للطموحات، فالتجارب أثبتت أن هذا البلد لا يمكن أن يخضع لهيمنة فئة على غيرها من المكونات. ■

الجماعة الإسلامية تستقبل

الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري



زار الأمين العام لتيار المستقبل أحمد الحريري مقر الجماعة الإسلامية في صيدا، حيث عقد اجتماع مشترك شارك فيه عن الجماعة «المسؤول التنظيمي في الجنوب الشيخ مصطفى الحريري، ونائب رئيس المكتب السياسي والمسؤول السياسي في الجنوب الدكتور بسام حمود، والمسؤول الاجتماعي حسن أبو زيد، وحضر عن التيار إلى جانب الحريري «منسقة العام في الجنوب الدكتور

ناصر حمود وعضوا مكتب المنسقية محيي الدين النوام والمهندس مازن صباغ» ومستشار الحريري يوسف اليمن. جرى خلال اللقاء التداول في أوضاع صيدا والجوار والمخيمات، على المستويات السياسية والأمنية والحياتية والاقتصادية والاجتماعية، كما جرى التطرق إلى المستجدات على الساحة الوطنية والداخلية. وكان تأكيد مشترك على أهمية متابعة التواصل والتنسيق بين القيادتين في مقاربة كل القضايا الراهنة والمطروحة لاسيما في ما يتعلق بالشؤون التي تهم مدينة صيدا.

الطبي في المستشفى الوطني بمدينة معرة النعمان جراء استهدافه بغارات أدت لتدمير أجزاء كبيرة ورئيسية فيه، وتوقفه عن الخدمة بشكل كامل. ويغطي المستشفى حاجة عشرات المدن والبلدات الصحية، ويستقبل أكثر من ثلاثين ألف مريض شهرياً.

وفي ريف حماة الشمالي قال ناشطون إن مواجهات عنيفة دارت اليوم في محيط بلدة معردس، وإن المعارضة ردت على محاولة قوات النظام التقدم باتجاه البلدة بقصف بلدة محردة الموالية للنظام. كما تعرضت مدينة حلفايا لقصف جوي أسفر عن مقتل شخص، وفق ناشطين.

وكانت المعارضة السورية المسلحة أعلنت أنها صدت الأحد محاولة قوات النظام التقدم نحو مدينة حلفايا، وقتلت عدداً من عناصرها.

من جهتها، قالت وكالة الأنباء السورية إن «الجيش السوري قتل عشرين من مسلحي جبهة النصر» (التي اندمجت مع فصائل أخرى ضمن هيئة تحرير الشام) في مدينة درعا وريفها، حيث تدور منذ أسابيع معارك في حي المنشية بدرعا البلد بين قوات النظام وفصائل المعارضة.

وفي وقت سابق، قالت مصادر في المعارضة السورية المسلحة إنها بصدد تشكيل غرفة عمليات موحدة ستضم كل

الفصائل المصنفة

على أنها معتدلة في

شمال سوريا.

والقضايا

المعنية هي ١٢

فصيلاً، أبرزها: فيلق

الشام وجيش النصر

وجيش العزة وجيش

المجاهدين وتجمع

«فاستقم» وجيش

إدلب الحر.



جوبر والقابون وعربين والمرج بأكثر من ٣٥ غارة جوية، وتسبب هذا القصف بخروج مشفى في بلدة جسرين عن الخدمة.

وأضاف المراسلون أن القصف تزامن مع محاولة جديدة لقوات النظام المدعومة بمليشيات أجنبية اقتحام حيي برزة والقابون في مدينة دمشق، وكذا منطقة المرج في الغوطة الشرقية، في محاولة منها للتوغل باتجاه تل فرزات الاستراتيجي الذي يشرف على منطقة المرج.

في الوقت نفسه، أفاد ناشطون بأن الغارات رافقها قصف مدفعي من قبل قوات النظام السوري. في غضون ذلك ذكرت مواقع موالية للنظام السوري أن قذائف صاروخية مصدرها من وصفتهم بمسلحي الغوطة استهدفت أحياء المزة والعباسيين والقيمية ومحيط السفارة الروسية في دمشق، واقتصر على الأضرار المادية.

مواجهات عنيفة

وفي ريف إدلب، أصيب عدد من أفراد الطاقم

والنظام في ريف حماة.

وقال مراسلون إن طائرات حربية سورية

وأخرى يعتقد أنها روسية صدّدت قصفها على

مناطق سيطرة المعارضة المسلحة بدمشق والغوطة

الشرقية المحاصرة بريفها. وقد شمل القصف مناطق

ارتفعت إلى ٢٩ قتيلاً مدنياً حصيلة القصف

الجوي والمدفعي الذي شاركت فيه مقاتلات روسية

في مدن وبلدات الغوطة الشرقية المحاصرة في

ريف دمشق، بينما استهدفت غارات مستشفى

بريف إدلب بالتزامن مع مواجهات بين المعارضة

مجزرة خان شيخون.. السارين لقتل السوريين



ودعا الائتلاف إلى تفعيل المادة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢١١٨، التي تنص على أنه في حال عدم امتثال النظام السوري للقرار، بما يشمل نقل الأسلحة الكيميائية أو استخدامها، فإنه يتم فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وطالب الائتلاف السوري مجلس الأمن الدولي بعقد جلسة طارئة على خلفية الجريمة، وفتح تحقيق فوري، واتخاذ ما يلزم من تدابير تضمن محاسبة المسؤولين والمنفذين والداعمين المتورطين فيها وفق الفصل السابع، مؤكداً أن الفشل في القيام بذلك سيُفهم كرسالة مباركة للنظام على أفعاله، وبالتالي بمثابة صمت دولي وربما تورط في المسؤولية عن تلك الجرائم.

وسبق لقوات النظام السوري أن استخدمت غاز السارين أو غاز الأعصاب في حق سكان الغوطة الشرقية ومعظمية الشام في الغوطة الغربية يوم ٢١ آب ٢٠١٣، مما تسبب في مقتل أكثر من ألف شخص، أغلبهم من النساء والأطفال. واعترفت سوريا لأول مرة بامتلاكها أسلحة كيميائية وبيولوجية في تموز ٢٠١٢، عندما قالت إنها يمكن أن تلجأ إلى استخدامها عندما تواجه هجوماً خارجياً، لكنها تراجعت في وقت لاحق من نفس العام لتؤكد أنها لن تستخدم هذه الأسلحة ضد شعبها ولا حتى ضد إسرائيل.

وبعد ما حصل في خان شيخون يوم ٤ نيسان ٢٠١٧، نقلت وكالة رويترز عن مصدر من الجيش السوري نفية استخدام قوات الحكومة مثل هذه الأسلحة، وقال إن الجيش «ليس لديه أي نوع من أنواع الأسلحة الكيميائية ولا يستخدمها، ولم يستخدمها سابقاً».

جريمة ارتكبتها قوات النظام السوري يوم ٤ نيسان ٢٠١٧ في مدينة خان شيخون بريف إدلب غربي سوريا، واستخدمت فيها غاز السارين السام، وخلفت مقتل أكثر من مئة مدني، وأكثر من أربعمئة جريح معظمهم من الأطفال، بحسب ما أكدته مديرية صحة إدلب.

غاز السارين

بدأ القصف حوالي الساعة الثامنة بتوقيت دمشق واستهدف خان شيخون به ١ غارة جوية تحوي مادة غاز السارين السام، ونقل المراسلون عن مصادر طبية قولها إن الأعراض التي ظهرت على المصابين تؤكد استهدافهم بغاز السارين، منها الغيبوبة والتقلصات في حدقة العين، وتوقف عمل القلب، مشيرين إلى أن معظم الإصابات من الأطفال الذين لا يتمكنون من مقاومة السم القاتل.

وبحسب بيان للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، فإن طائرات النظام الحربية استخدمت صواريخ محملة بغازات كيميائية سامة تشابه أعراضها مع أعراض غاز السارين، مما تسبب في سقوط ذلك العدد الكبير من القتلى والجرحى.

ميثاق جنيف

وشبه البيان الجريمة في خان شيخون بتلك التي وقعت في الغوطة الشرقية لدمشق صيف العام ٢٠١٣، التي مررها المجتمع الدولي دون حساب أو عقاب.

ويشير الائتلاف السوري المعارض إلى أن استخدام النظام للغازات الكيميائية والسامة والمحرمة، وارتكاب جرائم الحرب وقصف المناطق المدنية، يمثل خرقاً لميثاق جنيف وقرارات مجلس الأمن أرقام ٢١١٨ و ٢٢٠٩ و ٢٢٣٥ و ٢٢٥٤.

دي ميستورا: الهجوم الكيميائي على إدلب السورية وقع عن طريق الجو

قال مبعوث منظمة الأمم المتحدة الخاص بسوريا، ستيفان دي ميستورا، يوم الثلاثاء، إن مقتل أكثر من مائة مدني، في محافظة إدلب السورية، جاء بسبب «هجوم كيميائي جوي».

وصباح الثلاثاء، قتل أكثر من مئة مدني، وأصيب أكثر من ٥٠٠ غالبيتهم أطفال بحالات اختناق، في هجوم بالأسلحة الكيميائية شنته طائرات النظام، على بلدة «خان شيخون» بريف إدلب.

وعقب لقاء جمعه مع ممثلة الاتحاد الأوروبي العليا للأمن والسياسة الخارجية، فيديريكا موغريني، على هامش التحضيرات لعقد مؤتمر حول سوريا في بروكسل يوم الأربعاء، أضاف دي ميستورا أن مجلس الأمن الدولي سيعقد اجتماعاً للكشف عن الجهة التي شنت هذا الهجوم المروع.

ورداً على سؤال صحفي بشأن الجهة التي شنت الهجوم، أجاب دي ميستورا بقوله: «لأنك أدلة صريحة حالياً.. لكن تعلم أن هذا الهجوم تم تنفيذه عن طريق الجو.. سنجري محاكاة فنية حول ما حدث من أجل التأكيد. ما نعلمه هو الربيع بين الضحايا.. المشاهد التي شاهدناها توضح كل شيء».

من جهتها، وصفت المسؤولية الأوروبية الهجوم الكيميائي في إدلب بـ«المروع»، مشددة على أنه «ينبغي محاسبة المسؤولين عن ذلك أي كانوا، فلا حصانة لأحد تجاه ما حدث اليوم».

في ختام مفاوضات جنيف.. نصر الحريري: محاربة الإرهاب تتم عبر إزاحة بشار الأسد فوراً



لخص رئيس وفد المعارضة السورية نصر الحريري، هذه الجولة من المفاوضات بالقول إنها بدأت دون أن يصفها بالفشل أو النجاح، مجدداً التأكيد على أولوية المعارضة بالانتقال كمفتاح حقيقي للحل السياسي وإزاحة رئيس النظام بشار الأسد وأركان حكمه من السلطة.

وقال الحريري في مؤتمر صحفي يوم الأحد، إنه لا ينبغي أن تكون المحاسبة على الجرائم بنهاية تفاوضياً، «ولن نهدأ حتى نضع مرتكبي الجرائم في سوريا أمام العدالة»، وأن «النظام الإرهابي» لبشار الأسد رفض مناقشة الانتقال السياسي خلال جولة محادثات بقيادة الأمم المتحدة، وأضاف أن الأسد مجرم حرب ينبغي أن ينتحى باسم السلام.

وأعلن رئيس وفد المعارضة، في ختام المفاوضات: «إننا قدمنا رؤيتنا للانتقال السياسي الذي يضمن تحقيق الأمن والاستقرار في سورية بما يضمن مصالح الشعب السوري، وناقشنا الإجراءات الدستورية الناظمة للعملية الانتقالية بما يؤمن حقوق الشعب. وكذلك ناقشنا القضايا والإجراءات الانتخابية التي تمكن هيئة الحكم الانتقالية من الوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة في ختام المرحلة الانتقالية، إضافة إلى مناقشة الإجراءات والقضايا الأمنية التي تعزز هيئة الحكم الانتقالية وتجعلها قادرة على حفظ الأمن وتوفير الاستقرار ومواجهة التحديات الأمنية ومحاربة التطرف والإرهاب أثناء المرحلة الانتقالية».

ولفت في المقابل إلى أن «النظام يرفض حتى اللحظة نقاش أي شيء عدا التمسك بخطابه الفارغ حول محاربة الإرهاب، ولا يزال يرفض مناقشة الانتقال السياسي»، معتبراً أن هذا النظام «هو أول من جلب الإرهاب إلى المنطقة، ويستمر باستخدام كل أنواع الأسلحة ضد المدنيين والحصار والتجويد والأسلحة الكيميائية».

وعن سير المفاوضات، أوضح الحريري «أننا واصلنا نقاشاتنا مع دي ميستورا حول الانتقال السياسي وتشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وسمعنا من فريق المبعوث الخاص أفكاره واقتراحاته، وذلك من أجل تحقيق الهدف بتشكيل هيئة الحكم الانتقالي، ولا نريد أن نستمر بعملية مفاوضات مع الأمم المتحدة»، مضيفاً:

«ما زلنا نبحث عن شريك يفكر بمصلحة سورية، ولكن لا نجد حتى اللحظة الطرفا يمعن في استخدام الجريمة واستهداف المدنيين وقصف المستشفيات والمدارس والبنى التحتية من أجل تقييض أي فرصة للوصول إلى الحل السياسي».

وشدد على أولويات المعارضة وهي «التزام الانتقال الحقيقي بما يتضمن رحيل مجرم الحرب بشار الأسد، لأن الانتقال هو المفتاح الحقيقي للحل السياسي»، معتبراً أن «محاربة الإرهاب هي عبر الانتقال السياسي وإزاحة بشار الأسد فوراً»، مؤكداً أن «موقفنا واضح بأن إخراج إيران والمليشيات والقوى الأجنبية شرط أساس لتحقيق الانتقال السياسي ومواجهة الإرهاب وعودة الاستقرار». وحذر من أن «إفلات النظام من العقاب وعدم وجود إجراءات جديّة لوضع حد لجرائمه هو ما أعطاه المدى لارتكاب المزيد من الجرائم وأعطاه المجال لمحاولة نسف العملية السياسية».

وعن توصيفه لهذه المفاوضات إذا نجحت أو فشلت، رد الحريري: «لا أستطيع أن أقول إن المفاوضات نجحت أو فشلت. نعرف أننا جئنا إلى مفاوضات شاقة مع طرف لا يريد الوصول لحل سياسي، ولكن أستطيع القول إن المفاوضات قد بدأت»، مشدداً على «أننا نريد إيقاف المعاناة عن شعبنا عبر وقف إطلاق النار وتطبيق البنود الإنسانية، والوصول إلى حل سياسي عادل من دون بشار الأسد وأركان نظامه».

اغتيال مازن فقهاء.. هل يؤسس لمعادلة جديدة في المقاومة؟

بقلم: أحمد أبو رتيمة

منشأة ثابتة ثم في ساعة تصعيد واحدة تأتي طائرات الاحتلال فتقصفها فتبهد هذه الجهود أذراج الرياح ثم يعود الهدوء سيد الموقف.

ثمة أضرار أخرى لعسكرة المقاومة في قطاع غزة، وما أقصده بالعسكرة ليس استعمال أدوات عسكرية في المقاومة بل تحويل طابع المواجهة إلى حرب تشبه الحروب بين الجيوش النظامية بدل كونها مقاومة شعبية مستمرة، فواقع المواجهة بين طرفين نظاميين يفرض قيوداً سياسية على الطرف الأضعف ويحد من قدرته على المناورة، والحروب تختلف عن المقاومة الشعبية في أنه لا يمكن خوضها كل يوم ولا حتى كل عام، لذلك فإن المقاومة الفلسطينية في غزة باتت تجد نفسها مقيدة عن الانطلاق والفعل الإبداعي لمواجهة جرائم الاحتلال المطردة، ونجحت حكومة الاحتلال في تكريس معادلة بأن أي رد عسكري ينطلق من غزة سيؤدي إلى حرب عدوانية شاملة، وبذلك وجدت المقاومة نفسها إزاء ثنائية مزعجة: إما مواجهة الاعتداءات الصهيونية بتصعيد يؤدي إلى حرب تدميرية، وإما ضبط النفس والاكتفاء بتحذيرات عامة، وحين يبذل الاحتلال طريقة جديدة في حربه الاستخباري كما في اغتيال فقهاء، فإن مقيدات هذه المعادلة تصير أكثر جلاءً ووضوحاً وتكتشف المقاومة محدودية خياراتها التقليدية. لكن جريمة اغتيال الشهيد مازن فقهاء ليست شراً مطلقاً: «وعسى أن تروها شيئاً وهو خير لكم»، وكما يقول جلال الدين الرومي إن كل ما يحدث في هذه الحياة يهدف إلى خدمتنا وصناعة وعينا، والخير الكامن في هذه الحادثة أنها قد تؤدي إلى إنهاء حالة الطمانينة المضرة التي كانت المقاومة تلتمسها في قطاع غزة، وأن تستقر وعيها في إعادة فهم طبيعة المواجهة مع دولة الاحتلال التي لا ينبغي أن تقوم على القواعد الثابتة بل على الأدوات المرنة الإبداعية والفعل المستتر، ففي المواجهة بين حركة مقاومة محدودة الإمكانيات ومحاصرة، وبين دولة

فهو يعتمد أيضاً عدم النفي القاطع، لأنه يستفيد من حالة الغموض في ترك انطباع في عقول الفلسطينيين بقدرته على الرد، وقد يعتمد في مرحلة لاحقة بعد أن تهدأ حدة الغضب إلى تسريب تلميحات بمسؤوليته عن الجريمة، ليحقق هدفاً مزدوجاً بتثبيت قوته الضاربة في عقول الفلسطينيين ورفع أرصدة سياسيه في المجتمع الصهيوني. من زاوية فلسطينية جاءت هذه العملية مفاجئة لأنها شكلت خروجاً عن قواعد اللعبة التي عهدتها المقاومة، هذه اللعبة تقوم على تهديته ميدانية متبادلة بين قطاع غزة وجيش الاحتلال، تهديته لا تخلو من التجاوزات أحياناً، لكن في المجمل يدرك كل طرف بأن أي مبالغة في التصعيد العسكري قد تفضي إلى اندلاع مواجهة شاملة يجد الفلسطينيون فيها أنفسهم تحت عدوان تدميري يقتضي منهم دفع ثمن باهظ من الضحايا والدمار، وفي المقابل لا تتحسس دولة الاحتلال للمواجهة العسكرية مع قطاع غزة في أي وقت، لأن هذه المواجهات تترك الجبهة الداخلية وتوقع خسائر في الجيش، وقد تؤدي إلى إخفاقات يحاسب عليها قادة الجيش والحكومة لاحقاً.

أدى ركون المقاومة إلى هذه المعادلة إلى استئثارها الأمن في أوقات التهديته، وهو ما ذكرته ناهد عصيدة زوجة الشهيد مازن فقهاء، بأن زوجها كان يشعر بالأمن بسبب إقامته في غزة، وأنها كانت تتوقع فقده في وقت الحرب وليس في وقت التهديته. من جهة أخرى فإن الطابع العسكري للمواجهة بين المقاومة وجيش الاحتلال دفع بالمقاومة إلى بناء فلسفتها على إنشاء قواعد ثابتة لها في قطاع غزة، فكرست جهودها وأموالها في بناء الأنفاق وتجهيز منصات إطلاق الصواريخ بل وإقامة مواقع مراقبة عسكرية بالقرب من الخط الفاصل مع جيش الاحتلال. هذه الطريقة تناسب المعارك بين الجيوش النظامية المتكافئة في التجهيز والعتاد، لكنها لا تلائم واقع مقاومة شعبية في شريط جغرافي ضيق، مكشوف لطائرات العدو ولرصد أجهزته الاستخباري. في هذا الواقع تستغرق المقاومة شهوراً طويلة في إعداد

أخطر ما في اغتيال مازن فقهاء في غزة لا يأتي من فقد رجل مجاهد كان مزعجاً لدوائر الاحتلال الأمنية، بل من أن الطريقة التي نفذت بها العملية قد تفتح الأبواب لمعادلة جديدة يحاول الاحتلال فرضها في التعامل مع فصائل المقاومة في غزة. هذه المعادلة تقول إن أيدي الأجهزة الأمنية الصهيونية قادرة على الضرب في أي مكان وإن في قلب غزة الحصينة، ليس في أوقات التصعيد وحسب بل في أوقات التهديته أيضاً وبطريقة أمنية وليس عسكرية، بحيث لا تستجلب هذه الطريقة ردود فعل عسكرية من المقاومة قد لا تفضلها حكومة الاحتلال دائماً.

بصمات الأمن الصهيوني واضحة بجلاء في جريمة اغتيال الشهيد مازن فقهاء: التسلل في جنح الظلام، الاغتيال من مسافة صفر بمسدس كاتم للصوت، إطلاق النار باحترافية تجاه الرأس والصدر، والانسحاب دون ضجيج ودون ترك أثر، وهي أمارات تعيد إلى الأذهان مئات عمليات الاغتيال التي نفذها جهاز الموساد الصهيوني خلال عقود الصراع في دول العالم المختلفة، أضف إلى ذلك أن الشهيد فقهاء متهم من قبل الاحتلال بالسعي لتأسيس خلايا عسكرية في الضفة، وقد سبق نشر اسمه ضمن المطلوبين في وسائل الإعلام العبرية، كما أن مسؤولي الاحتلال لم ينفوا المسؤولية عن الجريمة رغم اتهامات المقاومة الفلسطينية.

الجديد في هذه الجريمة أنها نفذت في مدينة غزة، التي تتسم المواجهة فيها بين المقاومة ودولة الاحتلال بالطابع العسكري، إذ كان جيش الاحتلال يستهدف المقاومين بالاغتيال المباشر بالطائرات غالباً معلناً بوضوح عن مسؤوليته، وكانت المقاومة بدورها ترد بطرق عسكرية عن طريق تنفيذ عمليات ضد الجنود أو إطلاق صواريخ. أما في الاغتيال الأمني فإن الاحتلال يعتمد المراقبة في إظهار مسؤوليته عن العملية، فهو من جهة إن أعلن صراحة عن مسؤوليته فإن هذا الإعلان سيستجلب جولة جديدة من المواجهة، وسيفرض على فصائل المقاومة رداً بطريقة عسكرية. ومن جهة أخرى



مدججة بالسلاح والإمكانات، فإن الوسائل الأمنية أنفع للمقاومين من المواجهة العسكرية المكشوفة، وقد تنجح عملية فردية إبداعية في ضرب الاحتلال في العمق أكثر من قدرة ترسانة من الصواريخ والأنفاق.

هذه المواجهة الأمنية تقتضي مغادرة حيز قطاع غزة والسعي لتفعيل النشاط المقاوم في بقية فلسطين، وهو ما سيحمل فائدة مزدوجة: تخفيف النقل الأمني والعسكري الموجه ضد قطاع غزة، وتوسيع ميدان المواجهة ضد دولة الاحتلال لإعادة القضية إلى عنوانها الصحيح: مواجهة شعبية شاملة بين شعب يريز تحت الاحتلال وبين القوة الغاشمة التي تحتله، وليس مواجهة عسكرية بين دولة إسرائيل وبين كيان جغرافي ضيق اسمه قطاع غزة.

إذا التقطت المقاومة الفلسطينية الدرس وغادرت تفكير الجيوش النظامية والقواعد الثابتة إلى ديناميكية المقاومة الشعبية والعمليات الفردية النوعية، فستكتشف دولة الاحتلال لاحقاً أنها أهدت أعضائها هدية ثمينة باغتيال الشهيد مازن فقهاء، وأنها فتحت على نفسها باباً كانت في غنى عن فتحه، هذا المربع الذي يريد الاحتلال جرناً إليه يخدمنا في المدى الاستراتيجي أكثر مما يخدم دولة الاحتلال، ومن شأنه أن يجعل المعركة أكثر وضوحاً، وأن يسفر عن وجه أكثر عدوانية للاحتلال، وأن يستتفر الشعور الوطني الفلسطيني الذي أضعفته سنوات الركود، وأن يجعل انطلاقتنا أكثر حافزيةً ووسائلنا أكثر مرونة وأداءنا أشد فاعلية. ■

نظمت في مدينتي نابلس وبيت لحم إحياء لذكرى «يوم الأرض» ٤١.

وأفاد مراسل «قدس برس» في نابلس، بأن قوات الاحتلال هاجمت فعالية انطلقت في قرية مادما جنوبي المدينة، بالرصاص المطاطي وقنابل الغاز والصوت، ما أدى لوقوع عشرات الإصابات.

وقالت جمعية «الهلال الأحمر الفلسطيني»، إن طواقمها الطبية تعاملت مع ٤٥ إصابة (عولجت ميدانياً)؛ بينها ٢٠ بعيارات معدنية مغلفة بالمطاط، خلال مواجهات مادما.

وفي السياق ذاته، قمع جيش الاحتلال مسيرة دعت لها لجنة التنسيق الفصائلي في مدينة بيت لحم، التي انطلقت صوب «جدار الفصل العنصري» في منطقة «كريمزان» ببلدة بيت جالا (شمال غرب المدينة).

وذكر المراسل، أن جيش الاحتلال أطلق قنابل الغاز المسيل للدموع صوب المشاركين في المسيرة المناهضة لبناء الجدار في المنطقة، ما أوقع حالات اختناق في صفوف المشاركين. ■

الفلسطينيون في الداخل يحيون «يوم الأرض» بفعاليات من الجليل إلى النقب

قرار مصادرة آلاف الدونمات من أراضيهم عام ١٩٧٦، وهو ما بات يطلق عليه «يوم الأرض».

ويبلغ عدد الفلسطينيين داخل الأراضي المحتلة نحو ١٠٧ مليون شخص، ويشكلون نحو ٢٠ في المائة من إجمالي سكان الدولة العبرية، وهم من أحفاد نحو ١٦٠ ألف فلسطيني بقوا في أراضيهم بعد إقامة دولة الاحتلال في العام ١٩٤٨.

أصيب عشرات الفلسطينيين، عقب قمع قوات الاحتلال الإسرائيلي، لفعاليات

خضر خلايلة، خير ياسين، محسن طه، ورافقت الزهيري) من منطقة الجليل، خلال الاحتجاجات الشعبية على



شارك آلاف المواطنين الفلسطينيين يوم الخميس، في مسيرة شعبية داخل الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، لإحياء ذكرى «يوم الأرض» التي تصادف في ٣٠ آذار. وانطلقت المسيرة من بلدة «سحنين» مروراً ببلدة «عراية» متجهة إلى بلدة «دير حنا»، التي كانت إحدى البؤر الرئيسية التي انطلقت منها شرارة «يوم الأرض» عام ١٩٧٦.

وقال رئيس اللجنة القطرية للسلطات المحلية العربية، مازن غنايم «إن يوم الأرض الأول عام ١٩٧٦ شكل محطة تاريخية ومفصلية فارقة في حياة ومسيرة وتاريخ فلسطيني الداخل».

وأضاف في كلمة له خلال المهرجان الخطابية الذي شهدته بلدة «دير حنا» في نهاية الفعالية، يوم الخميس: «اعتدنا أن نقول في كل مناسبة وذكرى إننا نمر في أخطر وأحلك الظروف، في مواجهة سياسة المؤسسة الإسرائيلية تجاهنا، لكننا اليوم نمر حقا وفعالاً في أخطر وأحلك الظروف والمراحل، على كل المستويات والاتجاهات؛ فالمخاطر التي تواجهنا، هذه الأيام تتجاوز القضايا الحقوقية وتتحو نحو المعركة الوجودية الحقيقية، بكل المعاني».

وفي منطقة النقب انطلقت فعاليات إحياء الذكرى من قرية «أم الحيران»؛ حيث شهدت القرية عدة نشاطات؛ من قبيل زراعة أشجار الزيتون وتشييد نصب تذكاري لتخليد ذكرى الشهيد «يعقوب أبو القيعان» الذي أعدته قوات الاحتلال إثر المواجهات التي اندلعت في القرية قبل نحو شهرين، عقب عمليات هدم واسعة لمسكنها.

وقال النائب العربي في الكنيست، «جمعة الزبارقة» خلال مشاركته في فعاليات ذكرى «يوم الأرض»: «علينا أن لا نسمح للمؤسسة الإسرائيلية بكسرنا، وعليها أن تعلم أننا سنستمر ولن نرفع الراية البيضاء، رغم الواقع المرير والظلم الواقع علينا ومحاولات دق الأسافين بين أبناء شعبنا ومكوناته».

ويحيي الفلسطينيون في الثلاثين من آذار ذكرى مقتل ستة فلسطينيين (رجا أبوريا، خديجة شواهنة،

مؤتمر يهودي داعم لحركة المقاطعة يستفز الكيان الصهيوني

المتحدثة الرئيسية في المؤتمر.

ونقل موقع صحيفة «جيرولم بوست»، يوم الأحد عن أزدان، المكلف من قبل الحكومة الإسرائيلية بإدارة المواجهة ضد «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات»، وصفه للمؤتمر بأنه: «مؤتمر للكراهية، ويمثل خطوة متقدمة في الحملة الهادفة لنزع الشرعية عن إسرائيل ومقاطعتها»، مستهجنًا أن يتم تنظيم المؤتمر من قبل منظمة يهودية.

لكن المدير العام لـ«الصوت اليهودي» من أجل السلام، ريكيا فيلكر سون، اعتبرت أن تقوّهات أزدان مجرد «هجوم سياسي يهدف إلى تجريم المؤتمر، من منطلق رفض التعبير عن المواقف السياسية تجاه سلوك إسرائيل»، مشيرة إلى أن هجوم المسؤولين الإسرائيليين والدوائر اليهودية الأميركية على «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» يعكس الإحباط من تنامي الدور اليهودي في تبني ودعم أفكار الحركة. ■

اليهود الأميركيين في دعم أنشطة الحركة.

ويعد المؤتمر الذي تنظمه منظمة «الصوت اليهودي» من أجل السلام، التظاهرة الأضخم من حيث استقطاب نخب يهودية وازنة، مشيرة إلى أن ألف شخصية حضرت هذا المؤتمر، الذي انعقد على مدى ثلاثة أيام.

ومما أثار حفيظة إسرائيل والدوائر اليهودية المؤيدة لها في الولايات المتحدة، حقيقة أن المؤتمر استضاف المناضلة الفلسطينية رسمية عودة، الناشطة السابقة في «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، التي حكمت عليها محكمة إسرائيلية عام ١٩٧٠، بالسجن المؤبد لضلوعها في تنفيذ عملية تفجيرية في القدس المحتلة، حيث أمضت في السجن عشر سنوات، وأطلق سراحها في صفقة تبادل أسرى مع «الجبهة».

وقد صبّ وزير الأمن الداخلي والشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، جلعاد أزدان، جام غضبه على منظمي المؤتمر، لأنه تمت استضافة «عودة» لتكون

تلقى التحرك المشترك للكيان الصهيوني وإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الهادف لمحاصرة «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» (BDS) داخل الولايات المتحدة، بوصفها «نمطاً من أنماط معاداة السامية»، ضربة قوية، بعدما تبين حجم الدور الذي تلعبه النخب اليهودية الأميركية في دفع أجندة الحركة ودعم أنشطتها.

ومما زاد الأمور تعقيداً بالنسبة إلى حكومة بنيامين نتنياهو، والمنظمات اليهودية الأميركية المساندة لها، حقيقة أن تراجع مستوى تشرب الأفكار الصهيونية لدى قطاعات واسعة من اليهود الأميركيين يقلص من فرص الاستفادة من الجالية اليهودية في مواجهة (BDS)، إذ مثل المؤتمر الذي تنظمه حالياً منظمة «الصوت اليهودي» من أجل السلام، (Jewish Voice for Peace)، اليهودية الأميركية المعروفة بـ«JVP»، الذي انطلقت أعماله في مدينة «شيكاغو»، نقطة تحول فارقة في دور

قتلى وجرحى بانفجار سان بطرسبورغ.. وبوتين لا يستبعد الإرهاب

وذكرت وسائل إعلام روسية أن كاميرات مراقبة التقطت صوراً لمن يشتبه بضلوعه في الحادث. وفي وقت سابق، قالت لجنة مكافحة الإرهاب إنها أنبطلت قنبلة في محطة مترو أخرى في سان بطرسبورغ. وتزامن الانفجار في بطرسبورغ مع وجود الرئيس فلاديمير بوتين في المدينة لإجراء محادثات مع رئيس روسيا البيضاء الكسندر لوكاشينكو. وقال بوتين إن حكومته تدرس الأسباب وراء الانفجار، مشيراً إلى أنه تحدث مع رؤساء الأجهزة الأمنية الخاصة، وأنهم يحاولون تحديد سبب الانفجارات، وأوضح أن الوقت ما زال مبكراً، مشيراً إلى عدم استبعاد أي من الأسباب، سواء كانت إرهاباً أو جريمة.

وأشار روسياً، أدان الأمين العام للأمم المتحدة التفجير الذي وقع اليوم في مترو سان بطرسبورغ وأرسل تعازيه إلى أسر الضحايا والحكومة والشعب الروسي.

وفي فرنسا، أعلن وزير الداخلية الفرنسي ماتياس فيكل تشديد التدابير الأمنية بهدف حماية وسائل النقل الجماعية في باريس وضواحيها عقب الهجوم الذي استهدف مترو الأنفاق في سان بطرسبورغ.

وقال وزير الداخلية في بيان له إن فرنسا على أهبة الاستعداد لأي خطر محتمل في ظل الخطر الإرهابي القائم، مؤكداً أن الحكومة ستفعل ما في وسعها لحماية الفرنسيين. ■

لتحديد سبب الانفجارات، وأضاف «الأسباب ليست واضحة، الوقت ما زال مبكراً، سندرس كل الأسباب المحتملة سواء كانت الإرهاب أو الجريمة».

إدانة دولية للانفجار

قالت لجنة التحقيقات الحكومية الروسية الاثنين إنها فتحت تحقيقاً جنائياً في تهم بعمل إرهابي في ما يتعلق بالانفجار الذي وقع في مترو سان بطرسبورغ، في حين أدانت الأمم المتحدة التفجير، وأعلنت فرنسا تشديد تدابيرها الأمنية لحماية وسائل النقل الجماعي.

وقالت اللجنة إنها أرسلت مجموعة من المحققين إلى سان بطرسبورغ للتحقيق في الانفجار الذي أودى بحياة عشرة أشخاص وأصيب فيه نحو خمسين. وأشارت اللجنة إلى أنها ستنتظر في كل الأسباب المحتملة، رغم فتح التحقيق بموجب اتهامات بالإرهاب، بموجب المادة ٢٠٥ من القانون الجنائي (عمل إرهابي).

وتم إغلاق كل محطات المترو في المدينة، بينما قالت اللجنة الوطنية الروسية لمكافحة الإرهاب إنها تتحرك لمنع أي انفجارات أخرى.

على عبوة معدة للتفجير، وأن الأمن تمكن من إبطال مفعولها، مما سمح بتفادي انفجار جديد.

وقالت وسائل إعلام روسية إن الإجراءات الأمنية تم تعزيزها في محطات العاصمة موسكو بعد الانفجارين، مما يعني مخاوف من تفجيرات أخرى. وفي هذه الأثناء، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين يوم الاثنين إن الحكومة تدرس كل الأسباب -بما فيها الإرهاب- وراء الانفجارات في شبكة قطارات أنفاق سان بطرسبورغ.

وقال بوتين في اجتماع مع رئيس روسيا البيضاء الكسندر لوكاشينكو «تحدثت بالفعل مع رؤساء أجهزة الأمن الخاصة، وهم يعملون

قتل عشرة أشخاص وأصيب نحو خمسين في انفجار بين محطتين لمترو الأنفاق بمدينة سان بطرسبورغ الروسية؛ مما أدى إلى إغلاق محطات في المدينة وتعزيز الأمن بمترو العاصمة موسكو.

وأكدت أجهزة الأمن الروسية أن انفجاراً واحداً وقع بعربة قطار بمدينة سان بطرسبورغ، وذلك نفيًا لما شاع في البداية من أن انفجارين وقعا في محطتين مختلفتين.

وقال محافظ المدينة إن خمسين شخصاً أصيبوا في الانفجار الذي وقع في عربة قطار بين محطتين من محطات المدينة، وأضاف أن ١٧ سيارة إسعاف قامت بإجلاء المصابين ونقلهم إلى المستشفيات.

وقالت أجهزة الأمن الروسية إن كافة محطات المترو بمدينة سان بطرسبورغ تم إغلاقها خوفاً من تفجيرات أخرى، في الوقت التي تقوم فيه أجهزة الأمن بالبحث والتحري في مكان الحادث.

كما أفادت وسائل الإعلام بأنه تم العثور



توقيف عشرات الأشخاص قبل تظاهرهم في موسكو



أعلنت الشرطة الروسية يوم الأحد، توقيف نحو ٤٠ شخصاً من مجموعة اعتزمت التظاهر في العاصمة موسكو. وقال مراسل الأناضول إن مجموعة نظمت نفسها على وسائل التواصل الاجتماعي للتظاهر في ميدان «تريومفالنايا» بموسكو. وأضاف أن قوات الأمن أوقفت

ثلاثين شخصاً في الميدان، لعدم انصياعهم لإخطار الشرطة بضرورة تفرقهم، بدعوى الإخلال بالنظام العام. وبالزمن، وللأسباب نفسها، أوقفت عناصر من الشرطة عشرة أشخاص في ميدان مانيج بالعاصمة. وحتى الساعة ١٦:١٥ «تغ»، لم تعلن السلطات الروسية عن الجهة أو الجهات التي ازادت تنظيم المظاهرة ولا مطالب هذه المجموعة. كانت قوات الأمن الروسية أوقفت يوم الأحد الماضي أكثر من ٥٠٠ شخص، بينهم المعارض الشهير ألكسي نافالني، خلال مظاهرات نظمتها المعارضة في

عدة مدن، بينها موسكو وسان بطرسبورغ. وشارك في هذه المظاهرات آلاف الأشخاص بدعوة من المعارضة، وعلى رأسها «صندوق مكافحة الفساد» ومؤسسه ألكسي نافالني؛ وذلك للمطالبة باستقالة رئيس الوزراء ديميتري ميدفيدوف؛ إثر نشر نافالني تقريراً يتهم فيه ميدفيدوف بالفساد. وتأتي هذه الاحتجاجات قبل نحو عام من الانتخابات الرئاسية المتوقع أن يترشح لخوضها نافالني في مواجهة الرئيس فلاديمير بوتين، حيث من المرجح أن يسعى الأخير إلى نيل ولاية رئاسية رابعة. ■

مؤتمر بروكسل يناقش «إعادة إعمار سورية»

بقلم: لبيب فهمي

تشهد عاصمة الاتحاد الأوروبي، بروكسل، مؤتمراً دولياً حول «مستقبل سورية ودول المنطقة»، بدأ يوم الثلاثاء برئاسة الاتحاد الأوروبي ومشاركة ألمانيا والكويت وقطر وبريطانيا والأمم المتحدة. ويسعى المؤتمر، لمناقشة الوضع في سورية وتأثيره على المنطقة بكاملها، جامعاً نحو سبعين مسؤولاً حكومياً من الاتحاد الأوروبي والجوار السوري، وأيضاً من المجتمع الدولي، بالإضافة إلى الجهات المانحة الرئيسية وناشطى المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية. وللمرة الأولى منذ بدء الثورة من ست سنوات، يضم جدول مؤتمري دولي حول سورية، مسألة إعادة إعمار البلد.

في هذا السياق، حدّد المؤتمر أربعة محاور رئيسية سيتم التطرق إليها. وتعلق بتقييم مدى تحقيق الالتزامات المعلنة في مؤتمر لندن في شباط ٢٠١٦، وذلك لاتخاذ القرارات الضرورية بشأن الخطوات المقبلة لتلبية احتياجات الضحايا. كما ينوي المشاركون في المؤتمر أيضاً التأكيد أن الالتزامات السابقة ما زالت قائمة، فضلاً عن تحديد متطلبات المرحلة المقبلة، سواء في سورية أو في البلدان المجاورة المضيفة للاجئين السوريين في ضوء اقتراحات الأمم المتحدة.

وستركز المناقشات أيضاً على كيفية مساهمة المجتمع الدولي في حلّ مستدام للنزاع السوري، كجزء من عملية الانتقال السياسي الشاملة التي سيطبقها السوريون على أساس القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، خصوصاً القرار ٢٢٥٤ وإعلان جنيف. وسيبحث المؤتمر أيضاً آفاق المساعدات بعد إبرام اتفاق بين أطراف النزاع، وبعد الالتزام الفعلي بانتقال سياسي شامل.

وفقاً للمنسقة العليا للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية، فيديريكا موغيريني، فإن «المؤتمر يهدف إلى دعم عملية المفاوضات الجارية في جنيف وتقييم الظروف الإقليمية التي يمكن من خلالها تقديم المساعدة بعد انتهاء الصراع». ويسعى الاتحاد الأوروبي، كمساهم رئيسي في عملية المساعدات للشعب السوري، إلى الإعداد لما بعد الحرب، لكنه لا يريد أن يتحمل وحده عبء تمويل مشروع إعادة الإعمار الذي يراوح بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ مليار يورو، حسبما تقول الخبيرة في الشؤون الأوروبية آنا بيسونيرو.

وتضيف أن «الاتحاد لا يريد توقيع «شيك» على بياض للسلطات السورية، لإعادة إعمار سورية رهن بعملية انتقال سياسية فعلية. لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي إلى استخدام الاستثمار كأداة ضغط على نظام بشار الأسد».

وبحسب بيسونيرو فإن «روسيا، الحليف الرئيسي للنظام السوري، التي تلقت دعوة لحضور المؤتمر، لا إمكانات مالية كبيرة لها للقيام بعملية إعادة الإعمار. أما إيران الحليف الآخر لنظام الأسد، التي تشارك بوزير خارجيتها محمد جواد ظريف، فلم تعد تملك المزيد من الاحتياطات جراء سنوات من العقوبات. أما الولايات المتحدة فبيدوا أنها غير معنية بمستقبل سورية، وكل ما يهمها هو إنهاء الحرب والقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)».

وتضيف أنه «عملياً تمتلك دول الخليج والاتحاد الأوروبي الإمكانيات لمساعدة سورية، لذلك يسعى الاتحاد الأوروبي لاستخدام هذه الورقة من أجل الحصول على تنازلات من دمشق. لكن السؤال المطروح هو هل سيقبل النظام السوري بهذه الجزرة المقدمة له؟ خصوصاً أن الاتحاد الأوروبي، الذي لم يعد يدعو إلى رحيل فوري للأسد، بل فقط التأكيد على أنه لا يمكنه أن يجسد مستقبل سورية، أصبح يدرك ربما أن فترة انتقالية تقبل بها المعارضة ويشارك فيها الرئيس السوري لم تعد مستبعدة، وذلك على الرغم من أن غالبية الدول الأعضاء لا تزال تدعم فكرة اتفاق سلام على أساس قرار الأمم المتحدة ٢٢٥٤، كما أكد ذلك بيان وزراء الخارجية الصادر عن اجتماعهم يوم الاثنين في لوكسمبورغ».

ويأتي مؤتمر بروكسل حول «دعم مستقبل سورية ودول المنطقة» كاستمرار لمؤتمر لندن حول المساعدات لسورية ودول المنطقة الذي عقد في ٤ شباط ٢٠١٦، وأكد فيه المجتمعون في لندن، «تضامهم مع الملايين من ضحايا النزاع السوري الذين يعيشون داخل سورية ومع اللاجئين السوريين في الدول المجاورة، وذلك على أساس الالتزامات التي اتخذت في مؤتمرات المانحين الثلاثة السابقة التي عقدت في الكويت بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٥». ■

فصائل معارضة تدعو لـ «إشعال الجبهات» ثاراً لخان شيخون

رد فعل من السوريين هو أن هذا نتيجة مباشرة للتصريحات الأميركية بأن الأسد لا يمثل أولوية ولمنحه الوقت والسماح له بالبقاء في السلطة».

في السياق، طالب المجلس الإسلامي السوري السوريين بالتظاهر والمنظمات والجهات المعنية بالتحرك لوقف مجازر النظام.

وقال المجلس في بيان إن النظام لم يتوقف عن استخدام الغازات السامة في أي مرحلة من مراحل الثورة، وإنه أمن العقاب من تكرار استخدام السلاح الكيميائي، مطمئناً إلى الضوء الأخضر الأميركي والتغطية الروسية لما يقوم به من جرائم.

كما عبر المجلس عن أسفه لإظهار القوى الكبرى نفسها عاجزة عن فعل أي شيء والتواري خلف الفيتو الروسي المريح، حسب تعبير المجلس. وكان تحالف المنظمات السورية قد أدان المجزرة، وقال في مؤتمر صحفي إن قوات النظام استخدمت ضد المدنيين غاز السارين المحرم دولياً. ودعا المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤوليته تجاه الانتهاكات المستمرة من قبل النظام، وأكد أنها تشكل خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبنود اتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية. ■

دعت فصائل سورية معارضة إلى «إشعال الجبهات» في وجه النظام وحلفائه ثاراً للقتلى الذين سقطوا بالعشرات في قصف بمواد كيميائية سامة بخان شيخون في إدلب، التي عدتها المعارضة نتيجة لتصريحات أميركا بشأن بشار الأسد رئيس النظام. وقالت «هيئة تحرير الشام» إنها بعد «مجزرة الكيماوي في خان شيخون» تتوعد النظام السوري وحلفاءه «بثأر يشفي قلوب أهلنا في خان شيخون خاصة وأهل الشام عامة، بعمليات مكثفة متتالية خلف خطوط العدو وفي مناطق المحصنة».

وشددت الهيئة على أن «جرائم نظام الأسد استمرت يوماً بعد يوم، يدعمه ويشاركه كل من إيران وروسيا، وتمنحه الشرعية قرارات الأمم المتحدة نحو مزيد من سفك الدماء»، مشيرة إلى أنها «أمام هذه الجريمة البشعة فإننا نستنهض شعوب الأمة الإسلامية للدفاع عن أهل الشام وقضاياهم».

من جانبها اعتبرت العضو بالمعارضة السورية بسمة قضماني المجزرة «نتيجة مباشرة» للتصريحات الأميركية في الأونة الأخيرة بأن الولايات المتحدة لا تركز على إزاحة الأسد عن السلطة.

وقالت قضماني لرويتزر في واشنطن: «أول

تركيا تقود حملة تحرير الرقة بعد الاستفتاء

استبعاد الوحدات الكردية من المعركة، وهو ما جمّد الخطة التركية، إذ تصرّ أنقرة على استبعاد الوحدات الكردية، التي تعتبرها «منظمة إرهابية». ويبدو أن الإدارة الأميركية وجدت أن حسم معركة



بقلم: محمد أمين

الرقة سريعاً لا يمكن أن يتم دون مساندة من الجيش التركي، ومن قوات المعارضة السورية التي تمتلك حاضنة اجتماعية كبيرة في الرقة، بعكس «قوات سورية الديمقراطية» المتهمه بالقيام بعمليات انتقامية وتهجير في المناطق التي انتزعتها من «داعش» بدعم دولي في أرياف الحسكة، والرقة، وحلب. وكانت تركيا أعلنت،

أخيراً، انتهاء عملية «درع الفرات» بعد أن أفضلت تفاهات روسية أميركية مساعي لاستعادة مدينة منبج من الوحدات الكردية، والانطلاق منها نحو محافظة الرقة. وشكّلت مدينة منبج عقدة استعصت على الحل، وهو ما أدى إلى انسداد الأفق أمام «درع الفرات»، لأن مهاجمة منبج ستؤدي إلى نزاع دموي طويل، وهو ما حاولت واشنطن تجنبه بوضع قوات فصل في محيط المدينة، كي لا تعيق عملية انتزاع الرقة من «داعش». ولا تزال «قسد» التي تشكّل الوحدات الكردية عمادها، ترفض أي دور تركي في معارك الرقة. ومن المتوقع أن ترفض منح قوات المعارضة، المدعومة من أنقرة، ممرات للعبور ضمن مناطق سيطرتها في تل أبيض وشرقي نهر الفرات، لكن من المرجح أن ترفض واشنطن عليها ذلك، إذا تم التوصل إلى تفاهم نهائي بين تركيا وأميركا. ولا تريد الولايات المتحدة تكرار سيناريو الموصل في الرقة، لذا تحاول إقناع أنقرة بشئى الطرق لتكون قوات تابعة للمعارضة «رأس الحربة» في الهجوم الوشيك لانتزاع الرقة.

اجتماع رؤساء الدبلوماسية الأوروبية: تغيير في الاستراتيجية تجاه سورية؟

بقلم: لبيب فهمي

إلى اتفاق، والعودة الطوعية للاجئين والنازحين إلى البلد، مع احترام كرامتهم للمشاركة في انتقال سياسي ذي مصداقية، كما جاء في الوثيقة.

استراتيجية جديدة؟

وإذا كان من المتوقع أن يعتمد رؤساء الدبلوماسية الأوروبية في اجتماعهم، هذه الوثيقة التي أطلق عليها «نحو دور أكبر للاتحاد الأوروبي في سورية، وتعزيز جهود بناء السلام» وعزم الاتحاد الأوروبي على مواصلة دعمه للدول المجاورة لسورية، خصوصاً الأردن ولبنان وتركيا، فضلاً عن العراق ومصر، التي أظهرت مرونة في استضافة الملايين من اللاجئين السوريين في السنوات الأخيرة، فإن اللقاء يعدّ فرصة لتقييم ما أحرز حتى الآن من تقدم في الملف السوري سياسياً، وذلك لتقييم الاستراتيجية الأوروبية للتعامل مع الملف السوري. فقرار واشنطن، الذي صرحت به السفارة الأميركية لدى الأمم المتحدة، نيكي هيلي، بأنها لم تعد تركز على إسقاط رئيس النظام السوري بشار الأسد، والسعي إلى إيجاد سبل لإنهاء الحرب، جاء ليعيد خلط الأوراق أوروبياً، فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لم يعد يدعو إلى رحيل فوري للأسد، إلا أنه يستمر في التأكيد أنه لا يمكنه أن يجسد مستقبل سورية. ■

التي يشكّلها استمرار الحرب على المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي والاستقرار الإقليمي والعالمي، مع تحديد مجموعة من الأهداف الواضحة لسياسة الاتحاد الأوروبي في سورية، وهي:

– إنهاء الحرب عن طريق الشروع في عملية انتقال تتفاوض عليها أطراف النزاع بدعم من مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسورية، والجهات الدولية والإقليمية الرئيسية.

– دعم عملية انتقال بناءة وشاملة في سورية من خلال دعم وتعزيز المعارضة السياسية وفقاً للقرار ٢٢٥٤ لمجلس الأمن الدولي وإعلان جنيف.

– تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير من خلال دعم منظمات المجتمع المدني السوري.

– دعم عملية المصالحة الوطنية على أساس تعزيز جهود السلام ومكافحة التطرف والطائفية، بما في ذلك اعتماد نهج للعدالة الانتقالية الذي ينبغي أن يدرج المساءلة عن جرائم الحرب.

– إنقاذ الأرواح من خلال الاستجابة للاحتياجات الإنسانية للسوريين الأكثر ضعفاً، وضمان وصول المساعدات في الوقت المناسب وفعاليتها.

كما يتطرق المقترح أيضاً إلى الكيفية التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها مواصلة تقديم المساعدة إلى أكثر من ١٣ مليون سوري نازح، والعمل على إرساء الاستقرار في البلاد، ودعم إعادة الإعمار بعد التوصل

يعقد وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي، يوم الاثنين في لوكسمبورغ، اجتماعهم الدوري برئاسة فيديريكا موغريني، الممثلة العليا للاتحاد للشؤون الخارجية والأمنية. لقاء يأتي عشية انعقاد مؤتمر بروكسل حول دعم سورية ودول المنطقة، المقرر في ٤ وه نيسان ٢٠١٧، الذي تشارك في رئاسته إلى جانب الاتحاد الأوروبي، كل من ألمانيا والكويت والنرويج وقطر والمملكة المتحدة والأمم المتحدة، ويخصص في مجمله لمناقشة الملف السوري. ومن المرتقب أن يناقش الوزراء الأوروبيون استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه سورية، استناداً إلى آخر الاتصالات المشتركة التي أجرتها مختلف المؤسسات الأوروبية حول الملف، وفي ظل نتائج مباحثات جنيف وما بدا من تغيير في الموقف الأميركي تجاه رئيس النظام السوري بشار الأسد.

وثيقة مشتركة

سيطلع الوزراء الأوروبيون، خلال اجتماعهم، على مقترح مشترك مقدم من قبل المفوضية الأوروبية والممثلة العليا للاتحاد للشؤون الخارجية والأمنية، حول سبل قيام الاتحاد الأوروبي بدور أكثر أهمية للتوصل إلى حل سياسي دائم في سورية في إطار مقررات الأمم المتحدة. وتتطرق الوثيقة المشتركة إلى الوضع السياسي والأمني والإنساني في سورية مع تحديث للمعلومات عن المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي استجابة للضرورة، وتحتوي على تقييم للمخاطر والتهديدات

تلوح بوادر تبدل كلي في معطيات الصراع على شمال وشرقي سورية، مع دخول تحضيرات لعملية عسكرية واسعة النطاق لقوات المعارضة، بدعم تركي لانتزاع الرقة، إلى دائرة العلن، مع ما يحمل ذلك من بذور صدام دام، ربما يقلب موازين القوى بين هذه القوات وقوات سورية الديمقراطية (قسد)، التي طرحت نفسها ذراعاً برياً للتحالف الدولي في محاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، الذي لا يبدو أنه بصدد إخلاء الرقة وريفها دون قتال ضار. وتولي الولايات المتحدة الأميركية أولوية قصوى لمعركة الرقة، مع ورود معلومات عن البدء بتأهيل مطار الطبقة العسكري (غرب الرقة بنحو ٥٠ كيلومتراً)، الذي سيطرت عليه «قوات سورية الديمقراطية» أخيراً، ليكون قاعدة أميركية مركزية تخفف من اعتماد واشنطن على قاعدة أنجيليك، جنوب تركيا. وأكد قيادي في الجيش السوري الحر، انطلاق تحضيرات، لعملية عسكرية وشيكة لانتزاع السيطرة على مدينة الرقة، شرقي سورية، من «داعش»، الذي يسيطر على المدينة وريفها منذ بدايات عام ٢٠١٤. وياتت أهم معاقلة. وأعلن أن العملية المتوقعة ستكون بدعم مباشر من الجيش التركي، وسيشارك فيها «قسم من القوات التي شاركت في عملية درع الفرات، التي أعلنت أنقرة توقفها منذ أيام»، موضحاً أن فصائل تابعة للمعارضة السورية المسلحة، «قامت هيئة تحرير الشام بالسطو عليها» وفق تعبيره، بقي لديها عناصر من دون عتاد سيزج بهم في العملية. وتوقع القيادي أن تبدأ العملية إثر انتهاء الاستفتاء على تعديل الدستور التركي في ١٦ نيسان، مرجحاً انطلاقها قبيل نهاية الشهر الحالي. وأوضح القيادي أن ترتيبات العملية ترجح دخول قوات المعارضة عبر مدينة تل أبيض التي تسيطر عليها الوحدات الكردية منذ منتصف عام ٢٠١٥، متوقعاً في حال حدوث «مفاجآت» دخول القوات من مناطق قرب جرابلس والتوغّل باتجاه الرقة. وأشار القيادي، في معرض حديثه، إلى أنه ستشارك في العملية «أنواع من الطيران الحربي والقاذفات، إضافة إلى صواريخ استراتيجية، فضلاً عن القوات على الأرض»، موضحاً أن الخطة تستهدف حسم المعركة سريعاً «لإظهار تفوق الأسلحة الأميركية»، معرباً عن اعتقاده بأن استعادة السيطرة على الرقة «تعني انتهاء المسلسل الطويل للقضية السورية». وكانت وزارة الدفاع التركية قدمت إلى وزارة الدفاع الأميركية (البيتاغون) تصوراً لانتزاع الرقة، يتضمن عدة رؤى، منها التوغّل من تل أبيض، أو عبور الفرات من جرابلس باتجاه الرقة. ورفض الطرف الأميركي

القمة العربية ما بين دول الجوار الجغرافي والكيان الصهيوني

بقلم: حازم عياد

انفصالية وأخرى طائفية هددت وجود الدولة التركية، ما دفعها إلى الانخراط بقوة في أزمة الإقليم مفضياً إلى تدخل عسكري في سوريا عبر قوات درع الفرات؛ ومرتافقاً مع انفتاح أوسع على دول الخليج وعلى رأسها السعودية؛ فتركا معنية بتطورات المشهد المتخلف عن الانخراط الإيراني النشط في أزمات المنطقة.

لا تختلف إثيوبيا كثيراً في إشكالية علاقتها بالعالم العربي الممتد على مساحة شاسعة من القارة الإفريقية والآسيوية عن واقع تركيا وإيران؛ فأثيوبيا تتأثر وتؤثر في الواقع الجيوسياسي في البحر الأحمر وشرق إفريقيا ووادي النيل؛ إذ كانت الصومال واحدة من حالات الذروة التي عكست انخراطها في عمليات التشكل الجيوسياسي؛ بتدخلها العسكري بداية العشرية الثانية من القرن الواحد والعشرين؛ التي سبقها دور نشط سياسي وعسكري وأمني في إريتريا ومنطقة جنوب السودان؛ إلا أن التطور الأكثر حداثة وجراءة وعمقا كان بإعلان أديس أبابا إقامة سد النهضة على نهر النيل وتهديد حصة مصر من موارد النهر، بل تهديد الواقع الجيوسياسي الذي تشكل منذ بداية القرن العشرين؛ ما استتبع توتراً في العلاقات مع مصر المنشغلة بالعديد من الأزمات الداخلية والإقليمية.

الملفات الثلاثة لدول الجوار تمثل تحدياً كبيراً للقمة العربية؛ فهي تعمق الشروح وتزيد من اضطراب السياسة العربية، وتضيف أعباء على الأمانة العامة للقمة العربية المنعقد في البحر الميت؛ فالنفاق على إدانة إيران يواجهه استعصاء بسبب التباين في التحالفات العربية؛ لدرجة دفعت

تضم دول الجوار الجغرافي كلاً من تركيا وإيران وإثيوبيا، باعتبارها القوى الإقليمية الأكثر تأثراً وتأثيراً في واقع المنطقة العربية؛ فيما يبقى الكيان الإسرائيلي عنصراً دخلياً على المنطقة؛ خلافاً للحضارات والثقافات التي تمثلها إيران وتركيا وإثيوبيا؛ إذ ينظر إليه «الكيان» كامتداد طبيعي للنفوذ الغربي والإرث الاستعماري أكثر من كونه دولة جوار أو حداثة طبيعية ديموغرافياً وجغرافياً وثقافياً.

فالكيان في الجوهر محور أساسي في إدارة علاقة العالم العربي بالغرب (أوروبا وأمريكا وروسيا)؛ وليس وجوداً طبيعياً يمكن التعايش معه كحداثة طبيعية أو مستقرة مقبولة؛ فهو جزء من تحول جيوسياسي أعقب الحرب العالمية الأولى ونجم عنه اختراق سياسي وأمني عميق للحضارة الغربية في عمق المنطقة العربية امتد إلى وقتنا الحاضر.

القمة العربية بدورها جاءت على وقع تحولات جيوسياسية تكاد تقترب من واقع المنطقة في الحرب العالمية الأولى؛ معطية ميزات إضافية لدول الجوار الطبيعية؛ خصوصاً بعد انهيار الدولة السورية وسيطرة «تنظيم الدولة» على مساحة شاسعة من الأراضي العراقية والسورية؛ وما تخلل ذلك من تدخل إيراني امتد من العراق فسوريا إلى اليمن، وليس انتهاء بالإشارات الواضحة إلى الحضور الإيراني القوي في لبنان؛ فالحالة الإيرانية هي الأكثر اشتباكاً مع الواقع العربي المتشكل بعيد الربيع العربي، وهي منخرطة بقوة في أزمته وجزء بل مكون أساسي في عمليات إعادة التشكل والفضوى الجيوسياسية القائمة.

في الحالة التركية كان الانخراط التركي مقترناً بالانهيار المفاجئ في العراق وسوريا؛ الذي تضمن موجات لجوء؛ وصعود خطير لقوى كردية



خمس من كبار المسؤولين في لبنان على رأسهم رؤساء جمهورية ورؤساء حكومات سابقين إلى توجيه رسالة للأمانة العربية تتخذ موقفاً سلبياً إن لم يكن مغايراً لرئيس الجمهورية ميشال عون ناقلة الصراع إلى أروقة الجامعة العربية ومفاضة من أزمة التعامل مع إيران وآلياتها المناسبة.

أما الكيان الصهيوني فتواجه القمة العربية حرجاً كبيراً في التعامل معه كتحدي؛ تمثل بتضارب الإعلانات سواء من رئيس الجامعة العربية (أبو الغيط) أو الرئيس الفلسطيني محمود عباس؛ فتحديد موقف واضح من الملف الفلسطيني يتجاوز حدود المصلحة القومية لمواجهة الوجود الصهيوني نحو العلاقة الثنائية والمصلحية مع القوى الغربية وعلى رأسها أميركا، ما يفقد الاستراتيجيات المتبعة المصادقية والانسجام.

التباينات والخلافات حول طرق التعامل مع الجوار الجغرافي والكيان الإسرائيلي تزيد من عمق الأزمة الجيوسياسية التي يعاني منها العالم العربي؛ فالتحديات عن الانهيارات الجيوسياسية والتدخلات الأجنبية بدءاً بروسيا وأميركا وليس انتهاء بالقوى الإقليمية؛ تتطلب تحديد الأولويات وخفض المخاطر التي تعيق بناء سياسات مستقرة وقابلة للحياة؛ يقف على رأسها عزل الكيان الإسرائيلي ومحاصرته حتى لا يصبح لاعباً مؤثراً يعمق أزمة الدول العربية، مضعفاً مرجعيتها السياسية ومخلاً بوصولها الفكرية والحضارية. ■

اليمن بعد عامين.. إيران وإدارة الفشل كأنه انتصار

صالحة ولو جزئياً للشروع بمفاوضات جدية، جاء الحوثيون و«الصالحيون» إلى الكويت بأجندة ترمي إلى تجاوز المرجعيات (المبادرة الخليجية والقرارات الدولية وتوافقات الحوار الوطني) فضلاً عن رفض الشرعية لأن الاعتراف بها ينسف أي «شرعية» يدعونها لانقلابهم ولحال السيطرة الاحتلالية التي اعتقدوا أن تفرض أمراً واقعاً لا يمكن أي تسوية سياسية أن تغيره.

غير أن مفاوضات الكويت لم تقتصر على مناورات إيرانية لم ترم، بل اتسمت خصوصاً بإبداء الأطراف الدولية مزيداً من الاستعداد للحداد والتخاذل حتى لو تطلب الأمر مكافأة الانقلابيين سعياً إلى صفقات مع إيران الخارجة لتوها من العقوبات الدولية. فعلى هامش المفاوضات، أو «المشاورات» وفق ما أصر الحوثيون على تسميتها، دفع الجانب الأمريكي باتجاه الضغط على الحكومة الشرعية، واستمر في ذلك من خلال اللقاءات الرباعية (الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية والإمارات) ثم في المسعى الأخير للوزير جون كيري قبيل مغادرته منصبه، بغية تجريد الرئيس الشرعي من صلاحياته بعد إقالة نائبه. ولم يكن هذا العبث بتكسيب الحكومة الشرعية سوى استجابة لرغبة الانقلابيين من دون الحصول على تنازل جوهري من جانبهم لمصلحة الحل السياسي.

بعد عامين على «عاصفة الحزم»، وعلى رغم الأوضاع الإنسانية الكارثية التي يتحمل مسؤوليتها الانقلابيون في شكل رئيسي، ثمة متغيرات أساسية. أولها أن المعادلة الميدانية لم تعد لمصلحة الحوثيين وحلفائهم، وأن جيش الحكومة الشرعية الذي بدأ من الصفر، استطاع أن يقلص سيطرة الانقلابيين إلى ١٥ - ٢٠ في المئة من الأراضي، كما قلص إمكان استعادتهم زمام المبادرة. وثانيها أن في البيت الأبيض إدارة غير مهتمة باسترضاء طهران، حتى لو لم يتضح الموقف الأمريكي الجديد بعد، إلا أنه لن يكون معنياً بتمكين إيران من باب المذبذب أو من الهيمنة على اليمن. ■



مزيجاً من نهج التسلسل كما أتبعه الرئيس المخلوع والنهج المليشيوي الذي دأب فيه الحوثيون حتى قبل الانقلاب ولا يستطيعون إدامته إلا بتهميش الدولة والجيش، إضافة إلى تسليم البلد لإيران لتتخذ ورقة في مساوماتها الإقليمية والدولية.

لكن المجتمع الدولي تخاذل بداعي الانقسامات في مجلس الأمن. صحيح أن إدارة باراك أوباما سجلت موقفاً علنياً داعماً للسعودية في مواجهتها التهديدات، إلا أنها واصلت نهجها المجامل للحوثيين قبل الانقلاب وبعده والمبالغ في تعاضيه عن التدخلات الإيرانية في اليمن وغيره. ولم تكن الحرب حقت شيئاً على الأرض عندما بدأت إيران تضغط على الموقف الأمريكي كي يتبنى مبدأ «وقف الحرب»، الذي كان يوازي في ذلك الوقت القبول الفعلي بالسيطرة الحوثية ونتائج الانقلاب.

وبعدما بدأت المعادلة الميدانية تتغير باتجاه التكاثر مطع ٢٠١٦، وأمكن ترتيب وقف النار وظروف

مجلس الأمن أن تنبأها. وقد عيّنت الأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً باليمن للإشراف على الحوار الوطني، وعلى تنفيذ نتائجه وتوصياته لاحقاً للخروج من المرحلة الانتقالية. لم يكن المتدخلون هنا يخططون للسيطرة على السلطة أو على البلد، وكان يمكن هذا النوع من التدخل أن يضع اليمن على طريق إصلاح سياسي للدولة متوافق عليه، وأن يبقيه

في حال تصالح مع محيطه العربي وفي منأى من الصراعات الإقليمية.

وبما أن الحوار شكّل فرصة وطنية نادرة أكد اليمنيون فيها انضباطهم والتزامهم البحث عن توافقات تسري على الجميع، فإن الانقلاب الحوثي - «الصالح» جاء بمثابة طعنة في ظهر اليمنيين كافة، وضربة لشرعية الحكم مفهوماً وممارسة، وخذلانا للدول التي رعت الانتقال السلس للسلطة. وأياً تكن المواقف من الأشخاص الذين يمثلون الشرعية، رئاسة وحكومة وجيشاً ومؤسسات، فإن العمل على إسقاطها، وهي التي لم تعد على الناس ولم تبادر إلى إهانتهم والتكبير بهم والاستخفاف بعقولهم، يبقى خطراً تاريخياً فادحاً في حق اليمن واليمنيين. فالنموذج الذي سعى إليه الحوار الوطني هو الذي يمكن المواطنين من منح من يحترم الشعب والدولة الشرعية.

أما النموذج الحوثيي - «الصالح» فيقترح

كانت «عاصفة الحزم» خياراً اضطرابياً داهماً ولا مفر منه، وكان بينها وبين السيطرة الإيرانية الكاملة على اليمن بضع ساعات، أو بضعة أيام كحد أقصى. هذه حقيقة ينبغي ألا تنسى، ولو تأخرت «العاصفة» لكانت تأكدت نتيجتان: الأولى إقصاء الحكومة الشرعية وتكريس انقلاب أتباع إيران من حوثيين و«صالحيين» كأمير واقع وتمكينهم من بسط هيمنتهم وسلطتهم على كامل الأراضي اليمنية، والثانية تهديد مباشر للسعودية عبر منظومة إيرانية يتوضع فيها «الحرس الثوري» والمليشيات المتعددة الجنسية لإقامة جبهة مفتوحة على حدود المملكة أكثر خطراً مما هو حاصل الآن...

ولأن هذا المشروع أجهض في اللحظة الحاسمة، فقد تراجعت إيران سريعاً عن الادعاء بأن صنعاء هي العاصمة الرابعة لـ «إميراطويتها» وراحت تحاجج بأن الحديث عن دورها وتدخلها «مبالغ فيه»، متذرة بأنه لا وجود لها على الأرض، كما هو الأمر في العراق وسورية، وبأن الأزمة داخلية في أساسها ولا مجال لمعالجتها إلا بوقف الحرب على اليمن.

ثمة تحليلات وسيناريوات كثيرة، داخلية وخارجية، دفعت ولا تزال بأنه كان من الأفضل ترك المسألة لليمنيين كي يعالجوها بوسائلهم وخصوصياتهم، وأن البيئة السياسية - القبلية كانت كفيلاً مع الوقت بوضع حد لجموح الحوثيين وإنهاء استحواذ علي عبد الله صالح وأبنائه وأتباعه على وحدات النخبة في القوات المسلحة. وينطلق هذا التحليل من موقفين مبدئيين ومشروعين: أن الأزمة داخلية بحثة، وأن التدخل الخارجي مرفوض.

لكن أزمة ٢٠١١ لم تنته إلا بتدخل خارجي، تمثل بالمبادرة الخليجية التي كانت أيضاً دولية وما لبث

تصعيد كردي للانفصال عن العراق.. وعلم الإقليم يرفرف في كركوك

إيلي» العراقية، والذراع الشبابي لحزب الوحدة الكبرى التركي، مظاهرة أمام القنصلية العراقية في اسطنبول، احتجاجاً على رفع علم الإقليم الكردي على المباني الرسمية في محافظة كركوك. ورفعت مجموعة من المتظاهرين علم ترنمان العراق، وهاجوا رافضين للخطوة «أحادية الجانب».

وفي كلمة له خلال المظاهرة شدد «أيدين بياتلي» رئيس الاتحاد على أن رفع علم الإقليم الكردي في العراق على مباني كركوك «دون التشاور مع التركمان والعرب، يعدّ تجاوزاً للدستور العراقي، وعدم اعتراف بالحكومة المركزية».

وشدد بياتلي على أن «ترنمان العراق ليس لديهم مشاكل مع أكراد البلاد، وكلا الكوئنين تعرضا لظلم ومجازر الرئيس العراقي الراحل صدام حسين»، ولفت إلى أن «استخدام أساليب صدام حسين مع التركمان، أمر لا يليق بالأخوة ولا يحل المشكلة في كركوك، في وقت يجب فيه تعايش الأطراف العراقية باللفة».

وفي سياق متصل، نظمت جمعية «طوران أوجاقلاري» في اسطنبول، وقفة في شارع الاستقلال باسطنبول، للتعبير عن رفضهم لرفع علم الإقليم الكردي على المباني الرسمية في كركوك. ■

المجموعات الدينية والأثنية» في كركوك، التي تضم خليطاً من القوميات من الأكراد والتركمان والعرب.

كما شهدت كركوك الأربعاء الماضي، خروج تظاهرة للمكوّن التركماني تندد بقرار مجلس المحافظة.

وتنص المادة ١٤٠ من الدستور العراقي على تطبيق الأوضاع في محافظة كركوك ومناطق أخرى متنازعا عليها في نينوى وصلاح الدين وديالى، ومن ثم إحصاء عدد السكان الذين سيقررون في الخطوة الأخيرة تحديد مصير مناطقهم، بالإبقاء عليها تابعة لبغداد أو الانضمام للإقليم الكردي.

وتسيطر البيشمركة (القوات المسلحة للإقليم الكردي) على كركوك، باستثناء جيب جنوب غربي المحافظة لا يزال في قبضة تنظيم الدولة منذ فرار الجيش العراقي من المحافظة، عقب اجتياح التنظيم شمال وغربي العراق صيف عام ٢٠١٤.

احتجاج تركماني

على الجانب الآخر نظم اتحاد جمعيات «توركن

ودستوري».

رفض عراقي

من جانب آخر أعلن محافظ كركوك نجم الدين كريم، رفض استجابة الإدارة المحلية بالمحافظة لقرار البرلمان العراقي بانزال علم إقليم الإدارة الكردية من على المؤسسات الرسمية في كركوك (شمال البلاد). ويأتي إعلان المحافظ، الأحد، داعماً لرفض المجلس المحلي للمحافظة، السبت، الاستجابة لقرار البرلمان. وصوّت البرلمان العراقي في العاصمة بغداد يوم السبت، خلال جلسة شهدت انسحاب النواب الأكراد، لصالح قرار يقضي بانزال علم الإقليم الكردي في محافظة كركوك والافتقار بالعلم العراقي فقط.

وقال المحافظ في مؤتمر صحفي، إن «تصويت مجلس النواب غير قانوني. هناك ضوابط يجب مراعاتها قبل التصويت ومنها إحالة المشروع للجان المختصة، ومن ثم عرضه لقراءة أولى وثانية ومن ثم التصويت عليه».

وأضاف: «نحن غير ملزمين في كركوك بتصويت مجلس النواب باعتباره قراراً مخالفاً للدستور. الدستور العراقي لا يوجد فيه شيء يعارض رفع علم كردستان في كركوك».

وتابع كريم: «حتى لو كانت جلسة مجلس النواب دستورية وقانونية، فنحن لا نلتزم القرار لأننا نعدّه مخالفاً للدستور».

وأوضح أن «الدستور ينص في حال وجود خلاف بين الحكومة المركزية (بغداد) والمحافظة (الإقليم الكردي)، فالقرار يكون لصالح الإقليم». وقال المحافظ: «علم الإقليم لن ينزل من على المؤسسات الرسمية في المحافظة».

وأصدر مجلس المحافظة قراراً يرفع علم الإقليم الأسبوع الماضي، رغم تحذير بعثة الأمم المتحدة بالعراق (يونامي) من اتخاذ تلك الخطوة، لأنها «تهدد التعايش السلمي بين

يبدو أن الملف الكردي في العراق يشهد سخونة غير مسبوقة، وذلك بعد رفع علم إقليم كردستان على مجلس محافظة كركوك، ودعوة حزبين كرديين لإجراء استفتاء حول الانفصال عن العراق.

انفصال الإقليم

فقد قرر الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، تشكيل لجنة مشتركة لمناقشة تحديد موعد لإجراء استفتاء غير ملزم لانفصال إقليم شمالي العراق، عن الحكومة المركزية في بغداد.

جاء القرار في أعقاب اجتماع بأربيل، عقد يوم الأحد، بين المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة بارزاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وهما الحزبان الرئيسيان شمالي العراق.

وقال الحزبان في بيان مشترك، إن «الجانبيين قررا مناقشة موضوع الاستفتاء عبر لجنة مشتركة مع الأطراف السياسية والقومية الأخرى في إقليم كردستان؛ من أجل تحديد موعد والية تنفيذ الاستفتاء»، كما «دافع الحزبان عن قرار مجلس محافظة كركوك برفع علم الإقليم، إلى جانب العلم العراقي فوق المؤسسات الرسمية في المحافظة المتنازع عليها بين الجانبين».

وقال البيان: «مثمنا يحق للحكومة العراقية رفع علمها في كركوك يحق للإقليم رفع علمه؛ لأن الدستور العراقي لم يشر بشكل صريح وواضح في هذه المسألة إلى كركوك والمناطق المتنازع عليها الأخرى»، معتبراً أن «رفع العلم الكردستاني في كركوك قانوني



الرئيس البشير: أيادي الحكومة ما زالت ممدودة للمعارضة

أكد الرئيس السوداني عمر حسن البشير أن أيادي الحكومة ممدودة لمن لا يزالون يمانعون المشاركة في عملية الحوار، من الأحزاب المعارضة والحركات المسلحة، كما هاجم المحكمة الجنائية الدولية التي تطلب بتوقيفه واعتبرها «مسيئة».

وتعهد البشير في كلمته أمام المؤتمر الأول لرؤساء القضاة ورؤساء المحاكم العليا في أفريقيا المنعقد بالخرطوم، بمساعدة الجهد حتى تودع بلاده الحرب والافتتال إلى غير رجعة.

وكانت حكومة الخرطوم أطلقت الشهر الماضي سراح ٢٥٨ أسيراً من أفراد الحركات المسلحة التي تقاطلتها في إقليم دارفور غربي البلاد.

وجاء إطلاق الأسرى بعدما أصدر الرئيس قراراً قضى بالعفو عن منتسبي حركات دارفور المسلحة المتهمين بالانحراط في عدد من المعارك، وقالت السلطات إن هذا القرار جاء لتعزيز روح الوفاق الوطني وتهيئة المناخ لتحقيق سلام مستدام في البلاد.

من جهة أخرى، جدد البشير تصعيد لهجته إزاء المحكمة الجنائية الدولية ووصفها بأنها أداة استعمارية ظالمة ومسيئة. وطالب بتشكيل محكمة عدلية أفريقية تسعى إلى تحقيق العدالة في أفريقيا، بعيداً عما وصفه بالتفتيق والاعتبارات السياسية.

جاء ذلك على خلفية تجديد طلب الأمم المتحدة توقيف البشير، وفق مذكرة محكمة الجنايات التي تتهمه بارتكاب جرائم حرب بدارفور. ■

أميركا تعتبر الأسد «مجرم حرب»



وجهت السفارة الأميركية في الأمم المتحدة نيكي هايلى رسالة مباشرة إلى طهران بأن الولايات المتحدة تدرس خيارات التعامل معها «بطريقة مختلفة» لوقف دورها «المؤذي» الداعم للإرهاب في سورية والشرق الأوسط «ولكي تغير تصرفاتها». وقالت هايلى في مؤتمر صحافي بمناسبة تسلمها رئاسة مجلس الأمن للشهر الجاري إن إيران هي «الدولة الرئيسية الداعمة للإرهاب وهو ما نجده في كل المشكلات التي تتدخل بها»، مؤكدة أن الولايات المتحدة تريد أن «تعالج» هذه المسألة.

وقالت إن الولايات المتحدة تعتبر أن الشعب السوري «لم يعد يريد بشار الأسد رئيساً له»، مجددة وصفه بأنه «مجرم حرب ولطالما شكل عقبة أمام السلام». وأضافت أن مسألة الأسد تشكل أولوية بالنسبة إلى واشنطن، إلى جانب أولويات «محرابة الإرهاب وإخراج النفوذ الإيراني» من سورية.

قضية تيران وصنافير أمام مجلس الدولة مجدداً

حددت الدائرة الأولى في محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة المصري جلسة ١٨ نيسان الجاري، للنظر في أولى جلسات الدعوى المقامة من المحامي خالد علي والتي يطلب فيها عدم الاعتداد بأحكام محكمة القاهرة للأمر المستعجلة في شأن النزاع القانوني حول جزيرتي تيران وصنافير واعتبار أحكام الأخيرة كأن لم تكن.

ووقعت مصر والسعودية اتفاقاً لتعيين الحدود البحرية في نيسان الماضي يتضمن نقل تبعية جزيرتي «تيران وصنافير» إلى المملكة، وهو الاتفاق الذي أبطلته محكمة القضاء الإداري والمحكمة الإدارية العليا، لكن محكمة القاهرة للأمر المستعجلة التابعة للقضاء المدني قضت الأسبوع الجاري بالاستمرار في تنفيذ الاتفاق، ما أثار نزاعاً قضائياً.

٣٠٠ طفل بينهم ١٤ فتاة في سجون إسرائيل

قال نادي الأسير الفلسطيني إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي لا تزال تحتجز نحو ٣٠٠ طفل فلسطيني في سجونها، بين محكومين، وموقوفين، تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، بينهم ١٤ فتاة قاصراً.

وأشار النادي في بيان أصدره بمناسبة «يوم الطفل الفلسطيني» الذي يوافق الخامس من نيسان من كل عام، إلى أن سلطات الاحتلال اعتقلت منذ مطلع العام نحو ٣٠٠ طفل فلسطيني، معظمهم من مدينة القدس التي تشهد هبة ضد الاحتلال منذ مطلع تشرين الأول عام ٢٠١٥.

ولفت إلى أن أبرز الانتهاكات والأساليب التي تنتهجها سلطات الاحتلال في حق الأطفال، تتمثل في اعتقالهم ليلاً، والاعتداء عليهم بالضرب المبرح، متعمدة القيام بذلك أمام ذويهم، وإطلاق النار عليهم قبل عملية اعتقالهم، واقتيادهم وهم مكبلو الأيدي والأرجل ومعصوبو الأعين، ثم المماطلة بإعلامهم أن لديهم الحق في المساعدة القانونية، وتعرضهم للتحقيق

بغيباب ذويهم، بما يرافق ذلك من عمليات تعذيب نفسي وجسدي، إضافة إلى انتزاع الاعترافات منهم، وإرغامهم على التوقيع على أوراق من دون معرفة مضمونها.

السودان: انشقاق يقسم الحركة الشعبية

دخلت الأزمة في «الحركة الشعبية - الشمال» التي تقاوم الحكومة السودانية في منطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق مرحلة جديدة، بعد رفض المجلس القيادي قرارات اتخذها برلمان الحركة (مجلس تحرير جبال النوبة). وهدد تمسك كل بموقفه بانشقاق وشيك في الحركة.

وأصدر «مجلس تحرير جبال النوبة»، أواخر آذار الماضي، قرارات بحل فريق «الحركة الشعبية» المفاوضات وتكوين آخر جديد، إلى جانب عزل ياسر عرمان أمين عام للحركة، وسحب ملفات المفاوضات والعلاقات الخارجية والتحالفات السياسية منه، كما قرر لاحقاً تجميد المفاوضات مع الحكومة السودانية إلى حين حل الأزمة الداخلية.

غير أن المجلس القيادي للحركة قرر إلغاء قرارات «مجلس التحرير» واعتبره منحلًا، ودعا إلى انتخاب مجلس آخر مفوض من شعب الإقليم وفق إجراءات سليمة، وشدد على عدم تغيير موقف الحركة التفاوضي ووقدها الذي يقود جولات المفاوضات مع الحكومة السودانية.

أردوغان: نرفض اعتبار كركوك كردية



دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان القادة الأكراد العراقيين إلى إزالة علم كردستان عن المباني الحكومية في كركوك شمال العراق تحت طائلة تهديد العلاقات مع انقرة.

وقال اردوغان في خطاب نقله التلفزيون: «ليعلم أصحاب هذا العلم بأنهم يمارسون الانفصال (...) أقول لحكومة كردستان العراق: عودوا عن هذا الخطأ بلا تأخير».

أضاف: «أزِيلُوا هذه الأعلام، وواصلوا طريقكم تحت علم العراق الوطني وحده، وإلا، فعذراً ستجربون على العودة عنه».

وكرر الرئيس التركي أن بلاده «ترفض بشكل قاطع المزاعم القائلة أن كركوك كردية»، ووجه إنذاراً شديداً للقادة الأكراد العراقيين قائلاً: «حالياً علاقاتنا جيدة، فلا تخلوا بها».

ويسعى الأكراد إلى ضم منطقة كركوك المتنازع عليها بين بغداد واربيل إلى إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي.

تصعيد بين الأقطاب

في الجزائر عشية الانتخابات اتهم الأمين العام لـ «جبهة التحرير الوطني» جمال ولد عباس «التجمع الوطني الديمقراطي»، حزب حليفه في الحكم أحمد أويحيى، بمحاولة «إدخال الجبهة إلى المتحف». وشكل هذا الاتهام منعطفاً في الواقع السياسي قبل بدء حملة الانتخابات للبرلمان والتي تنطلق رسمياً الأحد المقبل، وتصعيداً للسجال «العنيف» الذي بدأ بخطابات قاسية من بعض المسؤولين تجاه المقاطعين للاستحقاق.

وقال ولد عباس إن تأسيس «التجمع الوطني الديمقراطي» عام ١٩٩٧، كان هدفاً «إدخال الجبهة إلى المتحف».

ولفت هذا التصعيد انتباه التيار الإسلامي، لذا أتت دعوة أحمد الدان نائب رئيس «حركة البناء الوطني» المتحالفة مع «جبهة العدالة والتنمية» و«حركة النهضة»، إلى تجديد الخطاب الإسلامي، من خلال تجنب المنزقات والتحريض، مشدداً على الوحدة والتعاون بين كل الفعاليات السياسية في إطار القواسم المشتركة.

قرغيزي نفذ اعتداء سان بطرسبورغ

سارعت السلطات الروسية لاستيعاب التفجير الانتحاري في محطة المترو في سان بطرسبورغ، الذي ارتفعت حصيلته إلى ١٤ قتيلًا و٩٠ جريحًا، معتبرة في الوقت نفسه، أنه تحدّ موجه إلى جميع الروس بمن فيهم الرئيس فلاديمير بوتين الذي تلقى اتصالاً من الرئيس الأميركي دونالد ترامب ليؤكد دعم واشنطن «الكامل» لموسكو في مواجهة الإرهاب.

فقد أعلن المحققون الروس، أن منفذ الاعتداء الانتحاري الذي استهدف الإثنى الماضي، محطة المترو في سان بطرسبورغ، شاب في الثانية والعشرين من عمره من قرغيزستان، وقد وضع أيضاً قنبلة ثانية تم تعطيلها في اللحظة المناسبة.

وقالت لجنة التحقيق في بيان، إن المحققين «توصلوا إلى أن القنبلة اليدوية الصنع، فجرها رجل عثر على بقاياها في العربة الثالثة للقطار». ولم تحدد هل الانتحاري في عداد القتلى أم لا، مضيفاً أن الجاني هو أكبرجون جيلوف المولود في ١٩٩٥، وضع قنبلة ثانية في محطة بلوشنتشان فوستانيا الأخرى في وسط المدينة، لكن «تم تعطيلها في الوقت المناسب».

غاز السارين: قاتل بلا إنذار

غاز السارين هو أحد غازات الأعصاب الصناعية، يُعرف بـ«جي بي» أيضاً، وهو خليط من ٤ عناصر كيميائية هي «دميثيل، ومثيلفسفات، وفوسفوروس تركلوريد، وفلوريد سوديوم والكحول»، ويبدأ تأثيره الخطير بمجرد ملامسته للجلد. خطورته في أنه (سائل أو بخار) لا لون له، ولذلك فإن المدنيين في سوريا الذين تعرضوا له، ماتوا فجأة لعدم معرفتهم بانتشاره في الهواء.

ومن أبرز الأعراض التي يسببها الغاز، غشاوة البصر، وصعوبة التنفس، واختلاج العضلات، والتعرق، والتقيؤ، والإسهال، والغيوبة، والتشنجات، وتوقف التنفس الذي يؤدي إلى الموت.

ويسبب السارين القتل عندما يتداخل مع المحول العصبي الذي يُشكل وصلة الربط بين الغدد والعضلات، إذ يعطل هذا المحول فتصبح العضلات تحت تنبيه فوق العادة، ما يؤدي إلى إجهادها وعدم قدرتها على الاستمرار في دعم وظيفة التنفس، ما يؤدي في النهاية إلى وفاة المصاب.

إيران: ٧٠٠ قتيل بحوادث سير في أسبوعين

قتل نحو ٧٠٠ شخص نتيجة حوادث سير في فترة عيد رأس السنة الفارسية في إيران. ودفعت الأرقام المتزايدة التي فاقت نصف مليون قتيل في العامين الأخيرين، القيادات الدينية إلى التحرك. ففي الأسبوع الفائت اعتبر آية الله مكارم شيرازي أن «انتهاك قوانين السير بذلة واحترامها واجب ديني». وتواجه الشرطة صعوبة في فرض قوانين السير، وحجزت في الأيام الثلاثة الأولى لعطلة نوروز نحو ٣٢ ألف سيارة و٢٠ ألف دراجة نارية بسبب انتهاكات. وقال مساعد قائد الشرطة اسكندر مؤمني: «مع الأسف يموت شخص كل ٧١ دقيقة بسبب حادث على طرق البلاد»، على ما نقلت وكالة تسنيم.

سباق الرئاسة التونسية ينطلق باكراً: السبسي والمرزوقي في الصدارة

بقلم: وليد التليلي

تستعد الأحزاب والشخصيات السياسية التونسية لحسم خلافاتها ومناقساتها في الموعدين الانتخابيين المقبلين، المحلية نهاية العام الحالي، والتشريعية والرئاسية عام ٢٠١٩. ويبدو أن الجميع أصبح يستعجل هذا الحسم، ويحاول استباقه، خصوصاً ما يتعلق بالتشريعية والرئاسية، لقدرتها على كشف خبايا هذه الخلافات ومضامينها السياسية والفكرية. وبين المشهد التونسي الحالي بما لا يدع مجالاً للشك، أن هناك شروحات كبيرة في المجتمع السياسي التونسي، وانقسامات حقيقية أفرزتها الانتخابات الماضية، وتركت حالة من القلق الواضح لدى الجميع، الفائزين والخاسرين على حد سواء، وهو ما يتضح جلياً في مناقشة كل الملفات التونسية الهامة، التي تستوجب حداً أدنى من التوافق العام، لم يحصل حتى الآن.

وقد يعتبر بعض المراقبين أن هذا الوضع طبيعي، لعدم استقرار المشهد السياسي بشكل نهائي، بسبب عدم اكتمال تشكل بعض الأحزاب، وطرح أخرى لقضايا كبرى تتعلق بنشأتها وتطورها في ظل ظروف إقليمية ودولية متحركة، وانقسام البقية حول أساليب إدارة الأحزاب وصراع الزعامات والتيارات داخل الحزب الواحد، بالإضافة إلى وجود أكثر من ٢٠٠ حزب، سيندثر معظمه لإفراز عائلات سياسية موحدة سيدور التنافس بينها. وبرغم أن هذا المشهد المضطرب والمنقطع قد انعكس على أداء الدولة، بما له علاقة بالحياة اليومية للناس، وقاد إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية كبرى أصبحت تهدد مصير الديمقراطية الوليدة، فإن الرهان السياسي الذي يسيطر، على الذهنية الحزبية التونسية بشكل كبير، جعلها تضع التنافس على رأس أولوياتها، وتغفل حاجات التونسيين، التي قامت الثورة من أجلها، وربما تدفع جميعها هذا الثمن الباهظ إذا نفذ صبر الناس.

تشكل هذا المشهد منذ إعلان نتائج انتخابات ٢٠١٤، بعد فوز «النداء» و«النهضة» بغالبية مقاعد البرلمان وإعلان تحالفهما معاً، وقاد الباجي قائد السبسي إلى قصر قرطاج، وهو ما أفرز مشهداً يبدو في الظاهر برأسين: حكومة ومعارضة. لكنه في الحقيقة يخفي انقسامات جزئية أخرى داخل هذين العسكرين. وسرعت الأوضاع التي يشهدها حزب «نداء تونس» من رغبة الطامحين في دخول قصر قرطاج، وكذلك المشاكل التي تخبطت فيها حكومتنا الحبيب الصيد ويوسف الشاهد، خصوصاً على المستوى الاقتصادي الصعب. وبرغم أن سنتين تفصلان التونسيين عن هذا الموعد، إلا أن بعض التصريحات المنفلتة والمواقف الأخيرة تبين وجود رغبة شديدة في استعجال هذا الحسم. ويبدو أن طابور الراغبين في دخول قصر قرطاج، وتولي رئاسة البلاد، طويل جداً، رغم أن المنافسة تنحصر حتى الآن في الشخصيتين المتنافستين في المرزوقي، وحما السبسي، وهما الرئيس الحالي الباجي قائد السبسي، والرئيس السابق المنصف المرزوقي، بحسب ما تبينه كل عمليات سير الأراء. إلا أن القائمة طويلة جداً، وتتضمن شخصيات أخرى من حقها أن تطمح لاعتلاء هذا المنصب، وهي لا تخفي هذه الرغبة. وأثارت عودة رئيس الحكومة الأسبق، مهدي جمعة، إلى الحياة السياسية أجواء التنافس الرئاسي، وهو الذي كان يطمح للترشح في انتخابات ٢٠١٤ لولا المعارضة القوية لاتحاد الشغل، استناداً إلى اتفاق خارطة الطريق المتفق حولها في الحوار الوطني، الذي كان يمنع ترشح أي من أعضاء الحكومة إلى أي انتخابات وقتها.

وأكد جمعة، في تصريحات لمناسبة الإعلان عن حزبه الجديد «البديل التونسي»، أنه سيكون رقماً هاماً في المعادلة السياسية في البلاد، لافتاً إلى أن «التونسي فقد الثقة بالعمل السياسي، ومر من مرحلة الأمل إلى خيبة الأمل، وهو يبحث عن بصيص للأمل ولم يجده». وأكد جمعة أن حزبه سيكون جاهزاً لكل الاستحقاقات المقبلة، وهو ما يعني ضمناً تجديد رغبته في لعب دور هام في المشهد التونسي، بما فيه العمل على دخول قصر قرطاج. ■

اتهامات للأمن المصري بقتل ريجيني ومطالب بالتحاكم

أكدت محامية أسرة الباحث الإيطالي جوليو ريجيني أن أجهزة الأمن الإيطالية توصلت إلى أسماء كل الذين شاركوا في تعذيب جوليو وقتله بالقاهرة مطلع عام ٢٠١٦، واتهمت عائلته أجهزة الأمن المصرية بذلك، كما طالبت دول الاتحاد الأوروبي وبابا الفاتيكان فرانكيسكو بالضغط على القاهرة لمحاكمة قتلته.

وخلال مؤتمر صحفي في مجلس الشيوخ الإيطالي، قالت أليساندرا باليريني محامية الأسرة إن ريجيني كان ضحية «جريمة دولة»، مؤكدة أن بحوثها أدلة على تورط اثنين من المسؤولين الأمنيين الكبار في الحادث. وأضافت أنها توصلت إلى أسماء كل الذين شاركوا في تعذيبه، إضافة إلى تحديد المكان الذي احتجز فيه ومورست عليه كل أشكال التعذيب، مشيرة إلى أنه مكان تابع لأجهزة الأمن المصرية.

وخلال المؤتمر الذي حمل عنوان «قتل ريجيني جريمة دولية»، طالبت عائلة ريجيني دول الاتحاد الأوروبي بالضغط على القاهرة لمحاكمة مرتكبي الجريمة.

من جهتها، قالت باولا ريجيني والدة جوليو «نحن واثقون أن البابا لن يكون بمقدوره إلا أن يتذكر جوليو خلال هذه الرحلة (المقررة إلى مصر نهاية الشهر)، وسيشاركنا طلبنا الثابت من أجل معرفة الحقيقة حتى نتكلم أخيراً من أن نجد السلام».

مشروع قانون لإبطال استقلالية الأزهر وشيخه



ونص مشروع القانون المعد من أبو حامد على إعادة تشكيل المجلس الأعلى للأزهر، وهيئة كبار العلماء، ومجمع البحوث الإسلامية، مع وضع ضوابط لإعادة تشكيلها، تتضمن «تحقق التنوع الفكري والمذهبي في أعضائها، وجهات الترشح لعضويتها، وفقاً لشروط الأهلية العلمية، والخبرة، والتجرد لخدمة الدين والوطن». كما اشتمل التشكيل المقترح للمجالس على «اختيار مجموعة من علماء الدنيا في مجالات الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد، وقضايا المرأة والشباب، ووضع ضوابط عمرية لعضويتها، مع ضمان تمثيل المرأة، وحوكمة آليات إدارتها، واتخاذ القرارات فيها من خلال تحديد مهام أساسية لكل هيئة منها».

ونصت المادة السابعة من الدستور المصري على أن «الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شؤونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل،

تصعد السلطات المصرية معركتها ضد قيادات مشيخة الأزهر، على خلفية الصدام الذي وقع في شباط الماضي بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهيئة كبار العلماء، بقيادة الشيخ أحمد الطيب، بعدما طلب الأول عدم ترتيب الآثار القانونية الواقعة على الطلاق الشفهي لإمن خلال التوثيق، وهو ما رفضته قيادات الأزهر وشيخه. وفي هذا السياق، أعلن عضو ائتلاف الغالبية النيابية في مصر، محمد أبو حامد، يوم الثلاثاء، انتهاءه من تعديل تشريعي خاص بقانون تنظيم الأزهر، وتقديمه إلى أمانة البرلمان رسمياً الخميس، بعد استيفاء شرط جمع توقيعات أكثر من عُشر أعضاء مجلس النواب. ويهدف مشروع قانون أبو حامد إلى إطاحة شيخ الأزهر، أحمد الطيب، من منصبه تدريجياً، وتحجيم استقلال مشيخة الأزهر، من خلال فرض سيطرة رئيس الجمهورية وأجهزته الاستخباراتية على طريقة اختيار هيئة كبار العلماء، ومجمع البحوث الإسلامية.

واستقراره ووحده». كما أشار إلى «تحقيق استقلالية كاملة لجامعة الأزهر عن المشيخة، بما يضمن لها الحيادية العلمية كهيئة علمية مستقلة، وتفريغ الأزهر لدوره الدستوري، في حفظ الدين والدعوة له في مصر والعالم، والحفاظ على اللغة العربية، ونقل تبعية الكليات العلمية من جامعة الأزهر إلى المجلس الأعلى للجامعات».

وكان حزب «الوفد» المصري قد شدّد في بيان صادر عن هيئته العليا البرلمانية، في آذار الماضي، على دعمه الكامل للأزهر وشيخه، في مواجهة محاولات النيل من استقلاله، مطالباً مجلس النواب باحترام المادة السابعة من الدستور، التي نظمت طريقة اختيار هيئة كبار علماء الأزهر. ورفض الحزب محاولات أي من السلطة التشريعية أو التنفيذية للتدخل في أي شأن من شؤون الأزهر، أو المساس بلوائحه، قائلاً في نص بيانه: «لقد ظل الأزهر على مدار ما يزيد على ألف عام منارة للإسلام الصحيح بتسامحه، وقبوله بالآخر، فمواجهة الفكر المتطرف تحتاج إلى وسائل لنشر الخطاب الديني المجدد».

في سياق مواز، تعمل لجنة التشريع في وزارة العدل، وإدارة التشريع في مجلس الوزراء، على إعداد مقترحات تشريعية لإعادة وضع الأزهر إلى ما كان عليه قبل إدخال تعديلات على قانونه في عام ٢٠١٢، وضعتها هيئة كبار العلماء آنذاك، وحظيت بتأييد واسع بين علماء الدين الإسلامي، والأوقاف. وترتكز تعديلات حكومة السيسي على تحديد سن لتقاعد شيخ الأزهر بوصوله إلى السبعين عاماً، ليجد شيخ الأزهر الحالي، البالغ من العمر ٧١ عاماً، نفسه خارج المنصب بمجرد إقرار البرلمان للتعديل التشريعي. كما تشمل المقترحات إعادة سلطة رئيس الجمهورية في اختيار شيخ الأزهر من بين أعضاء هيئة كبار العلماء، أو مجمع البحوث الإسلامية، أو أساتذة جامعة الأزهر، وإلغاء النظام القائم بانتخاب هيئة كبار العلماء شيخ الأزهر، ويقر رئيس الجمهورية اختيارها من دون اعتراض أو ملاحظات. ■

ويُنظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء». ووفق تعديل أبو حامد، فإن شيخ الأزهر سيقترن المجلس الأعلى للأزهر، وهيئة كبار العلماء، أما مجمع البحوث الإسلامية فيترأسه رئيس جامعة الأزهر، مع عدم انفرد هيئة كبار العلماء بإجراءات اختيار شيخ الأزهر عند خلو منصبه، سواء في حالة اختيار ثلاثة من هيئة كبار العلماء أو عند إجراء الاقتراع السري لاختيار أحدهم. وأشار التعديل المقترح إلى تحديد مدة ولاية شيخ الأزهر بثمانين سنوات، مع جواز التقدم بفترة ولاية ثانية، شرط أن يعاد اختياره ضمن الثلاثة الذين يجرى الاقتراع السري لاختيار واحد منهم، وأن يحصل على أعلى الأصوات أثناء الاقتراع السري.

ونص التعديل على «تدعيم وحدة المناهج، ومنع أية أفكار قد تتضمنها هذه المناهج إذا ما تعارضت مع جوهر الدين أو مصالح المجتمع، أو تهدد أمنه

كم هو عدد المعتقلين السياسيين في مصر؟

بقلم: محمد أبو الغيط

ما إن صدر في مصر قرار العفو الرئاسي عن ٢٠٣ من المسجونين على خلفيات سياسية، حتى انتشرت عبارات تسخر من نقاهة العدد بالمقارنة بستين ألف سجين سياسي ما زالوا في الزنازين. بعيداً عن تساؤلات جدلية حول تعريف «المعتقل السياسي»، فلنكتف بالسؤال العددي البحت: من أين أتى اليقين أنهم ستون ألفاً؟ ولماذا لا يكون العدد أكثر أو أقل؟

محاولة تحديد العدد ليست لأغراض نظرية، بل لأن أي جهد جاد على ملف المعتقلين يحتاج إلى إجابات عن أسئلة من قبيل: هل نتقدم أم نتراجع؟ هل تنجح أساليبنا للضغط أم تفشل؟ هل ينجم النظام إلى التصعيد أم إلى التهدئة؟

عند تتبع العدد، نجد أن مصدره هو أربعون ألف معتقل، ثم يبدو أن هناك من قرّر أن العدد تكرر فترة طويلة، وبالتالي أصبح العدد أعلى، لذلك فلنجد ستين ألفاً. لم يتمكن من تحديد من أول من أطلق هذا العدد.

المصدر الأول لعدد ٤٠ ألف معتقل هو تقرير منظمة العفو الدولية في ٣ تموز ٢٠١٤، الذي قال إنه، خلال عام، تم القبض على ٤٠ ألف شخص، حسب أرقام غير رسمية، أو ١٦ ألف شخص حسب الأرقام الرسمية.

منظمة «العفو الدولية» بدورها تستمد جانباً من معلوماتها من تقرير أقل شهرة، أعدته مجموعة «ويكي ثورة» البحثية التي تقوم بعمل توثيقي حارق الإبداع والأهمية. حسب تقريرها وقتها، شهدت الفترة من ٣ تموز ٢٠١٣ إلى ١٥ أيار ٢٠١٤، حصر ٤١٠٦٤ شخصاً تم القبض عليهم (أو لوقفوا قضائياً)، منهم ٣٠٤٨ قيادة إخوانية بمختلف درجاتهم. أكد معدو التقرير أن العدد يشمل من صدر بحق أي اتهام وإن لم يُسجن، كما يشمل من سُجن وخرج.

في أيلول ٢٠١٦، أصدر فريق «ويكي ثورة» نفسه، بعد انتقاله إلى مركز «دفتر أحوال»، تقريراً آخر يوثق بدقة أكبر جانباً رئيسياً من الصورة، هو حصر المسجونين أو المتهمين على خلفية قانون النظار خلال ثلاث سنوات. وعلى الرغم من أنه لا يمنحنا الصورة الكاملة، لأن هناك أعداداً كبيرة أخرى في السجون غير متهمين بالنظار، لكنه يبقى مؤشراً مهماً.

في التقرير الذي يحمل قاعدة بيانات هائلة بعشرات آلاف الأسماء والمعلومات، تم توثيق ٣٧٠٥٩ تحركاً أمنياً أو قضائياً، وهو ما تم نقله في أوساط معارضة على أنه «٤٠ ألف معتقل بسبب قانون النظار»، لكن التفاصيل ترينا صورة مختلفة، فالعدد يتقلص إلى نحو ١٩ ألف حالة قبض وإحالة إلى النيابة، ونحو تسعة آلاف حالة تنفيذ ضبط وإحضار، الباقون تم إطلاق سراحهم أو لم يقبض عليهم.

على الضفة المقابلة، الأعداد الرسمية غائبة تماماً أيضاً، فقط تحدثت مصادر رسمية مجهولة سابقاً عن حوالي أحد عشر ألف سجين، وفي حزيران ٢٠١٥، نقل الكاتب الصحافي، حمدي رزق، عن رئيس الوزراء وقتها، إبراهيم محلب، أنه أكد أن إجمالي العدد لا يزيد على ثمانية آلاف سجين. واقعياً، كل هذه الأرقام مؤشرات تصلح للتخمين لأكثر، فالحصيلة متغيرة طوال الوقت، تشهد باستمرار تياراً داخلاً وتياراً خارجاً. وأياً كانت الآراء حول مقارنة حجم التيارين، فهي تبقى مجرد تقديرات. المجتمع الحقوقي والسياسي المصري في أمس الحاجة للمعلومات والأرقام، لذلك، لا بد من تقديم الدعم الكامل لمشاريع واعدة، لعلنا، في يوم غير بعيد، نتمكن من الرصد الدقيق للظواهر، ولعلها تكون خطوة نحو إنهاء الملف، ليصبح تاريخاً للتعليم، لا مادة للرصد. ■



تظاهرتان مؤيدة ومعارضة للسيسي أمام البيت الأبيض تزامناً مع لقاء قمة جمعه بنظيره الأمريكي دونالد ترامب



بين البلدين في مكافحة الإرهاب، في تصريحات للصحفيين، قبيل القمة.

وقال ترامب إنه حليف مصر، مؤكداً أنه سيقدم دعماً للقاهرة أقوى من ذي قبل، وأن علاقة واشنطن والقاهرة «طويلة وقوية».

من جانبه، أوضح السيسي، لـ«ترامب» في تصريحات مماثلة قبيل بدء الجلسة، أنه «يقدر بشدة شخصيته المتفردة خاصة في مواجهة الإرهاب».

ووصف السيسي، الإرهاب بأنه «فكر شيطاني يقتل الأبرياء ويدمر الشعوب ويروع الأمنين».

وقال السيسي: «بكل قوة ووضوح ستجدني أنا ومصر بجانبك في مواجهة الإرهاب والقضاء عليه». وكانت آخر زيارة لرئيس مصري للبيت الأبيض أجراها الرئيس الأسبق حسني مبارك في أيلول ٢٠١٠، والتقى في خلالها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما ضمن لقاء فلسطيني أردني إسرائيلي، قبل أن تطيح مبارك ثورة شعبية في كانون الثاني ٢٠١١.

ومنذ توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، تقدم الولايات المتحدة إلى مصر نحو ١,٥ مليار دولار مساعدات سنوية، بينها ١,٣ مليار مساعدات عسكرية. ■

تظاهر مؤيدون ومعارضون للرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يوم الاثنين، أمام البيت الأبيض، تزامناً مع لقاء قمة جمعه بنظيره الأمريكي دونالد ترامب.

وتجمع المحتجون ضد الزيارة في شارع لافاييت، المقابل للبيت الأبيض، رافعين الأعلام المصرية، ورسومات تتهكم على الرئيس المصري، بالإضافة إلى لافتات كتب عليها «القتل الجماعي للدولة رمز الطغيان في مصر».

كما رفع المحتجون لافتة: «رئيسنا المنتخب هو محمد مرسي»، في إشارة إلى أول رئيس مدني منتخب، وهو يقبع في السجون منذ أن عزله الجيش في ٣٠ حزيران ٢٠١٣، إثر احتجاجات ضده، في خطوة يعتبرها أنصاره «انقلاباً»، ومعارضوه «ثورة شعبية».

وفي المقابل نظم مؤيدون مظاهرة داعمة للسيسي، كانت على مسافة خطوات من المظاهرة ضده، رفعت هي الأخرى الأعلام المصرية، بالإضافة إلى لافتة كتب عليها «شرف عظيم للمجتمع المصري في نيويورك ونيو جيرسي الترحيب بالرئيس السيسي والرئيس ترامب».

واستقبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، نظيره المصري عبد الفتاح السيسي، معلناً شراكة

مغزى تراجع ترامب عن توصيف جماعة «الإخوان» كتنظيم «إرهابي»

تيد كروز الذي سارع حتى قبل تقلد ترامب للرئاسة، إلى صياغة مشروع قرار في الكونغرس يدعم مشروعاً سابقاً في اتجاه تجريم التنظيم الإسلامي.

لكن اختار ترامب في ما بعد أن تكون إدارته وليس الكونغرس من يقوم بإصدار هذا القرار. وبرز أول الملامح لنص الأمر التنفيذي أسبوعاً قليلة بعد بدء ترامب عهده، وذلك في الأسبوع الأول لشهر شباط من خلال مقال للنويويورك تايمز نقل عن مصادر خاصة وجود صيغة أولية له، ويضع المقال هذا القرار ضمن ما تعتبره «رؤية سوداء لإدارة ترامب للإسلام» وليس لتنظيم الإخوان فحسب، «وقد رفض هذا الرأي المظلم للإسلام أهم الخبراء في المنطقة وأيضاً الرئيسان جورج دبليو بوش وباراك أوباما. وابتخابات السيد ترامب، انتقل هذا الرأي الآن إلى مركز صنع القرار الأمريكي في مجال الأمن والقانون». وتم تأكيد أن هذا الرأي الذي يرى أن الصراع ليس فقط مع رؤية راديكالية ومتطرفة للإسلام بل مع الإسلام نفسه، يمثلته مقربون من ستيف بانون خاصة ستيفان غوركا الذي «يتنحل» حسب البعض صفة خبير بـ«الإرهاب» و«التطرف الإسلامي»، فيما فندت مقالات لاحقة تعرضت بالتفصيل لضغفه العلمي البالغ.

ولكن ذكر مقال النيويورك تايمز أيضاً أنه حتى في تلك الصياغة المبكرة كانت هناك ضغوط من داخل الإدارة للقيام باستثناءات في علاقة بعدد من

كشفت هذا الأسبوع إحدى الصحف القريبة من الجمهوريين ومن الإدارة الأمريكية الحالية عن تراجع الأخيرة عن التوقيع على «أمر تنفيذي» يتم فيه اعتبار «الإخوان المسلمين» تنظيمًا إرهابيًا وما يستتبعه ذلك من تضييق قانوني ومالي عليهم. وقد نقلت صحيفة «الواشنطن تايمز» (ثاني أهم صحيفة في العاصمة الأمريكية) بالاعتماد على مصادر مطلعة من داخل البيت الأبيض أن الرئيس ترامب قرر إجراء التوقيع على الأمر بعد أن تمت صياغته في الأشهر الماضية. ويتوافق هذا التقرير مع تقارير إخبارية ماضية تحدثت عن خلافات بين أجنحة مختلفة في الإدارة الأمريكية حول كيفية صياغة هذا الأمر التنفيذي، خاصة بين ستيف بانون وبعض المقربين منه في مجلس الأمن القومي، في مقابل موظفين سامين في وكالة الاستخبارات ووزارة الخارجية الأمريكيتين. فما الذي يجعل ترامب يتراجع عن إحدى النقاط التي شكلت رؤيته خلال الحملة الانتخابية والتي تضع كل الإسلاميين في سلة واحدة تحت لافتة تجريم «الإخوان»، وهو رأي دافع عنه بشراسة عدد من المقربين منه، بما في ذلك اللبناني وليد فارس.

كان الحديث عن صياغة هذا القرار يتردد منذ الحملة الانتخابية، وأشار إليه بوضوح عدد من مساعدي ترامب من بينهم فارس، وهناك مرشحو جمهوريون آخرون انضموا في ما بعد إلى ترامب أهمهم

كان في أغلب الأحيان رداً على القمع القاسي للنظام أو الاحتلال الأجنبي أو الصراعات الأهلية». فيما تؤكد المذكرة أن هناك تنظيمات ينظر إليها كتنظيمات إخوانية خاصة في تونس والمغرب وتركيا ستضعف من هذا توصيفات.

وقال أحد المسؤولين الذين تحدثوا لصحيفة «واشنطن تايمز» إن المذكرة «أوضحت أنه ليس هناك جماعة واحدة متجانسة من الإخوان المسلمين»، في تمييز بين تنظيمات «تمارس العنف» وأخرى لا تمارسه، والتخصيص في ذلك على التنظيمات الناشطة في تونس والمغرب. وهناك إشارة في هذه المذكرة إلى ضغوط خارجية خاصة من أنظمة عربية على رأسها الأردن حذرت من تجريم تنظيم الإخوان. ونقلت الصحيفة: «قال المسؤول إن دبلوماسيين كباراً من الأردن - حليف وثيق للولايات المتحدة - يعتقدون أنهم حذروا بشدة من فكرة إضافة جماعة الإخوان المسلمين إلى قائمة المنظمات الإرهابية الخارجية، وذلك لأن الذراع السياسية للحركة في عمان تضم حالياً ١٦ مقعداً برلمانياً».

وعموماً يمكن أن نستخلص أن الفريق المؤدلج المحيط في البيت الأبيض بترامب وعلى رأسهم ستيف بانون، الذي يؤمن بضرورة وجود معركة نهائية مسلحة مع الإسلام، يتناقض تأثيرهم عليه، وهو ويستمع إلى حلفاء له في المنطقة وأيضاً بسبب تنوع سياسات التنظيمات الإسلامية الموصوفة بـ«الإخوانية» خاصة في تونس والمغرب. بمعنى آخر، فإن التجميد الحالي لهذا القرار لا يعني موته. ■



من نصدق.. بيان العقبة أم قمة البحر الميت؟

بقلم: فهمي هويدي

أكثر ما يلفت الانتباه في إعلان قمة عمان أن اللغة فيه انفصلت عن الحقيقة، وأزعم أن نتائج اللقاءات الثنائية الجانبية ربما كانت أفضل بكثير من اللقاء الذي عقده القادة العرب مجتمعين، أقله لأن اللقاءات الثنائية - بين الرئيس السيسي والملك سلمان مثلاً - مدت جسوراً وأحدثت تفاهات ما كان لها أن تتم إلا إذا فتح كل طرف قلبه للأخر بدرجة أو أخرى. أما البيان الذي صدر موجهًا إلى الأمة فلم يتوافر له شيء من هذا أو ذاك. إذ إلى جانب أنه خطاب من طرف واحد، فقد روعي فيه أن يربط الجوانح ويجبر الخواطر ويطمئن الجميع إلى أن القادة لا يزالون عند حسن الظن بهم، ولم يقصروا في القيام بما يجب.

خذ مثلاً ما قيل في الشأن الفلسطيني الذي كان محوره الدعوة إلى إطلاق مفاوضات السلام مع الإسرائيليين للتوصل إلى حل على أساس المبادرة العربية التي تبنتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وذلك إلى جانب إدانة الخطوات الإسرائيلية الأحادية التي تستهدف تغيير الحقائق على الأرض من خلال التوسعات الاستيطانية، وذلك كلام ليس فيه حرف واحد جديد، لكن الجديد أنه يتناقض مع الحاصل على الأرض. فرئيس الوزراء الإسرائيلي الذي يرفض التفاوض مع الفلسطينيين يريد أن يبدأ بما سماه «التسوية الإقليمية» التي دعا إليها وأيدها الرئيس الأمريكي الجديد. ثم إنه وكل الائتلاف الحاكم في إسرائيل يرفض المبادرة العربية التي أعلنت القمة التمسك بها ويشترط تعديلها، إذ يعتبر الجميع أن العودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ لم تعد واردة، بل صارت تاريخاً لا مجال للحديث فيه، فضلاً عن أنهم أضافوا شرط الاعتراف بيهودية الدولة. والمتواتر الآن في الصحافة الإسرائيلية أن الاتصالات الجارية لم تبدأ إلا بعد الاتفاق على تعديل المبادرة بحيث تلبى ما يريده الإسرائيليون ولكن بصياغات جديدة تحقق المراد دون أن تصدم المواطن العربي. وكان الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط قد تحدث صراحة عن ذلك حين قال إن هناك مشروعاً فلسطينياً جديداً للحل في حوار الذي نشرته جريدة «الشرق الأوسط» يوم ٢٣ آذار الماضي. وما عاد سرا أن اجتماع العقبة السري الذي عقد قبل عام، ناقش تلك الأفكار التي لا علاقة لها بالبيان الرسمي الذي أعلن. ومعروف أن الرئيس السيسي حضره وشارك فيه نتن ياهو والملك عبد الله وجون كيري وزير الخارجية الأمريكي في حينه.

من ناحية أخرى فإن حل الدولتين الذي يتحدث عنه الجميع جرى نسفه بالخطوات التي كان آخرها قرار الحكومة الإسرائيلية الذي أجاز المشروع الاستيطاني الذي يربط القدس بمستوطنة «معاليه أدوميم» الواقعة شمال شرق المدينة المقدسة. ولا ينسى في هذا الصدد أن مصر كانت من قدم قرار إدانة المستوطنات إلى مجلس الأمن باسم المجموعة العربية، ثم سحبته بعد ذلك، وإن اضطرت إلى التصويت له حين أصرت دول أخرى على تقديمه.

فضلاً عما سبق، فإن أكثر ما يبعث على الحيرة والقلق أن يعول العرب على دور للإدارة الأمريكية الجديدة في الموضوع، في حين أن الجميع يعلمون أن ثمة تطابقاً في المواقف والمعتقدات بين الرئيس ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو.

أختم بملاحظتين تتعلقان ببيان القمة الأولى من وحي إبراز الصحف السعودية للنقطة الخاصة بالتشديد على رفض التدخلات الخارجية في الشأن العربي، الذي أؤيده بشدة لكنني أتحفظ فقط على أن يكون المقصود به التدخلات الإيرانية وحدها، والسكوت عن الدور الروسي في سوريا والأمريكي في العراق.

الملاحظة الثانية تتعلق بالاستياء الذي عبر عنه البيان إزاء الاضطهاد الذي تتعرض له أقلية الروهينجا المسلمة في ميانمار، وهو أيضاً مما أؤيده بشدة، لكنني أستغرب السكوت عن المجاعة التي ضربت اليمن وهددت حياة مئات الألوف من أبنائه وأطفاله: لا أعرف من نصدق بيان مؤتمر القمة أم الشائعات المتواترة التي خرجت من مؤتمر العقبة السري. ■

وجهات نظر بين مصر والسعودية في الساحة العربية

بقلم: بدر شافعي

عن عملية الضخ. ويدل هؤلاء على وجهة نظرهم بعدة مؤشرات، أولها اللقاء، بين ترامب وولي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، بل والحديث عن ترتيبات أميركية لعقد لقاء يضم مصر والسعودية والسلطة الفلسطينية، لتسوية القضية الفلسطينية، وهو ما كشفت عنه صحيفة نيويورك تايمز الأميركية قبل أيام أن ترامب سيطلب من البلدين التوصل إلى حلول تنهي الصراع «الفلسطيني- الإسرائيلي»، لا سيما بعد تحذيرات وتوصيات عربية له بأن هذا التعاون مرهون بتجنب إدارته القيام بتحركات استفزازية لدعم إسرائيل، كنقل سفارته من تل أبيب إلى القدس. وقد يأتي، في هذا السياق، أيضاً ما كشفت عنه صحيفة هآرتس الإسرائيلية عن لقاء في العقبة جمع بين السيسي والعاقل الأردني الملك عبدالله الثاني، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو، العام الماضي، وما تردد من طرح السيسي والعاقل الأردني خلاله مبادرة تجاه إسرائيل في مقابل استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، ما يفيد بأن ترتيبات تجري لعملية تطبيع عربية مع إسرائيل، في حين أن مصر القادرة على ترويج ما سماه السيسي السلام الدافئ مع إسرائيل، الذي لا بد أن يكون أكثر اتساعاً من وضع التطبيع الراهن.

وعلى الرغم من أن وجهات النظر السابقة تحمل قدراً من الوجهة، وتركز على «ترتيبات تجري لعملية تطبيع عربية مع إسرائيل»، إلا أن ما يراود التركيز عليه أمران: الأول أن ما يجمع الرياض والقاهرة أكبر بكثير مما يفرقهما، خصوصاً في ظل وجود العدو المشترك (الإسلام السياسي)، ونظرة كلا الجانبين «السلبية» لملف الديمقراطية بصفة عامة، ما يعني أن العلاقة الاستراتيجية قد يصعب التفريط بها بسهولة. هذا الإطار الأوسع يقودنا إلى أن كلا الطرفين يملك من الأدوات ما يستطيع به الضغط أو مساومة الطرف الآخر، وفق منطق العصا والجزرة، فالسعودية

أثار توقيت قرار شركة أرامكو السعودية إعادة إرسال شحنات النفط إلى مصر، بعد توقف مفاجئ استمر أكثر من خمسة أشهر، تساؤلات عدة عن أسباب التوقف ابتداء، وعن أسباب هذا الاستئناف وتوقيته، وهل لذلك علاقة بوجود مؤشرات إيجابية على تحسن العلاقات المصرية السعودية، بعدما شابها بعض الشوائب بسبب الملفين، السوري واليمن، والموقف المصري في مجلس الأمن المعارض للسعودية في بعض القضايا، حيث سبق أن صوتت القاهرة في تشرين الأول الماضي لصالح مشروعين متناقضين، أحدهما تؤيده السعودية والآخر تؤيده روسيا بشأن الحرب في حلب، ثم امتنعت عن التصويت على قرار يهدف لإدانة مسؤولين في نظام بشار الأسد. كما سحب مصر مشروعاً كانت تؤيده المجموعة العربية لإدانة التوسعات الاستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تعددت التفسيرات بشأن القرار وتوقيته، فهناك من يربط بين هذا الإعلان السعودي وإعلان رئيس مجلس الشعب المصري، علي عبد العال عن وصول ملف جزيرتي تيران وصنافير إلى البرلمان، للتصديق على الاتفاقية التي وقعتها الحكومة مع الطرف السعودي في نيسان الماضي، على الرغم من صدور قرار من المحكمة الإدارية العليا أوائل العام الجاري ببطان الاتفاق. لكن، يمكن القول إن هذا الربط لا يبدو منطقياً لعدة أسباب، منها أن قرار السيسي إحالة الاتفاقية إلى البرلمان تم في كانون الثاني الماضي، بعد صدور حكم المحكمة مباشرة، كما أن رئيس المجلس، أفاد بأن ثمة أوراقاً ناقصة قد توجب المناقشة والتصديق، وهو ما فسره بعضهم بأن القاهرة تريد الإبقاء على هذا الملف، معلقاً إلى حين تسوية باقي القضايا الخلافية الأخرى مع الرياض.

مناوشات قد لا تؤثر على الإطار العام للعلاقة، لا سيما إذا كانت هناك أطراف خارجية تدفع في هذا الاتجاه لتحقيق مصالحها النفط، من أجل تخفيف الاحتقان الداخلي بعض الشيء، لا سيما بعد رفع الحكومة المصرية أسعار المحروقات، بعد توقف «أرامكو»



تلعب ورقة «أرامكو»، والوديعة الدبلوماسية التي منحها للقاهرة، فيما يلعب السيسي ورقة التصديق على اتفاقية جزيرتي تيران وصنافير، وعضوية بلاده في مجلس الأمن وغيرها. إذن، هي مناوشات قد لا تؤثر على الإطار العام للعلاقة، لا سيما إذا كانت هناك أطراف خارجية تدفع في هذا الاتجاه لتحقيق مصالحها الآنية أو حتى المستقبلية. ■

الأشهر الحرم في كتاب الله

بقلم: رمزي السعيد

عليها شيئاً قسماً للوصول إلى الثبات، ولتحافظ على الاستقامة والمداومة على العمل الصالح، فإن من أراد أن يداوم على أعماله الصالحة بعد مواسم الطاعة، فمن المفيد له أن يعرف أهمية المداومة عليها وفوائدها وآثارها والأسباب المعينة عليها، وهدي الصحابة رضي

إن العمل الصالح شجرة طيبة تحتاج إلى سقاية ورعاية واهتمام، حتى تنمو وتنتج وتؤتي ثمارها، وإن من علامات قبول الحسنه فعل الحسنه بعدها، وهذا من رحمة الله تبارك وتعالى وفضله، فإنه يكرم عبده إذا فعل حسنة وأخلص فيها لله، فيفتح له باباً إلى حسنة أخرى ليزيده منه قريباً، لذا يجب أن نتعاهد أعمالنا الصالحة التي كنا نعملها فنحافظ عليها، ونزيد

أردوغان في ديار بكر سعياً لكسب دعم الأكراد

قال الرئيس التركي رجب أردوغان إنه لا يمكن تحقيق السلام مع من يحملون السلاح، في إشارة إلى حزب العمال الكردستاني، داعياً الأكراد إلى التصويت لصالح التعديلات الدستورية المقترحة في الاستفتاء الشعبي المقبل.

وأكد أردوغان في خطاب القاه بمدينة ديار بكر يوم السبت أنه عازم على تخليص البلاد والمواطنين الأكراد من «إرهاب» حزب العمال، واصفاً الحزب بأنه «العدو الرئيسى لتركيا واستقرارها».

وتعهد بمواصلة تنمية تلك المناطق في جنوب شرق البلاد وضمان الاستقرار والأمن فيها، داعياً الأكراد إلى الموافقة على التعديلات الدستورية التي ستطرح في الاستفتاء بعد نحو عشرة أيام.

وتابع قائلاً: «نحن حماة السلام، نحن حماة الحرية»، مضيفاً: «نحن مستعدون للتحدث وأن نسير جنباً إلى جنب مع الجميع ممن لديهم شيء يقولونه أو مشروع، لكن لدينا شرط واحد، ألا يكون هناك أسلحة في أيديهم».

كأوننا و كأوننا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

العَواريُّ مُؤدَّة

إن لكل امرئٍ وجهة هو مؤبئها، فالمؤمنون يستبقون الخيرات، ويصطنعون المبرات، ويسارعون إلى جنة عرضها الأرض والسماوات. إن أعمال الخير بحر عظيم غامر، ساحله الجود، ولجته المعروف، وكنوزه البر والإحسان، وإن من محاسن الأعمال الإحسان إلى من تحققت حاجته، وقصرت قدرته على امتلاك عين تعوزه، فلا يمكنه شراء العين لثقة ذات اليد، ولا الإجارة بسبب النفاقة، لذا كان مضطراً إلى أن يستعير ما يفتقده سداً لحاجته، وتضرباً لكرهه، فمن ذا يرجو؟ ومن ذا يستجيب؟ ومن من الناس يجيب المضطر إذا رجاه؟ ومن تطاوعه نفسه إذا حضرته الأنفاس الشح أن يسأل عن عزيز ما تملكه يميناً!

إن العارية تمكين من المنفعة، وهي إحدى صور التكافل المشرفة، بل هي من أعمال الخير والبر التي تقتضيها الأخوة الصادقة، والروابط الوثيقة. إن الناس لا غنى لهم عن الاستعانة ببعضهم، فالعارية هي إحدى سبل التعاون، والله تعالى أمر بالتعاون فقال: «وتعاونوا على البر والتقوى» المائدة-٢، ولا أصل لمن يقول المستعار عار، ولهذا سمي عارية، فإن الأنبياء والرسل استعاروا الأشياء في عامة أحوالهم، فإنه قل عندهم ملك الأعيان، وقد ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ استعار فرساً من أبي طلحة، فركبها، واستعار دروعاً من صفوان بن أمية يوم حنين، فقال صفوان: أغضب يا محمد أم عارية؟ فقال: بل عارية مضمونة، رواه أحمد.

إن العارية فعل مندوب، فإن فيها تمليكا للمنفعة إلى زمن معين، ويؤمل أن يبلغ المعير في إحسانه أعلى الأمرين، وهو تمليك العين.

وقد ذم الله تعالى أقواماً لا يتصدقون بالأعمال فقال: «ولا يحض على طعام المسكين» الماعون-٢، ثم ذمهم بمنع المنافع بطريق الإعارة فقال: «الذين هم يراؤون ويمنعون الماعون» الماعون: ٦-٧، والماعون ما فيه عون لأخيه في حوائجه، وهو كل ما ينتفع به من شؤون البيت وغيره، وكل ما يستعيره الناس في ما بينهم كالتقديرات والذئب والفأس والمركب والكتاب والسلاح.. والذين لا يتصدقون بالمنافع، ويمنعون العواري هم أشد الناس شحاً، ترى أيديهم مغلولة إلى أعناقهم على الدوام، إذا دعوا إلى الإحسان غصت حلوهم، وشرقوا بريقهم!

إن ذلك الخلق ليس من سجايا الأمة وشيمها، بل هو عادة المجوس واليهود كما يقول العارفون، فالمجوس أحرض الناس على حطام الدنيا، ولحرصهم لا يتصدقون بالمنافع، ويمنعون العواري، واليهود أحسن طينة وطبيعة، فلا تمتد أيديهم بالصدقات، لأن فيهم لؤماً وخساسة، وأما سادة المؤمنين فالقول فيهم: «ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة» الحشر-٩.

وإذا أحب الإسلام مالك العين أن يجود بتمكين المحتاج والمضطر من الانتفاع بها، فإن على المستعير أن يفقه أن العارية أمانة وليس عطية ولا هدية، وأنه مؤتمن عليها ومكلف بأدائها إلى صاحبها، فالله تعالى يقول: «فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله ربه» البقرة-٢٨٢، ويقول: «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها» النساء-٥٨، والرسول ﷺ يقول: «العارية مؤداة، رواه أبو داود، ويقول: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه، المهذب».

ربما تبتلون بأقوام يستهويهم استعارة الماعون، والاستمتاع بما يضم من المتاع، فيجحدون ولا يؤتمنون، ويستملكون ما به ينتفعون، وإن شئتم حق لكم أن تشبهوهم بالمنافقين في بعض آياتهم كما جاء في الحديث الشريف: «وإذا أؤتمن خان، متفق عليه، وإن شئتم فاقربوهم باليهود أهل الجحود الذين قال الله تعالى فيهم: «وممنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً» آل عمران-٧٥، فإنهم أشباه بعض اليهود، لا تحصلون منهم على عواريتكم التي استأتمتموهم عليها إلا بما يضي الجهد، بالمطالبة والملاحقة والملازمة! ثم تسليم الأمر إلى الكريم العبود!

إن من لا يؤتمن على حقير الأعيان، لا يستأمن على عظيم الأثمان، ومن يخون أمانة الحطام فيقلب على فراش الأثام، ويبعث على إضاعة حقوق الأنام، ليس حقيقاً بأن يتشرف بحمل أمانات الإسلام! ■

هذه الأشهر لما خصها الله به من المنزلة والتحذير من الوقوع في المعاصي والآثام، تقديراً لما لها من حرمة.

وحيث إن المعاصي تعظم بسبب شرف الزمان الذي حرّمه الله، لذلك حذرنا الله في الآية من ظلم النفس فيها، مع أنه -أي ظلم للنفس- يشمل المعاصي، فإنه يحرم في جميع الشهور، ولا شك أن لشهر رجب مكانة عند الله تبارك وتعالى، فهو أحد الأشهر الحرم التي كرمها الله جل ذكره في كتابه ونهى الناس عن الظلم فيها، ولا يعني هذا أنه يجوز تخصيصه بعبادة معينة دون غيره من الشهور، لأنه لم يقبض عن النبي ﷺ شيء من ذلك، فإن تخصيص العبادات بأوقات لم يخصها بها الشرع لا يجوز لأنه لا فضل لأي وقت على وقت آخر إلا ما فضله الشرع، فليس للطاعات موسم معين ثم إذا انقضى هذا الموسم عاد الإنسان إلى المعاصي، بل إن موسم الطاعات يستمر مع العبد في حياته كلها، ولا ينقضي حتى يدخل العبد قبره، فمما لا شك فيه أن المسلم مطالب بالمداومة على الطاعات، والاستمرار في الحرص على تزكية النفس، ومن أجل هذه التزكية شرعت العبادات والطاعات، ويقدر نصيب العبد من الطاعات تكون تزكيته لنفسه، ويقدر تفریطه يكون بعده عن التزكية؛ لذا كان أهل الطاعات أرق الناس قلوباً وأكثر صلاحاً، وأهل المعاصي أغلظ قلوباً وأشد فساداً.. فلقد اختار

الله من الأزمان أياماً مباركات تكون وسيلة للإكثار من الطاعات، اصطفى فيها أياماً وليالي وساعات فضلاً منه وإحساناً، يمسحون فيها عن جبينهم وعناء الحياة، ويستقبلها المسلمون ولها في نفوس الصالحين منهم بهجة، وفي قلوب المتقين فرحة، فرب ساعة قبول فيها أدركت عبداً فبلغ بها درجات الرضا والرضوان. ■



تساؤل في مصادر المياه في مصر وهزل في موضع الجد

لا نستطيع أن نتجاهل حقيقة أن مصر دخلت مرحلة الفقر المائي، وهو ما أدى إلى تناقص نصيب الفرد من المياه بحيث وصل إلى ٧٠٠ متر مكعب سنوياً، في حين أن المعدلات العالمية تصل بذلك النصيب إلى ألف متر مكعب. هذا الكلام ليس لي، لكنه جاء على لسان وزير الإسكان الدكتور مصطفى مدبولي، في حديث له أمام مؤتمر مناقشة توطيد صناعة تحلية المياه في الوطن العربي، الذي عقد بالقاهرة في منتصف شهر آذار الماضي، إذ قال أمام السامعين إن التزايد المطرد في عدد السكان بصر مع ثبات مواردنا التقليدية من مياه الشرب، لم يترك أمامنا خياراً آخر، إذ لا مفر من المضي قدماً وبسرعة شديدة في مجال تحلية مياه البحر، وهو ما ينبغي أن يعد خياراً استراتيجياً وثيق الصلة بالأمن القومي في المرحلة الراهنة.

هذه الرسالة تدق الأجراس عالية منبهة إلى خطر موشك يهدد الحياة في مصر، التي يندر فيها المطر، وتظل مياه النيل مصدر الحياة والنماء فيها منذ عصور الفراعنة وحتى الوقت الراهن، لذلك لم يبالغ المؤرخ الرحالة اليوناني هيرودوت حيث قال إن مصر هبة النيل، بما يعني أن له فضله في وجودها.

حين قرأت تفاصيل المؤتمر التي نشرتها صحيفة «المصري اليوم» في ١٧/٣، تذكرت أنني قرأت هذا الكلام قبل عدة أشهر. وحين رجعت أوراق عثرت على قصاصة لتقرير إخباري نشرته صحيفة «الوطن» في الخامس من شهر كانون الأول الماضي، أي قبل أكثر من أربعة أشهر، وكان عنوانه الرئيسي الذي ظهر باللون الأحمر هو: وزير الري: انتهى عصر رفاهية استخدام المياه. وفي نص التقرير المنشور أن الدكتور محمد عبد العاطي وزير الري والموارد المائية، قال أمام المؤتمر الدولي للتطور العلمي والتكنولوجي في إدارة الموارد المائية إن عصر الرفاهية في الاستخدام المفرط للموارد المائية قد انتهى، وإن الزيادة المستمرة في السكان تفرض إعادة النظر في كيفية ترشيد استهلاك المياه إلى جانب التوجه إلى تحلية مياه البحر.

الملاحظة الأساسية على تصريحات الوزيرين أنها جاءت أمام مؤتمرين علميين للخبراء تطرقا إلى موضوع أزمة المياه وتقنيات تحليتها. ثم أنهما وجها نفس التحذير. مع فارق زمني بينهما يصل إلى نحو أربعة أشهر، في حين أن أمراً بهذه الخطورة ينبغي أن يوجه إلى الرأي العام وليس إلى الخبراء دون غيرهم، وأن إطلاق الكلام كان ينبغي أن يكون مقدمة لشحن حملة قومية تنبه وتحذر وترشد الناس إلى كيفية المشاركة في إنقاذ البلد من مجاعة مائية تهدد البشر والزرع والضرع.

حين لم يحدث شيء من ذلك، في الوقت الذي امتلأت فيه شوارع العاصمة بالإعلانات والملصقات التي تروج للمسلسلات الجديدة ونجوم البرامج التلفزيونية، فإن ذلك لا يدع مجالاً للشك في أن الأمر ليس مأخوذاً على حمل الجد، وأن ما قيل في حقيقته هو مجرد كلام مناسبات ليس أكثر. وربما أعطى ذلك انطباعاً بأن الوزيرين بالغوا في الأمر، حيث لا توجد مشكلة ولا من يحزنون. وأسوأ من ذلك بطبيعة الحال أن تكون هناك مشكلة حقيقية، ولكن عقلية التركيز على الإنجازات وإشاعة الفرحة والتفاؤل بين الناس تجاهلها وهونت من شأنها، أملاً في أن يأتينا حل من السماء من حيث لا نحسب.

ثمّة ملاحظة أخرى مهمة، تتمثل في أن كلام الوزيرين أشار إلى أن الأزمة ناتجة من الزيادة في عدد السكان، ولم ينتظر إلى موضوع سد النهضة الإثيوبي الذي من شأنه التأثير في حصة مصر من المياه، وهو ما يثير عدة أسئلة عن دوافع السكوت عن ذلك الجانب، وغموض الموقف المصري إزاء الفاجعة المنتظرة بعد تمام بناء السد.

صحيح أن الغموض يكتنف العديد من قضايا المصير السياسية، لكن حين يتعلق الأمر بالقضايا المعيشية، فإن الغموض فيها يصبح استهانة بالمآلات، لا يوصف باقل من أنه لعب بالنار. ■

المحامي محمد صبلوح حول محاكمة الشيخ أحمد الأسير



انسحب وكلاء الدفاع عن الشيخ أحمد الأسير، من جلسة محاكمته في قضية أحداث عبرا التي كانت مقررة يوم الإثنين الماضي أمام المحكمة العسكرية، وتضامن معهم عدد من محامي الدفاع عن متهمين آخرين، بعدما أصرت المحكمة على المضي بالمحاكمة، دون الأخذ بالطلب الذي تقدموا به، وهو الاستمهال إلى أن تبت النيابة العامة التمييزية بالإخبار الجديد الذي تقدموا به، والذي تضمن وثائق بالصوت والصورة، مستقاة من تقرير نشرته قناة «الجزيرة» مطلع الشهر الماضي، بعنوان «ما خفي أعظم.. من أطلق الرصاصة الأولى» (في أحداث عبرا)، وفيه تظهر صور لعناصر من «حزب الله» بادرت إلى فتح النار على حاجز الجيش وأدت إلى اندلاع المعارك.

وكانت «العسكرية» قد عقدت جلسة صاحبة لمحاكمة الأسير وأنصاره ظهراً، حضرها محاميا الشيخ الموقوف، أنطوان نعمة ومحمد صبلوح، بعد تغيبهما مع زميلهما عبد البديع عاكوم عن عدد من الجلسات السابقة. ولدى افتتاح الجلسة ومحاوله الشروع بالاستجواب، أدلى المحامي نعمة بمطالعة قانونية، برر فيها أسباب حضوره مع زميله، وأوضح أنه في الخامس من آذار الماضي عرضت قناة «الجزيرة»

برنامجاً تحت عنوان «ما خفي أعظم.. من أطلق الرصاصة الأولى»، وقال إن «هذا البرنامج يعد وثيقة حية تدعم الإخبار الذي تقدمنا به سابقاً». وعليه وعملاً بمقتضى القانون، واستناداً إلى الوثيقة التي تظهر من أطلق الرصاصة الأولى، نطلب الاستمهال وتأجيل الجلسة».

رئيس المحكمة لم يستجب لهذا الطلب، وأشار إلى

أظهر بعضهم بالصورة والفيديو والتسجيلات الصوتية، وعلى الرغم من توافر الأدلة الكافية، لكن المحكمة العسكرية والنيابة العامة العسكرية لا تعيرها اهتماماً.

أن متهمي ملف عبرا قد حوكم معظمهم، وحتى اليوم لم يستدع أحد من المسلحين الحزبيين الذين شاركوا بالمعركة، ومن هنا فإننا نطرح التساؤل من هو الذي ميز بين المسلحين في معركة واحدة واعتبر مسلحاً من فئة معينة إرهابي ويتم اعتقاله وتعذيبه، ومسلح حزبي آخر بشرطه صفراء ذنبه مغفور ولا يتم التحقيق معه؟! إن معظم وكلاء الدفاع في ملف عبرا قد وقعوا على إخبار جديد مستند إلى فيلم الجزيرة الوثائقي واستنكفوا عن المثول بعد أن اقتنعوا بأن العدالة غائبة ويجب تصحيحها.. ونادى صبلوح أهالي شهداء الجيش طالباً: تعالوا معنا نتكاتف بيدا بيد لكشف حقيقة من قتل أبناءكم وفضحه ونطالب بمحاكمته. ■

أن السير بالمحاكمة، لا يلغي التحقيق في الإخبار، وأصر على متابعة القضية والبدء بالاستجواب، لافتاً إلى أنه «خلال المحاكمة يمكن معرفة من أطلق الرصاصة الأولى»، لكن وكيل الأسير تمنياً أن «تساوي العدالة بين الجميع»، واعتبرا أن «صاحب النية الجرمية هو من أطلق الرصاصة الأولى، والطابور الخامس هو الجرم الحقيقي في هذا الملف». ثم أعلنوا الاستنكاف عن الحضور.

وبعد الجلسة كان لنا لقاء مع المحامي محمد صبلوح الذي أكد أن طلبات الدفاع قانونية ومحقة، ومن شأنها إظهار الحقائق وتبيين المجرم الحقيقي الذي أشعل فتيل الفتنة، وأن فيلم الجزيرة الوثائقي

لبنان في مواجهة التحديات الاقتصادية

بقلم: د. محمد شندب

بلد مثل لبنان عدد سكانه لا يزيد على أربعة ملايين نسمة، تتهدده أخطار اقتصادية كبيرة. الدين العام فاق السبعين مليار دولار.

المؤسسات الصناعية التي أغلقت أبوابها ناهزت الأربعمائة. وجيش العاطلين من العمل يزداد يوماً بعد يوم. المافيات المتسلطة على رقاب الناس. حيتان المال الذين يحتكرون لقمة العيش، إضافة إلى الهدر في المشاريع والتشبيح على حقوق الدولة في المطار والمرافق والأماك البحرية.. كلها عوامل قد تدفع الناس إلى الغضب والعنف، وهناك متربصون ينتظرون الفرصة لأخذ البلد إلى المجهول. لذلك لا بد من خطة على مستوى الوطن يشارك فيها كل المخلصين الذين يرفضون كل أنواع الهيمنة، كما يرفضون الانتفاضات العشوائية التي تخرب ولا تعمر.

ويكفي ما حل بمحيطنا العربي من أهوال ومصائب. هذه الخطة تبدأ بالقضاء على الفساد والهدر والمحسوبية، انطلاقاً من رأس الهرم حتى يأخذ الفقير حقه قبل الغني. وعندها تسود العدالة وينعم الناس بالأمن والسلام.

هذه الخطة نفذها الخليفة عمر بن عبد العزيز الذي حكم أكبر دولة في العالم، كانت تمتد من الصين شرقاً إلى فرنسا غرباً. هذه الدولة التي تشمل أجزاء كبيرة من قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، لم يكن فيها فقير واحد. لقد أرسل عمر الجباة إلى جبال أفريقيا ليجمعوا الزكاة من الأغنياء ثم يعطوها للفقراء، فلم يجدوا فقراء!! عندها أمرهم الخليفة أن يقتشوا عن المديونين ويوفوا عنهم ديونهم، وعن الشباب كي يزوجه من بيت مال المسلمين. هل يعلم حكام لبنان لماذا انتهى الفقر في زمن عمر بن عبد العزيز؟ لأن عمر كان الفقير الأول في هذه الدولة العظيمة. لقد ترك عمر لأولاده بضعة دنانير، وعندما قيل له: أن تترك أولادك أغنياء خير من أن تتركهم فقراء، قال: أولادي واحد من اثنين..

إما رجل تقي والله يتولاه. وإما أن يكون غير ذلك، فإنا لن أعيين العاصي بمالي على معصية الله.

طبعاً سوف يستغرب الكثيرون هذا الطرح في زمن الهجوم على الإسلام من قبل أركان العلمانية الطاغية وأرباب الديمقراطية المزيفة، لكن المريض الذي يطلب الشفاء يذهب إلى الصين سعياً وراء العلاج، فلماذا لا يتجرأ رجال الإصلاح في لبنان على أن يطبقوا خطة عمر في الزهد والتقشف والتجرد لله رب العالمين، حتى ننقذ البلد من خطر الإفلاس والفشل والسقوط في براثن الجوع، والجوع كافر لا يرحم؟ ■

دعوة من الأمم المتحدة للتحقيق في انتهاكات قوات حفتر في ليبيا

وكانت قوات حفتر أقدمت على نبش قبر المخزوم الذي دفن بعد وفاته متأثراً بجراحه، ووضعت الجثة على سيارة وتجوّل بها مسلحو حفتر في بنغازي وسط حالة من هستيريا الفرح وإطلاق الرصاص والصراخ والسب والشتم والبصاق عليها، وقاموا عقب التجول بالجثة بشنقها أمام معسكر قوات الصاعقة.

إعدامات ميدانية

كما أظهر مقطع مصور نشر على موقع التواصل الاجتماعي قيام النقيب محمود الورفلي القائد العسكري البارز في القوات التابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر، بإعدام ثلاثة أشخاص مقيدي الأيدي في بنغازي.

وسمع في الفيديو صوت أحد الأشخاص وهو يوجه أمر تنفيذ الإعدام بالمعتقلين الثلاثة، وأطلق الورفلي بعد ذلك وإبلا من الرصاص على رؤوس الضحايا. ■

دعا المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة إلى إجراء تحقيق في قيام مقاتلي اللواء المتقاعد خليفة حفتر بنبش القبور في بنغازي، في وقت تتدفق فيه صور ومقاطع تظهر الممارسات البشعة لما يقع في منطقة قنفودة ببنغازي شرق ليبيا.

وعبر «فرحان حق» عن إدانة المنظمة لأعمال التشويه والتهميل بجثث الموتى التي تم الإبلاغ عنها، وقال إن «بعثة الأمم المتحدة في ليبيا على اطلاع بالتقارير المذكورة. ومن الواضح أننا ندين أي تشويه للجثث من النوع الذي تم الإبلاغ عنه، ونود أن يتم التحقيق في هذا الأمر».

يأتي ذلك في وقت تداولت فيه مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يظهر أحد المقاتلين التابعين لقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في بنغازي، وهو يسخر من جثة القائد العسكري بمجلس شورى ثوار بنغازي (جلال المخزوم) وهي معلقة أمام معسكر كتيبة القوات الخاصة بعد التنكيل بها، ويظهر الجندي ساخراً كأنه يجري مقابلة مع جثة القتيل.

المؤتمر السنوي الرابع للأخوات في جمعية النجاة



تمت تحت عنوان «بناء النفس في زمن الفتن»، وفي جو مفعم بالأخوة، أقامت جمعية النجاة الاجتماعية مؤتمرها التربوي السنوي في مركز الدعوة - بيروت وذلك نهار الأحد ٢ نيسان ٢٠١٧.

افتتحت الإعلامية هبة مراد اللقاء ورحبت بالحضور من كافة المناطق اللبنانية، وكانت الكلمة بعدها لرئيسة الجمعية الصيدلي ختام الحاج شحادة، أكدت فيها أهمية العمل الدعوي وإعطائه حقه من الجهد والوقت. بعدها تم عرض سلايد عن اللقاءات المركزية السابقة من مؤتمرات ومحيمات ومحاضرات لاستحضار أجمل لحظات تجمع بين القلوب قبل الأجساد.

ثم كانت المحاضرة الأولى للدكتور عبد الرحمن ذاكر بعنوان «أسس التعامل مع الذات» أكد فيها ضرورة فقه النفس والصدق معها والانشغال بها قبل الانشغال بالآخرين وإعطائها حقه من التخلية ثم التحلية.

بعد ذلك كان عرض، لتجارب ناجحة في توظيف الطاقات الدعوية، قدمته الأختان أميرة شاتيل عن بيروت وفاتن فواز عن الإقليم.

وفي الختام تلت الأخت مريم البعلبكي التوصيات، لتتعاهد القلوب بعدها على الاجتماع على طاعة الله في مواعيد قادمة، كما تفرقت على طاعته لتتابع مسيرتها الدعوية كل في منطقتها ومحيطها.

النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي جذور الإنكار وذرائع المسؤولية

صدر حديثاً عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتاب «النكبة الفلسطينية في الحيز العام الإسرائيلي: جذور الإنكار وذرائع المسؤولية»، تأليف: أمل جمال وسماح بصول، وهو التاسع ضمن سلسلة «القضية الفلسطينية: آفاق المستقبل».

يركز هذا الكتاب على مناهج هيكل العقائد والمدارك الخاصة بالنكبة الفلسطينية في الوعي الجماعي الإسرائيلي كما تتكشف في الخطاب الإعلامي في إسرائيل. ويهدف إلى الوقوف على مدى الاعتراف الإسرائيلي بالنكبة الفلسطينية أو التناكح لها، ومدى قبول المسؤولية عن وقوعها. وتحمل أنماط الاعتراف بالنكبة، والتناكح لمجرد حدوثها أو المسؤولية عنها، ما قد يمكن من الإطلال على الشكل الذي يُنظر فيه إليها داخل الحيز العام الإسرائيلي، وعلى مدى كون النكبة وذاكرتها عنصرين مهمين في بلورة الأنماط السلوكية لدى الجمهور الإسرائيلي في السنين الأخيرة.

ويبين الكتاب أن المعتقد الأبرز في الخطاب العام الإسرائيلي تجاه النكبة يكمن في الربط بين ثلاثة ادعاءات تراكمية هي: إنكار مجرد وقوعها؛ النظر إليها كبذعة مهددة هدفها نزع الشرعية عن إسرائيل؛ التناكح للمسؤولية عنها. ويطابق هذا المعتقد الموقف الرسمي الإسرائيلي الذي لا يبدي استعداداً للتوصل إلى تسوية مع ذاكرة النكبة الفلسطينية، لا بل يرفض تاريخها. ■



ندوة حوارية حول مفهوم الدولة في الإسلام



أقامت رابطة الطلاب المسلمين في طرابلس ندوة حوارية حول مفهوم الدولة في الإسلام للنائب الدكتور عماد الحوت، وذلك في قاعة المؤتمرات في جامعة الجنان، بحضور نائب الرئيس للشؤون الإدارية الدكتورة عائشة يكن، مسؤول رابطة الطلاب المسلمين في طرابلس المحامي زاهر مطرجي، وحشد من الأساتذة الجامعيين والطلاب.

تحدث النائب الحوت عن مجموعة المفاهيم التي تقوم عليها الدولة المدنية الحديثة ذات المرجعية القيمة الإسلامية، وعن رؤية الجماعة الإسلامية للدولة في لبنان.

وفي نهاية الندوة قدمت الدكتورة يكن درعاً تكريمية للنائب الحوت باسم جامعة الجنان.

الجماعة الإسلامية تتابع قضية معمل فرز النفايات في صيدا

عقدت قيادة الجماعة الإسلامية في صيدا اجتماعاً مع رئيس بلدية صيدا المهندس محمد السعودي، تناول عدداً من القضايا البلدية والإنمائية والبيئية، وبشكل خاص مسألة تراكم النفايات خلف معمل الفرز في صيدا، والروائح الكريهة المنتشرة في محيطه بشكل يندب بتفاقم المشكلة يوماً بعد يوم. وناقش الطرفان هذه القضية من كل جوانبها، مؤكداً ضرورة إيجاد الحلول الواقعية والمنطقية والعملائية التي تضمن سلامة العمل وانعكاسه على المدينة.

وأكدت الجماعة أن مصلحة صيدا مقدمة على ما سواها.. وصحة أبنائها لا تقبل المحاباة ولا المجاملة.. وإننا إذ نشد على يدي رئيس البلدية الذي لا يألو جهداً في المتابعة لكل صغيرة وكبيرة بهذا الخصوص، نعتبر أن الإنجاز الكبير الذي تحقق في صيدا بإنشاء معمل فرز النفايات لن نقبل أن تشوّهه سوء الإدارة أو طمع الإداريين.. وإلّا فإننا سنقف بوجه عقد استيراد النفايات من بيروت، لأننا وإن كنا حريصين على مساعدة غيرنا في التخلص من مشاكلهم ولكن ليس على حساب صيدا ونقل المشكلة إليها.

عمل اجتماعي في يوم الطفل ٢٠١٧



نظم القسم الخيري في جمعية النجاة الاجتماعية - بيروت، حفل تكريم أمهات الأيتام المكفولين لديها وذلك يوم الأربعاء في ٢٩ آذار ٢٠١٧. وقد تضمنت الحفل جلسة حوارية أدارتها المرشدة الأسرية رانيا الخطيب حول السلوك السيئ عند الأطفال وكيفية التعامل معه، وتطرق إلى ظاهرة انتشار وسائل التواصل الاجتماعي لدى الأولاد، فركزت على التوازن بين الخصوصية والمراقبة من قبل الأهل، كذلك تضمنت الحفل أنشطة ترفيهية متنوعة شاركت فيها الأمهات، وكانت عريقة النشاطات الأتسة مريم شاتيللا.

وشاركت تلميذات من ثانوية أمان كبرية شعرائي بتقديم قوالب من الكيك على الحاضرات، كنوع من الدعم المعنوي للأمهات.

واختتمت الحفل بتوزيع الهدايا على الجميع.

محاضرة لجمعية النجاة في بعلبك

أقامت جمعية النجاة الاجتماعية في بعلبك محاضرة ألقاها الشيخ بكر الرفاعي بعنوان «الأم والمرأة مقامهما ومهامهما»، بمركز الجماعة الإسلامية في بعلبك، تطرق فيها إلى الشبهات في الإسلام حول المرأة، وخطورة الزواج المدني، وأهمية تفقه المرأة بأمور دينها، لتصبح قادرة على حل المشاكل العائلية، ولتمتلك مهارات التربية والتوجيه والرعاية.

مؤتمر «واقع المرأة في العمل الإنساني تحديات وآمال» في إستانبول



شاركت جمعية النجاة الاجتماعية ممثلة بالسيدة سميرة المصري، رئيسة الجمعية السابقة وعضو المنتدى العالمي للأسرة والطفل، والدكتورة فاطمة شعبان مسؤولة قسم حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، في المؤتمر الدولي للعمل الإنساني النسائي الذي نظمه «مركز عيد النسائي القطري» تحت عنوان «واقع المرأة في العمل الإنساني.. تحديات وآمال» الذي استمرت فعالياته يومي ١ و٢ نيسان ٢٠١٧، وذلك بحضور ما يزيد على ستين جمعية خيرية، بالإضافة إلى عشرات الشخصيات النسائية المهتمة بالعمل الخيري النسائي حول العالم.

ويهدف هذا المؤتمر الذي تم بالشراكة مع المجلس الإسلامي العالمي «مساع» إلى إبراز دور المرأة في العمل الإنساني، وتنمية العمل النسائي في المجالات الإنسانية المختلفة.

وقد شكل المؤتمر الذي عقد في إستانبول فرصة لتبادل الأفكار والخبرات التي من شأنها أن تساهم في ترسيخ التجارب الناجحة وتعميمها والاستفادة منها، وتشجيع التشبيك بين الجمعيات العاملة في هذا المجال، وتوثيق الخبرات.

اللقاء الإسلامي التشاوري يعقد اجتماعه الدوري

عقد اللقاء الإسلامي التشاوري الذي يضم الحركات والجمعيات والشخصيات الإسلامية في لبنان اجتماعه الدوري في مركز الجماعة الإسلامية في بيروت بحضور أعضائه، وجرى النقاش في الملفات التي تعني وتهم المسلمين في لبنان على المستويات السياسية والاجتماعية والإنسانية والحياتية، والتحديات التي تواجه لبنان في المرحلة المقبلة.

كما جرى نقاش تداعيات ومآلات الأزمة السورية على الداخل اللبناني، لا سيما مسألة النزوح والمعاناة التي يعيشها النازحون. وكانت وجهات نظر المجتمعين متفقة على النقاط التي تم بحثها.

إذاعة الفجر توقع اتفاقية تعاون مع جامعة الجنان



وقعت إذاعة الفجر اتفاقية تعاون مع جامعة الجنان، حيث زار وفد إداري من الإذاعة مقر الجامعة بطرابلس، وتم التباحث مع إدارتها في مساحات التنسيق والتعاون بين المؤسستين. وفي ختام اللقاء قام رئيس جامعة الجنان د. بسام بركة والمدير العام لإذاعة الفجر أيمن المصري بتوقيع الاتفاقية، وذلك

هيئة نصر الأقصى في لبنان «سلسلة التثقيف المقدسي للطلاب»



نظمت هيئة نصر الأقصى في الجماعة الإسلامية بالتعاون مع رابطة شباب لأجل القدس في عكار، يوماً مقدسياً تثقيفياً لطلاب مدرسة أقرأ الابتدائية، وثانوية العلم والإيمان في بلدة عكار العتيقة، الثلاثاء (٢٨/٣/٢٠١٧).

قدم فريق الهيئة عرضاً مسرحياً للدمى، يرافقه شرح عبر شريط فيديو يتحدث عن معالم المسجد الأقصى المبارك، وعن الانتهاكات والإقتحامات التي يتعرض لها، وكيفية الدفاع عنه.

كما كانت محاضرة للشيخ أحمد عياش، تحدث فيها عن أهمية المسجد الأقصى الدينية والتاريخية. وقد ضم النشاط حوالي ألف طالب/ة من مختلف الأعمار.

حتى لانسى أطفال خان شيخون

بقلم: أواب إبراهيم

أضيفت مجزرة جديدة إلى سجل المآسي الطويل الذي تعاني منه أمتنا العربية والإسلامية، وتنزف منه في كل مرة دماً وكرامة. صور أطفال مجزرة خان شيخون لن تبقى كثيراً في ذاكرتنا، فسرعان ما سنقلب صفحاتها كما قلبنا قبلها صفحات كثيرة لمجازر وجرائم ارتكبتها النظام السوري. أيام قليلة ستكون كافية كي ننسى صور عيون أطفال انطفأت الحياة فيها يشهقون ويستجدون نفساً يعيدون من خلاله الحياة لقلوبهم.

وسائل التواصل الاجتماعي كما في كل مأساة، امتلأت بصور الشهداء مترافقة مع عبارات غضب واستنكار، وكادت هواتفنا الذكية تحترق من كثرة ما أنزلنا صوراً ومقاطع فيديو وتعليقات حول ما شهدته خان شيخون. هي أيام استثنائية في حياة هواتفنا وصفحاتنا الافتراضية، وسرعان ما سنعود لسيرتنا الأولى في نشر صور الطعام الذي أكلناه، والمطارات التي مررنا بها، وتبادل رسائل العشق والغرام والهيام بين الزوج وزوجه، وبين الحبيب وحبيبته، وبين العبد وربيه، وكأن مخاطبة الخالق لاتصح إلا من خلال الشبكة العنكبوتية.

في ما مضى كنا نشعر بالعجز والانكسار بسبب عدم قدرتنا على مساعدة ومساندة من يتعرضون للظلم والقهر، وعدم استطاعتنا التخفيف من مآسي ومعاناة أقوام آخرين. فكان فعلنا يقتصر على تظاهرة غاضبة أو اعتصام استنكاري أو مؤتمر صحفي يعقده حزب أو جماعة أو هيئة، يكتبون كلمات للتعبير عن أقصى درجات الغضب والاستنكار، مطالبين بمحاسبة الظالمين. صحيح أن هذه الكلمات كانت تذهب أدراج الرياح، وفي بعض الأحيان لم تكن تجد وسيلة إعلامية لتنشرها، لكن ذلك كان أقصى ما نستطيع. أما اليوم، فمن الواضح أن التطور الكبير الذي بات يحيط بنا أصاب بشظاياه طريقة غضبنا واستنكارنا. فالتظاهر والاعتصامات وبيانات الاستنكار باتت موضة قديمة عفى عليها الزمن، وصار غضبنا لا يتم الاعتراف به إلا إذا أذعناه في العالم الافتراضي، وحصلنا من ورائه على تعليقات وإعجابات الأصدقاء، لكنه لا يمنح نفساً لطفل يختنق من غاز السيرين.

حال العجز الذي يشعر به كثيرون منا إزاء ما يتعرض له السوريون من قتل وخنق يعد إنجازاً كبيراً إذا ما قورن بالأداء الذي تقدمه الدولة اللبنانية التي استضافت فجأة على حقيقة وجود مليون ونصف مليون نازح سوري على أراضيها، وتنبهت لما يشكله هؤلاء من عبء على الاقتصاد والأمن، فبدأت الحكومة جولة مكوكية حول العالم يتوسل أموالاً لتستخدم لتحسين أوضاع النازحين، بل لتمويل موازنة تتجنب المساس ببؤر الفساد التي تعشش في إدارات الدولة. هذا الأداء الاستغلالي يستكملته وزير الخارجية بجولة يقوم بها على دول الانتشار، ويطلق من هناك تصريحات تنضح عنصرية وفوقية تجاه النازحين السوريين وكذلك الفلسطينيين. الأجهزة الأمنية تقارب أزمة الشعب السوري من زاوية لاتقل سوءاً، فدأبت على تنفيذ حملات دهم واعتقال لمخيمات النازحين، فالنازحون بالنسبة إلى هذه الأجهزة هم مشاريع خلايا إرهابية نائمة يجب رصدتهم وملاحقتهم وإحصاء أنفاسهم والإطباق عليهم.

هذا الأداء السلب لا يشمل النازحين فقط، فهو يطاول كل من تسول له نفسه تقديم العون والمساعدة للشعب السوري. وأنا هنا لا أتحدث عن المشاركة العسكرية كما يفعل البعض، لأن مصير هذه المشاركة سيكون الزج بأصحابها في السجون بتهمة الانتماء لعصابات إرهابية، إنما أتحدث عن تنظيم فعاليات مساندة للشعب السوري كجمع تبرعات مالية وعينية، والسعي لتأمين أوضاع إنسانية لائقة للنازحين. فمن التجربة تبين أن الدولة اللبنانية تقابل بعين الريبة والتضييق كل من يشارك في هذه الفعاليات، في حين أنها تقابل بعين التجاهل آخرين يشاركون بقتل الشعب السوري.

ما تقدم لا يبرز الركون والجلوس على مقاعد المتفرجين، فهناك الكثير لفعله. ووسائل التواصل الاجتماعي التي باتت تمتص غضبنا كالإسفنجة يمكن استغلالها ليس فقط لاستعراض عضلاتنا البلاغية في صوغ عبارات الحزن والاستنكار، بل للتواصل والتنسيق لتنظيم تحركات شعبية مساندة للشعب السوري ومنددة بما يتعرض له. ربما لن يصل صدق هذه التحركات لمن يتعرضون للقتل والاختناق والتهميش، لكنها ستكون مناسبة لتذكير من يعينهم الأمر أن مشاركتهم في قتل الشعب السوري إلى جانب النظام مرفوضة ومستنكرة. كما أن فعاليات التضامن ستشكل رسالة للدولة اللبنانية أن النازحين السوريين ليسوا وحدهم. ■

أزمة اللجوء..



كلية طيبة

مصادرة أملاك عقارية لرفعت الأسد في فرنسا وإسبانيا



وأملك لأسرة الأسد في إسبانيا

أجرت السلطات الإسبانية مدهامات استهدفت املاكاً لرفعت الأسد وعائلته في منتجع ماريبا، وقامت بمصادرتها. وأوضح مصدر قضائي أن المدهامات التي يقوم بها الحرس الوطني، تتم خصوصاً في ميناء بويرتو بانوس الفخم للبحوث في منطقة الأندلس، مشيراً إلى أنها على ارتباط بتحقيق في فرنسا حول شبهات بقيام رفعت الأسد باختلاس أموال عامة وتبييض أموال.

وتقدر أملاك رفعت الأسد وعائلته في إسبانيا بـ ٦٩١ مليون يورو، بحسب المصدر الذي أشار إلى مصادرة كل هذه الأملاك.

وتابع أن القاضي خوسيه دي لاماتا ينسق عملية قضائية ضد رفعت الأسد، في قضية تبييض رساميل ضمن عصابة منظمة في بويرتو بانوس وماريبا.

وبحسب القضاء الإسباني، فإن حافظ الأسد سلم شقيقه في الثمانينات نحو ٣٠٠ مليون دولار، سحبها من خزائن الدولة، واستخدمت لشراء أملاك في فرنسا.

ويُعتقد أن رفعت الأسد البالغ من العمر ٧٩ عاماً، اكتسب أملاكاً عقارية طائلة في فرنسا، إنما كذلك في ليشنتشتاين ولوكسمبورغ وكوراساو. وأدى التحقيق الفرنسي والتعاون القضائي على المستوى الأوروبي إلى فتح تحقيق في إسبانيا.

وأثبت التحقيق أن لرفعت الأسد وعائلته أملاكاً في إسبانيا، بين منازل صيفية وشقق فخمة ومواقف سيارات وحتى أملاك ريفية، وفق القضاء الإسباني. وجميع هذه الأملاك تقريباً في منطقة ماريبا وخصوصاً بويرتو بانوس. ■

أعلنت محكمة فرنسية مصادرة أملاك لرفعت الأسد (عم الرئيس السوري بشار الأسد والنائب السابق للرئيس الراحل حافظ الأسد في فرنسا) حيث يشتبه بأنه صنع ثروة في العقارات عبر اختلاس أموال عامة وتبييض أموال بشكل منظم، حيث يشتبه بأنه اقتناها بعد اختلاس أموال من بلاده، حسبما أفادت مصادر قريبة من الملف لوكالة فرانس برس. ورفضت محكمة الاستئناف في باريس الطعون التي تقدم بها رفعت الأسد، الذي أبعده من الحكم في ثمانينات القرن الماضي. كما أكدت عمليات المصادرة التي شملت عدة شركات لها أملاك عقارية في أحياء فاخرة في العاصمة الفرنسية.

ومن بين هذه الأملاك، منزلان فخمان في الدائرة ١٦ مساحة الأول ستة آلاف متر مربع في جادة فوش الراقية، كما تشمل تعويضات دفعتها بلدية باريس بقيمة ٩٠٥ ملايين يورو لمصادرة قطعة أرض في الدائرة ١٦ لبناء مساكن عامة.

وقدر المحققون أملاك رفعت الأسد وأسرته في فرنسا بنحو ٩٠ مليون يورو، موزعة بين أملاك عقارية في باريس، واسطبل في المنطقة الباريسية بقيمة سبعة ملايين يورو، ومجموعة مكاتب في ليون بقيمة ١٢٣ مليون يورو.

وقال مصدر قريب من الملف إن القضاء سينظر لاحقاً في طعون أخرى ضد عمليات مصادرة. ووجه القضاء إلى رفعت الأسد في ٩ حزيران ٢٠١٦ تهم اختلاس أموال عامة وتبييض أموال بشكل منظم في إطار تهريب ضريبي خطير.

وفي الوقت الذي يشتبه فيه قاضي التحقيق بأن رفعت الأسد اختلس أموالاً عامة قبل انتقاله للإقامة في المنفى في أوروبا مع أسرته، بزر الأسد الأموال بأنها هبات من الأسرة الملكية السعودية التي كانت تدعمه سياسياً منذ ثمانينات القرن الماضي.

وأشار رفعت الأسد خلال جلسة استماع في أواخر تشرين الأول الماضي إلى أنه رجل سياسي لا يهتم بأملكه وليس على إطلاع على الوثائق التي يوقعها، بحسب المصدر نفسه. لكن محكمة الاستئناف شككت في هذه الحجة بعد الاستناد إلى تسجيلات هاتفية تكشف أن محاسباً كان يطلع رفعت الأسد «بانظام» على وضع أملاكه العقارية.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	١١	٨	الضجر		الشروق		الظهر		العصر		المغرب		العشاء	
			د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د
السبت	١١	٨	٤٤	٤	١٧	٦	٤٠	١٢	١٦	٤	٠٣	٧	٢٦	٨
الأحد	١٢	٩	٤٢	٤	١٦	٦	٤٠	١٢	١٦	٤	٠٣	٧	٢٧	٨
الاثنين	١٣	١٠	٤٠	٤	١٤	٦	٣٩	١٢	١٦	٤	٠٤	٧	٢٨	٨
الثلاثاء	١٤	١١	٣٩	٤	١٣	٦	٣٩	١٢	١٦	٤	٠٥	٧	٢٩	٨
الأربعاء	١٥	١٢	٣٧	٤	١٢	٦	٣٩	١٢	١٦	٤	٠٦	٧	٣٠	٨
الخميس	١٦	١٣	٣٦	٤	١١	٦	٣٨	١٢	١٦	٤	٠٦	٧	٣١	٨
الجمعة	١٧	١٤	٣٤	٤	٠٩	٦	٣٨	١٢	١٦	٤	٠٧	٧	٣٢	٨